جامعة 8 ماي 1945 –قالمة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

رقم التسجيل: .....

الرقم التسلسلي:.....

مسألة الحدود كمحدد للعلاقات بين الدول

مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية ودراسات أمنية

إعداد الطالبة:

- سمية نطور

إشراف الأستاذة:

- د. آسية بلخير

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
فوزية فتيسي	أستاذة مساعدة -أ-	جامعة قالمة	رئيسا
آسية بلخير	أستاذة محاضرة -أ-	جامعة قالمة	مشرفا ومقررا
إسماعيل بوقنور	أستاذ محاضر -أ-	جامعة قالمة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2018/2017

{ ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطّيبات وفضّلناهم على كثير ممّن خلقنا تفضيلاً }

سورة الإسراء: الآية 70

الخطـــــة

الخطـــــــة

الفصل الأول: الحدود الدولية: المفهوم وبدايات الاهتمام

المبحث الأول: الحدود الدولية: نطاق المفهوم ودلالاته

المطلب الأول: تعريف الحدود الدولية وبدايات الاهتمام

الفرع الأول: الحدود الدولية كظاهرة سياسية

الفرع الثاني: الحدود الدولية كظاهرة قانونية

الفرع الثالث: المسار التاريخي لتشكل الحدود الدولية

المطلب الثاني: خصائص وأهمية الحدود الدولية

الفرع الأول: خصائص وسمات الحدود الدولية

الفرع الثاني: أهمية الحدود الدولية (في الحياة السياسية، العلاقات الدولية، ...)

المطلب الثالث: تصنيفات الحدود الدولية(أنواعها)

الفرع الأول: الحدود الطبيعية

الفرع الثاني: الحدود الصناعية

الفرع الثالث: الحدود الناشئة عن سياسات التوسع(الحدود المتحركة)

المبحث الثاني: الأطر النظرية لمسألة الحدود الدولية

المطلب الأول: أهم النظريات المفسرة للحدود الدولية

الفرع الأول: نظرية الحدود الطبيعية

الفرع الثاني: نظرية الحدود الاستراتيجية

الفرع الثالث: نظرية الحدود القومية

المطلب الثاني: الأطر القانونية المنظمة للحدود الدولية

الفرع الأول: الاتفاقيات والمعاهدات الدولية

الفرع الثاني: الأعراف الدولية

الفرع الثالث: أطر أخرى

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في تشكيل الحدود الدولية

المطلب الأول: العوامل السياسية والقانونية

الفرع الأول: العوامل السياسية

الفرع الثاني: العوامل القانونية

المطلب الثاني: العوامل الطبيعية والثقافية

المطلب الثالث: العوامل الاجتماعية والاقتصادية

الفرع الأول: العوامل الاجتماعية

الفرع الثاني: العوامل الاقتصادية

خلاصة واستنتاجات

الفصل الثاني: الجيوبوليتيكا ومسألة الحدود

المبحث الأول: الجيوبوليتيكا: مدخل مفهومي

المطلب الأول: في ماهية علم الجيوبوليتيكا

الفرع الأول: مفهوم الجيوبوليتيكا

الفرع الثاني: نشأة وتطور علم الجيوبوليتكا

المطلب الثاني : الجيوبوليتيكا وعلاقاتها بالعلوم الأخرى

الفرع الأول: الجيوبوليتكا والجغرافيا السياسية: وجه الاختلاف وحدود الالتقاء

الفرع الثاني: الجيوبوليتيكا والتاريخ

المبحث الثاني: الحدود الدولية من منظور نظريات الجيوبوليتيكا

المطلب الأول : نظرية "فريديريك راتزل" و مسألة الحدود (نظرية المجال الحيوي)

المطلب الثالث: نظرية "هالفورد جون ماكندر" ومسألة الحدود (نظرية قلب الأرض)

خلاصة واستنتاجات

الفصل الثالث: إقليم كردستان-العراق: بين واقع الحدود الثقافية والرغبة في تشكيل الحدود السياسية

المبحث الأول: جيوبوليتيكية إقليم كردستان-العراق

المطلب الأول: التعريف بإقليم كردستان -العراق

الفرع الاول: اقليم كوردستان -العراق: دلالة المفهوم وبدايات التشكل

الفرع الثاني: الموقع الجغرافي -الفلكي لإقليم كردستان العراق واشكالية تحديد حدوده

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية لإقليم كردستان

الفرع الأول: المقومات الطبيعية والاقتصادية

الفرع الثاني: من الناحية الاجتماعية والثقافية ومسألة الهوية

المبحث الثاني: مشروع دولة كردستان كمحدد للعلاقات في منطقة الشرق الأوسط

المطلب الأول: تجربة دولة كردستان العراق: نظام الحكم ومساعي الانفصال

الفرع الأول: طبيعة نظام الحكم والأطر القانونية المؤسسة

الفرع الثاني: مشروع استقلال دولة كردستان: بين الرغبة في التأسيس وتحديات الواقع

المطلب الثاني: تداعيات تجربة دولة كردستان على دول الجوار

الفرع الأول: العراق واقليم كردستان: تجاذبات المصالح وتحديات الوحدة

الفرع الثاني: تركيا وإقليم كردستان : انفتاح أم احتواء؟

الفرع الثالث: إيران وإقليم كردستان: التهديد الدائم

الفرع الرابع: سوريا وإقليم كردستان: بين هاجس الاستقرار وحلم القومية الكردية

المطلب الثالث: استقلال دولة كردستان: دراسة في سيناريوهات المستقبل

الفرع الأول: سيناريو تحقيق انفصال دولة كردستان (قراءة في أدوار القوى الكبرى)

الفرع الثاني: سيناريو عدم اكتمال مشروع دولة كردستان (قراءة في التحديات وإمكانية تفكك الوضع القائم)

الفرع الثالث: سيناريو الحفاظ على الوضع القائم

خلاصة واستنتاجات

خاتمة

مقـــدمة

تعد دراسة الحدود الدولية موضوعا هاما وذلك لما تنطوي عليه من اعتبارات سياسية مهمة وما تحتويه من مكانة كبيرة في دراسات العلاقات الدولية حيث تعتبر الحدود بين الدول من الظواهر السياسية والقانونية المتفق عليها دوليا والغاية من ذلك الاتفاق هو تحديد سلطة وسيادة قوانين لكل دولة و دول المجاورة لها حيث اختلفت هذه الاتفاقيات و تطورت عبر مسار تاريخي حافل بتغيرات السياسية و القانونية في العالم ومن هذا المنطلق يتخذ مفهوم الحدود السياسي والقانوني للدول اهمية كبيرة ومن اجله وضعت اتفاقيات و قوانين تختلف باختلاف كل دولة عن اخرى لاختلاف تضاريسها وخصائصها الجغرافية التي تتباين فيما بينها و تتغير بتغير كل اقليم لاخر حيث تؤثر هذه العوامل الجغرافية على السياسية وعلى القوانين الداخلية ونظام المطبق داخل رقعة جغرافية محددة دهب بعض الدول في البحث عن التوسع لاكتساب مساحات جديدة واحدثت هذه الظاهرة مشاكل وحروب كبيرة ومن هنا ظهر مصطلح الجيوبوليتيك الذي ينطلق من مفهوم الجغرافيا السياسية وهي العلاقة بين الارض والسياسة ومدى تأثير العوامل الجغرافية والاقتصادية و الثقافية على السياسة الدولة و العلاقات الدولية .

الأهمية العلمية والعملية :

الأهمية العملية: يحظى موضوع الحدود الدولية بإهتمام زمرة من الباحثين في مجال العلوم السياسية، العلاقات الدولية، الجيوبوليتيكا، القانون الدولي...،من خلال عرض واقع الحدود الدولية في منطقة تتسم بالحساسية وهي منطقة الشرق الأوسط التي شهدت العديد من التقسيمات والتي لا تزال تشهد العديد من التوترت والنزاعات التي منشؤها عدم وضوح الحدود السياسية والتي أثرت على طبيعة العلاقات بين الدول، لهذا تحاول الدراسة البحث في تداعيات مسألة الحدود على العلاقات بين الدول بدراسة إقليم كردستان العراق وعلاقته بدول الجوار ذو الأقلية الكوردية محاولا ربط تفوق الحدود السياسية على الهوية الثقافية.

الأهمية العلمية: حظي موضوع الحدود الدولية باهتمام كبير من طرف الدارسين والمحللين والمؤسسات العالمية ومختلف مراكز البحوث، وكل ذلك بغية صياغة نظريات تفسيرية لمسألة الحدود تحاول ضبط العلاقات بين الدول في نمط تعاوني بعيد عن أي محاولات للتوتر والنزاع، أين تحاول هذه الدراسة تحقيق جملة من الأهداف:

- تبيان أهمية الحدود في ضبط العلاقات بين الدول.

- لمس واقع إقليم كردستان العراق، والإحاطة بمضامين الهوية الكوردية ومساعي التأسيس لدولة كوردية تتجاوز فيها الهوية الثقافية الحدود القطرية للدول.

- دراسة استشرافية حول إمكانية تحقيق دولة كوردية في ظل الحدود القائمة حالية والتي تعبر عن إقليم كردستان وما يتضمنه من مقومات ومرتكزات من الناحية الجيو- بوليتيكية والجيو- اقتصادية، محاولة سد النقص الذي تعاني منه الساحة الأكاديمية بسبب قلة المراجع والدراسات العلمية التي تركز على مسألة الحدود كضابط للعلاقات بين الدول.

- كما تأتي اهمية هذا البحث من ضرورة دراسة مفهوم الحدود الدولية لما فيه من اهمية سياسية وقانونية وثقافية واقتصادية واستراتيجية مرتبطة بسيادة الدول وامنها القومي واستقرار شعوبها وحماية رقعتها الجغرافية.

مبررات إختيار الموضوع : تتجلى مبررات دراسة هذا الموضوع فيما يلي :

. المبررات الذاتية :

الرغبة في دخول مجال البحث حول موضوع الجيوبوليتيك والحدود الدولية بصفة عامة ومعرفة تداعياتها على العلاقات الدولية خاصة، وذلك نظرا لجدية الموضوع وحيويته البحثية ؛بحيث يعطي افاقا واسعة للباحث، ويمنحه المزيد من زوايا الرؤيا والتحليل. حيث تمثل الحدود الدولية إحدى دعائم وأركان الدولة، وفي عصر تعددت فيه التطورات

والمستجدات الوطنية والعالمية وتحول فيه العالم إلى قرية صغيرة بفضل تكنولوجيا المعلومات،هذا ما كرس لدينا الفضول في معرفة علم الجيوبوليتيك باعتباره علم مستجد يجمع بين البعد الكيفي والكمي يساعد على فهم الظواهر السياسية بدقة ونجاعة.

. المبررات الموضوعية :

- لا تزال أغلب الإجتهادات بشأن مسألة الحدود الدولية من الناحية الجيو بوليتيكية جد محدودة، وفي مقابل ذلك فإن هناك العديد من القضايا لا تزال غائبة عن الأجندة السياسية مثل مسألة الهوية الثقافية والرغبة في التوسع على الحدود القائمة وتداعيات ذلك على العلاقات بين الدول، وهو ما استهواني في التوسع في دراسة هذا الموضوع بشكل معمق.

- لا يزال موضوع الحدود الدولية أسير بعض الرؤى النظرية والتصورات القانونية الضيقة، فما يزال الكثير من الباحثين يتخوفون من تناول هذا الموضوع من الناحية السياسية والجيو-بوليتيكية والجيو-اقتصادية، التي يعتبرونها غير كافية بالقدر الذي يمكنهم من التعمق في دراسة هذا الموضوع بالرغم من أهميتها الدقيقة في فهم القضايا وتفسير الظواهر بدقة أكثر.

مجال الدراسة:

الإطار المعرفي: تمحور موضوع الدراسة حول "مسألة الحدود كمحدد للعلاقات بين الدول"، حيث تم التركيز على دراسة الحدود الدولية من الناحية الجيوبوليتيكية من خلال عرض أهم النظريات المفسرة لمسألة الحدود الدولية جيوبوليتيكيا.

أما **الإطار المكاني** فيتناول دراسة حالة إقليم كردستان-العراق ومساعي الانفصال والتاسيس لولة كوردية تتغير بموجبها الحدود السياسية لكل من إقليم كردستان، العراق، تركيا، سوريا، ايران وتداعيات ذلك على الخارطة السياسية للمنطقة.

الإطار الزماني محدود بالفترة الممتدة من قيام الإقليم 1991 الى غاية يومنا هذا وما شهده من تغيرات في سياسات الدول المذكورة آنفا تجاه بعضها البعض.

إشكالية الدراسة:

بدأ الإهتمام بمفهوم الحدود خاصة بعد التوسع الاستعماري الذي عرفه العالم في القرون الماضية، ما جعل مسألة الحدود تحتاج الى ضوابط شرعية كفلتها جملة المواثيق الدولية التي تنص على أهمية ترسيم الحدود لضمان أمن الدول وتجنب النزاعات.

بناء على ما سبق ، فإن **الإشكالية** الذي تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عنها:

ما تأثير مسألة الحدود على العلاقات بين الدول؟ وما تداعيات ذلك على العلاقات بين إقليم كردستان العراق ودول الجوار ذات الأقلية الكردية؟

بناء على ذلك فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول مجموعة من الأسئلة الفرعية المتمثلة في:

- ما مفهوم الحدود الدولية؟ وما هي أهم النظريات التي تناولتها؟
- ما المقصود بعلم الجيوبوليتيكا؟ وما هي أبرز النظريات المفسرة لمسألة الحدود من وجهة نظر جيوبوليتيكية؟
- ماهي أبرز سمات إقليم كردستان-العراق جيوبوليتيكيا؟ وما هي تداعيات مشروع تأسيس دولة كوردية على كل من سرويا، العراق، تركيا، ايران، وما مضمون سياسة التفتيت الناعم التي تقوم بها القوى الكبرى في المنطقة؟
- ما مستقبل إقليم كردستان-العراق، في ظل المساعي الداخلية الحثيثة للانفصال؟ ورفض دول الجوار لأي مشروع انفصال؟

فرضيات الدراسة:

إنطلاقا من الإشكالية التي سبق طرحها، تهدف الدراسة إلى اختبار الفرضيات الآتية:

-كلما كان الحدود الدولية مرسمة، كلما ساهم ذلك في أن تكون العلاقات الدولية أكثر وضوح وأقل توترا.

-التخوم تجعل من الحدود مميعة وغير واضحة ما قد يؤدي الى نزعات للتوسع تدخل الدول في حالة من التوتر والنزاع.

-تلعب المقومات الإجتماعية والثقافية دورا في محاولات التوسع على الحدود السياسية، إلا انها قد تفشل في تحقيق مشروع دولة.

-إن محاولات الكورد في التأسيس لدولة تبقى مجرد أحلام لاسيما في ظل الظروف القائمة.

مناهج الدراسة:

تفرض طبيعة الموضوع توظيف العديد من المناهج، وقد تم الإستعانة بالمناهج التالية:

المنهج التاريخي: هو منهج يساعد على دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي، والتطورات التي لحقتها و العوامل التي يمكن إفتراضها خلف تلك التطورات،والمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع و تكديسها، ولكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي تحكم في ميلاد الظواهر وإندثارها، ويحاول أن يصل إلى إيجاد القوانين التي تحكمت في ذلك" والمقصد من استخدام هذا المنهج هو تتبع التطور التاريخي لأهم المفاهيم الواردة في هذه الدراسة، بالإضافة إلى تتبع مسار تطور مسالة الحدود في الفكر الجيوبولوتيكي، وكذا نشأة إقليم كردستان و التقسيمات التي تعرض لها.

المنهج الوصفي التحليلي: وله عدة تعريفات منها:" هو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية إجتماعية أو

مشكلة أو سكان معينين".[1]فالهدف منه هو جمع معلومات حقيقية من خلال وصف دقيق للظاهرة كما توجد في الواقع،وتوضيح خصائصها وكذا مساعدتنا على إجراء دراسة شاملة الظاهرة .

لقد أردنا من خلاله أن نتتبع حقيقة إقليم كردستان-العراق ومسألة تأسيسه، وتأثير الحدود على دول الجوار ومحاولة ربطها بالأحداث ا والتغيرات التي طرأت ولا تزال على الاكراد في كل من تركيا ، العراق، سوريا، ايران.

منهج دراسة حالة: يهدف هذا المنهج إلى التعمق في دراسة المتغيرات والعمليات والعوامل التي يقوم عليها نظام أو فرد أو جماعة أو مجتمع أو مؤسسة، يرتبط هذا المنهج أساسا بالموضوع محل الدراسة[2]كون دراستنا تتمحور حول تأثير الحدود على العلاقات بين الدول كدراسة نظرية، وقصد الوصول الى تحليلات واقعية استشهدنا بحالة الكرد في إقليم كردستان العراق والتعمق في البحث في تداعيات قيام مجتمع سياسي كردي يتجاوز الحدود السياسية للدول الانفة الذكر مركزا على الهوية الثقافية والاثنية.

الإطار النظري للدراسة: تفرض علينا طبيعة الدراسة الإعتماد على العديد من النظريات والإقترابات البحثية نظرا لتعقد وتشابك أبعاد الدراسة.

الإقتراب النظمي: والذي يقوم على وجود النظام الذي يعد وحدة الدراسة، والبيئة التي يعيش فيها النظام،وتوفر التفاعل بين وحدات النظام وبين النظام وبيئته إلى أن يصل إلى درجة الإعتماد المتبادل، وتم إستخدام هذا المقترب بإعتبار أن الدولة(إقليم كردستان) نسق مفتوح يتفاعل مع البيئة. وتعتبر متطلبات الوحدة الكردية كمدخلات للعملية السياسية للإقليم التي تنتج مخرجات تتمثل أساسا في محاولات توسعية لباقي الدول الأخرى التي تضم أقليات كردية ما قد يؤثر على طبيعة العلاقات فيما بينها، والتي بدورها تنتج تغذية

---

[1] عمار بوحوش ومحمد ذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ط2 (الجزائر: (د،د،ن)، 1992)، 140.

[2] عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة**، (القاهرة: مكتبة الآداب، 2004)، 268.

عكسية قد تكون ايجابية أو سلبية تؤثر على العلاقات بين دور الجوار والتي قد تأخذ نمط التعاون-التهديد-الصراع.

الإقتراب القانوني: وذلك بالرجوع إلى النصوص القانونية والإجراءات التنظيمية الناظمة لإقليم كردستان-العراق (الدستور خاصة)من خلال التعرف على شرعية قيامه وإمكانية انفصاله من عدمها.

الإقتراب المؤسساتي: يركز عل دراسة مؤسسات الدولة ودروها في ضمان الشرعية وجهودرها في لم شمل الأقليات الكوردية تحت دولة واحدة ما يجعلنا نستعين بهذا المقترب في تفسير محاولات القيادة الكوردية في الانفصال عن الدولة الام العراق.

أدبيات الدراسة: ورد في موضوع الحدود الكثير من الأدبيات و الدراسات، نذكر أهمها فيما يلي

- كتاب " **الحدود الدولية : النظرية والتطبيق** ، الجزائر ، ، 2007 ،" لـ: عمر سعد الله، الصادر عن دار هومة للنشر والتوزيع بالجزائر سنة 2007، تضمن الكتاب رؤية تحليلية شاملة للحدود الدولية من الناحية القانونية النظرية منها والتطبيقية، ولقد ساعدنا الكتاب في صياغة مفاهيم أولية حول الاطار النظري و المفهومي للحدود الدولية.

-كتاب "**الجيوبوليتيكا والجغرافيا السياسية**" لكامل أبو ضاهر، الصادر سنة 2012، والذي عمد الى تعريف الجيوبوليتيكا والجغرافيا السياسية وتحديد أوجع الاختلاف بينهما، وهو ما ساعدنا في فهم الحدود الدولية من الناحية الجيوبوليتيكية.

هندسة الدراسة:

حسب المنهجية المعتمدة ومن أجل بلوغ الأهداف العلمية والعملية المسطرة من وراء هذه الدراسة، وبالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، وذلك على النحو التالي:

خصص **الفصل الأول** لدراسة الإطار النظري والمفاهيمي للحدود ، تناولت في المبحث الأول الحدود الدولية كمدخل مفاهيمي من خلال تناول مفهوم وخصائص وأنواع .

الفصل الثاني تضمن دراسة الجيوبولوتيكا لمسألة الحدود بالإشارة إلى تطور ونشأة علم الجيوبوليتيكا، ومعالجة المعالم الأساسية للنظريات الكبرى للجيوبوليتيكا وكيفية معالجتها لمسألة الحدود.

أما **الفصل الثالث**، فتضمن دراسة حالة تأثير حدود إقليم كردستان -العراق على دول الجوار وتداعيات ذلك على طبيعة العلاقات بين الدول المجاورة.

الفصل الأول:

الحدود الدولية:
المفهوم وبدايات الإهتمام

تعد الحدود الدولية ظاهرة قديمة النشأة حيث انها عرفت منذ القدم وضعها المجتمعات القبلية القديمة الحد فيها بينهم وبين المجتمعات المجاورة وقيام باستغلال أرضهم ووضع حد للمساحة وممارسة نشاطهم داخل رقعة جغرافية محددة ولكن مع التغيرات التي شهدها العالم والتطورات المهمة التي سادت منذ العصور الوسطى تحولت فكرة الحدود من فكرة قديمة الى فكرة الى فكرة جديدة حيث ظهر إدراج القانون العام وفكرة الحدود الدولية حيث أصبحت تعرف بالخط الذي يحيط باقليم الدولة وفصلها عن أقاليم الدول الأخرى حيث عرف بأنه الخط أو الحد الذي تعتمد عليه الدول في تحديد حدود تطبيق سيادتها وعدم الخروج منه وسيطرتها ولها أهمية كبيرة من النواحي السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية حيث شمل في مفهوم الحدود كل من حدود طبيعية واصطناعية معا ومن سماتها أنها تعين نظام الاقليم الأرضي والبحري والجوي وتثبيت السيادة على الاقليم ونقوم على معاهدات واتفاقيات ومبادئ بين الدولة والدول المجاورة لها وتكون هذه الاتفاقيات معترف بها من المجتمع الدولي. وفي هذا الفصل تطرقت الى تعريف الحدود الدولية ونشأته وكذلك أهم الخصائص وسمات والعوامل المؤثرة في نشأتها وكذلك أهمية الحدود الدولية وأهم الأطر النظرية لمسألة الحدود الدولية.

المبحث الأول: الحدود الدولية: نطاق المفهوم ودلالاته

تعد الحدود الدولية من الظواهر السياسية والقانونية المتفق عليها بين دولتين أو أكثر والغاية من ذلك الاتفاق وتحديد سلطة وسيادة قوانين وداخل رقعة جغرافية محددة تتمتع بداخلها الدولة في تنظيم وسير وتضيف القوانين وحماية سيادتها ولهذا يتخذ مفهوم الحدود القانوني والسياسي أهمية كبيرة ولهذا تطرفه لدراسة مفهوم الحدود كظاهرة سياسية وقانونية ومسار التاريخي.

المطلب الأول: تعريف الحدود الدولية وبدايات الاهتمام

إن نشأة فكرة الحدود الدولية بمعنى الخط الذي يحيط بإقليم الدولة وفصله عن أقاليم الدول الأخرى ووضع بدايات ذلك الخط ونهاياته وكيفيات التفاوض بشأنه ، ويعود الفضل فيه إلى ثلاثة أمور وهي تأسيس القانون الدولي العام ، منذ انعقاد مؤتمر وستغاليا لسنة 1648م الذي نص من خلال مجموعة من المبادئ على وضع الدولة القومية في أوروبا ومنها الإقرار على سيادة الدول وضرورة العمل جماعيا على تامين، وضمان التوازن الدولي وذلك يمنع المساس بالحدود القائمة، وعدم التوسع على حساب الدول الأخرى.[1]

وقد يحاجج البعض القول أن هذه الحدود كانت مستعملة عند الصينيين واليونانيين القدامى منذ عام 200 قبل الميلاد ، ولكن هذه الحدود لم تكن تعبر حقيقة عن حدود

---

[1] عمر سعد الله، **الحدود الدولية: النظرية والتطبيق** ، الجزائر ، دار هومة، 2007 ، ص 19 .

دولية ، بل كانت بمثابة تحوم مناطق حدودية مشتركة بين الممالك والدول والإمبراطوريات القائمة آنذاك وليس لها أي نظام قانوني يحكمها. [1]

ومنه، نرى بأن فكرة الحدود الدولية مصطلح جديد يعود الفضل فيها لتطور قواعد القانون الدولي العام وإلى مفهوم الدولة التي ظهرت بوصفها كيانا سياسيا في الجماعات الدولية في القرن السابع عشر، وبالتالي فهي فكرة حديثة نتجت عن جملة من المبادئ استهدفت إقرار ضوابط تخص واقع الدولة القومية من حيث إرتباطها بدول الجوار والمجتمع الدولي وليس هناك إجماع حول بداية تداول فكرة الحدود الدولة لكن البعض من تأثروا بموضوع كيان الدولة وسيادتها الإقليمية يرجعونها إلى القرنين السادس عشر والسابع عشر بينما يرجعونها الآخرون إلى القرن الخامس عشرة مع محاولة الإسكندر السادس عام 1937 م التي أقرت في معاهدة تورد سيل"التأكد من اسم المعاهدة) لتحديد مناطق النفوذ الاسبانية والبرتغالية بمقتضى خط يبدأ من القطب الشمالي إلى القطب الجنوبي[2] .

الفرع الأول: الحدود الدولية كظاهرة سياسية

الحد في اللغة يعني الحاجز أو الفاصل بين الشيئين متجاورين ويقصد بحدود الدولة ذلك الخط الذي يحيط بها بمعنى أنها الخط الذي تعين النطاق الذي تستطيع أن تمارس فيه الدولة سيادتها.[3]

والحدود هي عبارة عن خط يحيط بالدولة ويفصل اقليمها عن اقليم الدولة المجاورة وبه تبدأ سيادة الدولة داخل نطاق وتنتهي سيادته خارجه وهي ظاهرة اتفاقية بشرية لأن اختيارها وتعيينها وتخطيطها يتم بواسطة الانسان والحدود تتفق بعض الظواهر الطبيعية

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 16-17

[2] عمر سعد الله، مرجع سابق، ص22.

[3] عمر سعد الله، **الحدود الدولية: النظرية والتطبيق** ، (الجزائر: دار هومة، 2007) ، ص 9 .

في بعض الاحيان وإذا كان لا يتصور وجود دولة بدون إقليم كذلك لا يتصور وجود اقليم غير محدد واضح المعالم.[1]

وكذلك تعرف الحدود السياسية بأنها الإطار القانوني الذي تمارس فيه الدولة الحديثة سيادتها وسلطتها كما أنها السباج الذي يضم بين أطرافه كامل ترابها الوطني وهي المجال الذي تطبق فيه كافة قوانينها وأنظمتها بدون تأثير أو تدخل خارجي، وعلى هذا الأساس فإن الحدود السياسية تعين وتحدد الإقليم الوطني الدولة الذي يحق لها قانونيا أن تقيم عليه الحدود وهو مجال التقاء كيانين سياسيين يملك كل منهما مصالح وهيكلا وفكرا خاصا به[2] .

وكذلك تعتبر الحدود السياسية جزاء مهما من الكيان السياسي للدولة القائمة حديثا وخط الحدود هو خط ليس فيه من الأبعاد إلا الطول يحدد مساحة الدولة ومجال سيادتها وسيطرتها والحدود ليس مجرد خطوط ترسم على الخرائط انفصل بين دولتين متجاورتين أوو أكثر بل لها أهمية كبيرة من النواحي السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية وتزداد هذه الأهمية وتتبلور كلما حظيت بعناية وحماية أكثر الهيئات والمنظمات الدولية وأبرمت لغرض تثبيتها المعاهدات والاتفاقيات.[3]

لكن الطبقة السياسية تستخدم ذلك المصطلح للدلالة على "**التخوم**" أي تستخدم الحدود بمعنى المنطقة الأرضية غير المملوكة لأحد وغير المرتبطة بالمناطق العمرانية

---

[1] عدنان صافي، **الجيوبوليتيكا: الجغرافيا السياسية من النشأة إلى الحداثة**، (عمان، المركز الكتاب الأكاديمي 2010) ص222.

[2] أحمد اسكندري، **القانون الدولي العام: المجال الوطني**، (مطبعة الكاهنة الجزائر 1998) ص10.

[3] تغريد رامز هاشم محسن الغداري، **مفهوم الحدود كظاهرة سياسية** ، بابل (2013) ص02. .www :http Uobabylon.edu.ig

لهذا يمكن أن نستنتج بأن الحدود والتخوم كانا منذ أمد بعيد من المصطلحات الرئيسية في لغة العلاقات الدولية[1]

حيث يرادف استعمال مصطلح الحدود الدولية من بعض الفقهاء مصطلح التخوم أو الحد الدولي هو الخط الذي يحد المعنى الذي يمتد اليه إقليم الدولة أما الثغر فهو منطقة أو مساحة من الأرض تترك حاجز بين إقليمين وكانت الثغور هي الصورة العالية قبل الدولة الحديثة وإذا كانت الحدود الدولية ترادف التخوم من الناحية القانونية فإن ذلك يمثل العكس في ميدان الجغرافيا السياسية والتي تعتبر أن الحدود وصفت دائما كخطوط أو تهدف لتفصل بين سلطة دولتين أو أكثر على سطح الأرض.

الحدود السياسية هي خطوط وهمية لا وجود لها في الواقع ولكن وضعت بواسطة الانسان لتحدد أراضي الدولة التي يحق لها ممارسة سلطتها وقوانينها عليها. فما هي ظاهرة وضعية ابتكرها الانسان لتحديد ملكيات الدول وسيادتها على أراضيها بعد أغراض أهمها الأغراض أهمها الأغراض السياسية.[2]

وكذلك تعتبر الحدود بين الدول ظاهرة سياسية ينفعه عليها حين دولتين أو أكثر من أجل تحديد ملكية وسلطة وسيادة وقوانين دولة بالنسبة للدول التي تبدأ منها وتنتهي عندها سيادة وسلطة وملكية وقوانين دولة بالنسبة لجيرانها[3].

---

[1] عمر سعد الله، **الحدود الدولية: النظرية والتطبيق** ، مرجع سابق ، ص 9.

[2] ايمان عماد، **لماذا وضعت الحدود السياسية بين الدول وما أهميتها**. تاريخ النشر 8 مارس 2015 ،على الرابط: https://www.limaza.com ، بتاريخ: 5 juin 2018

[3] تغريد رامز هاشم محسن الغداري، **مفهوم الحدود السياسية**، كلية التربية الاساسية قسم الجغرافيا، جامعة بابل العراق 11 /12/2013. 20:34.

الفرع الثاني: الحدود الدولية كظاهرة قانونية

تعرف الحدود من الناحية القانونية هي الحدود الدولية التي ينتج عن يعينها أثارا قانونية تتصل النطاق سيادة الدولة [1] ، فإن الحدود الدولة القانونية قد تكون من طبيعة برية أو بحرية فكلاهما يصلحان لتعين الحدود الدولية القانونية في تكون من طبيعة برية أو بحرية فكلاهما يصلحان لتعيين الحدود القانونية للدولة وبيان نطاق إقليمها أو من تم نطاق سيادتها الداخلية لأن الحدود كانت العصر القديم تخضع القانون الداخلي فقط، إذا كان بحري يعينها وتحديدها من جانب واحد وبطريقة تحكيمية أما في العصر الحديث فيتم وضع الحدود وتخطيطها بالاتفاق بين الدول المعينة بواسطة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية أو بموجب قرارات التحكيم وأحكام القضاء الدولي [2]

وكذلك تعرف الحدود الدولية في السياق القانوني بأنها الخط الذي يفصل اقليم الدولة عن أقاليم الدولة المجاورة لها وتمارس الدولة سيادتها داخل حدودها الإقليمية ولا تمتد هذه السيادة إلا استثنائيا خارج هذه الحدود وهذا المعني مستنتج من نصوص مختلفة الاتفاقيات الحدودية ومن الأحكام القضاء الدولي الذي أوضح في مناسبتين مفهوم تلك الحدود بالاضافة اللى سطح المساحة الأرضية الغلاف الجوي والمياه الاقليمية حسب العراف الدولية في عدة أماكن تكون باتفاقية جماعية أو رغبة انفرادية ودولية تتماشى مع متطلبات الأمن القومي والمصلح الاقتصادي في ملكية واستثمار الثروات الطبيعية الموجودة ضمن تلك المياه أو الأقاليم أو المدى الجوي لذا فإن مصطلح حدود هو مصطلح أو ظاهرة قانونية أو اتخاذ شكل ظاهرة قانونية شرعية تعترف بها الدول صاحبة العلاقة بالإضافة الى المجتمع الدولي ولكننا نجد في أحيان كثيرة ظهور الأطماع لدولة مجاورة في جيواستراتيجية اقليم أو ثرواته الطبيعية وعندئذ نحاول عدم الاعتراف بشرعية

---

[1] عمر سعد الله ، مرجع سابق ، ص 20 .

[2] أحمد اسكندري، **القانون الدولي**، (الجزائر مطبعة الكاهنة 1998)، ص12.

الخط أو الحد الفاصل بينها وبين جيرانها وعندها تظهر المشاكل والأزمان قد تؤدي في أحيان كثيرة الى نزاع مسلح بين الدولتين المتجاورتين.[1]

وكذلك تساعد الوظيفة القانونية بالنسبة للحدود الدولية على أنها تساعد الدولة على السيطرة على جميع أشكال تنظيماتها الداخلية والإدارية والثقافية والاقتصادية بحيث تسري قوانينها العامة في الضرائب والتجنيد والعقوبات على كافة سكان الدولة ضمن حدودها السياسية.[2]

وعلى وجه العموم فإن خط الحدود الدولية في اطار البري والبحري يحدد نطاق السيادة والاختصاص القانوني للدولة وهو الذي يميز مفهوم الحدود الدولية القانونية في طبيعتها السياسية عن غيرها من المفاهيم التي يطلق عليها تعتبر الحدود الدولية.

وتنحصر الأهمية القانونية تتجلى هذه الأهمية في القانون الدولي والقانون الداخلي حيث نجد في القانون الدولي تعتبر الحدود الدولية المجال والنطاق الجغرافي الذي حول لصلح اقامة العلاقات كما تظهر الأهمية للقانون الدولي في كون النزاعات حول الحدود الدولية هي نزاعات حول الاقاليم أما القانون الداخلي تظهر أهمية الحدود بنسبة لتطبيق القانون مع كل الأشخاص الذي يقدمون داخل الإقليم وكيفية دخول الأشخاص والأموال وخروجهم من الاقليم.[3]

---

[1] تغريد رامز هاشم محسن البغداري، **محاضرة في مفهوم الحدود السياسية** ، مرجع سابق، دص

[2] نعيم الطاهر، **جغرافيا السياسية المعاصرة في ظل نظام دولي جديد**، (عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع) ص52.

[3] نفس المرجع السابق، ص11.

الفرع الثالث: المسار التاريخي لتشكل الحدود الدولية

تطورت مراحل نشأة الحدود الدولية والتي لم تكن في بداية نشأتها تحمل المفهوم الحديث لها، لأن المجتمعات الفعلية القديمة عرفت مناطق للحدود لان فكرة السيادة على الاقليم لم تكن موجودة لديهم وكانت القبائل المتجاورة تعرف بحدود ثابتة للمناطق الخاصة بكل منها لتمارس فيها الصيد والرعي ولم تصنع ذلك القبائل إشارات أو الصخور أو الأشجار وغير ها من الظواهر الطبيعية وباستقرار الجماعات البشرية في أماكن محددة وهو التملك الفردي بدأت المنازعات فكانت تترك منطقة محدودية تسمى "منطقة محايدة" بين كل جماعة وأخرى لتمتع حدوث الاحتكاكات والمنازعات. وتدافع عن القبلية من غارات القبائل الأخرى وفي المجتمعات الرومانية عرفت الحدود لديهم باستخدام النصب التذكارية في اقامتها ويتم تحديدها في احتفال ديني كبير. [1]

أما في العصور الوسطى أخذت فكرة الحدود تتضح أكثر بعد سقوط الدولة الرومانية وتقسيمها لوحدات عديدة أخذت كل منها في وضع حدود اصطناعية تفصل بينها والأخرين. [2]

المطلب الثاني: خصائص وأهمية الحدود الدولية

تعد دراسة الحدود السياسية موضوعا ذا أهمية كبيرة ومن أجل هذا وضعت الدول العديد من الاتفاقيات والمعاهدات متفق عليها بين مختلف الدول تفاديا من الوقوع في بعض الخلافات وتسهيل لكل دولة تطبيق سلطتها داخليا وحماية كيانها وسيادتها.

الفرع الأول: خصائص وسمات الحدود الدولية

---

[1] حسين عبد الرحمان سليمان، مرجع سابق، ص13.

[2] محمد السيد عرفة، **الأهمية الأمنية للحدود الدولية**، (أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض 1999) ص45.

يتخيل للبعض أنه ليس هناك اختلاف كبير بين المعاني المستعرضة للحدود الدولية وهي جميعا تعترف بشئ واحد وهو انها الخط الذي يبين أين تنتهي سيادة الدولة واين تبدا سيادة دولة أخرى ، ويمكننا أن نتطرق إلى سمات تلك الحدود على الصعيد النظري وتلخيصها في الأمور التالية:

1- **إرتباطها بكيان الأمة /الدولة:** التي تنشأ بطبيعة الحال من ممارسة تقرير المصير ، بالنظر إلى ان الحدود بطبيعتها خط يفصل الدولة عن غيرها من دول الجوار، وبالتالي فهي أحد الظواهر التي تتقاسمها كافة الدول في عالمنا المعاصر، وتقوم على تحديد النطاق الذي تتمتع في داخله الدول بكل السلطات التي يقررها القانون الدولي العام ، وتوثق رابطة الدول بإقليمها التي بدأت في الظهور خلال العصور الوسطى، وكذلك ملازمتها للمدى الذي تستطيع الدولة ممارسة سيادتها والنقاط التي تعتمد للفصل بين الدول. وأنها تعبر عن قواعد دولية متعلقة بالحدود ولذلك فهي تشكل موضوعا لأحد فروع القانون الدولي العام، يستمد مصادره من العرف الدولي والمعاهدات الدولية.[1]

2- **إرتباطها بقواعد قانونية ومبادئ دولية مكتوبة وغير مكتوبة:** بمعنى آخر أنه ليس هناك حدود دولية بدون إجراءات قانونية لترسيمها وتطبيق قواعد ومبادئ مكتوبة وغير مكتوبة يلتزم بها أشخاص القانون الدولي، حتى ولو لم يكونوا أطرافا في الاتفاقيات الحدودية. وبغض النظر عن أي قواعد لاحقة في هذا الخصوص ولذلك فإن الحدود تخضع للقانون الدولي العام الذي يجعل العلاقات ما بين الدول قائمة على حسن الجوار ومبينة على الاحترام المتبادل.

3- **إرتباطها بالاقليم كنطاق تمارس عليه الدولة وسلطاتها:** أي أنها تطبق على رقعة في الدولة الذي يمثل النطاق الذي تمارس عليه الدولة سلطاتها وكركن من أركانها معا

---

[1] عمر سعد الله ، **القانون الدولي للحدود**، (الجزائر: ديوان مطبوعات الجامعية ، 2007) ، ص 29.

حيث يشترط أن يكون الإقليم محددا تحديدا دقيقا وبما يتفق مع المشروعية الدولية وللإشارة أن الإقليم حقيقة واقعة ، ومعيار لانخراط الدول في عضوية المجتمع الدولي ، ويمثل المجال الذي تعمل فيه الدول وتتصرف وتتخذ فيه كافة تصرفاتها وتمارس عليه كل مناحي الاختصاص التي يقررها لها القانون الدولي او تنص عليها قواعد القانون الداخلي.[1]

4- **سيادة الدول:** أي أنها تطبق على نطاق سيادة الدولة، والمقصود بسيادة الدولة "السلطة التي تمارسها الدولة على كافة مشتملات الإقليم من الارض وما تحتها، والبحر وتربته وما تحتها، والجو الذي يعلو ذلك الإقليم " ، إذن فإن تعيين الحدود يؤدي إلى الفصل بين سيادة دول متجاورة عن باقي سيادات الدول المجاورة وعامل أساسي في معرفة كيان الأمة صاحبة السيادة ، التي تعرف بأنها "جماعة سياسية ذات حدود إقليمية يحميها جهاز دولة مركزي" ، وبناء عليها تتوطد سيادة الدول وسيادة الشعوب المتجانسة، والمترابطة بأواصر الألفة اللغوية والثقافية والتاريخ المشترك والمشاعر العرقية والدينية المشتركة إذا ما سعت إلى أن تصبح بلدا منفصلا ومستقلا أو كيان قومي واحد، ومن هنا تكون الحدود الدولية غير منفصلة عن وضع السيادة ، وتصور نطاقها بين دول العالم والمدى الذي تمارس فيه الدول اختصاصها السياسي والقانوني.

5- **الخرائط:** أي أنها تقوم على وجود خرائط فنية (جغرافية) ذات مقاييس معينة ملحقة باتفاقيات الحدود، توضح عليها أماكن العلامات والإشارات المحددة لأراضي المعمورة ، فوظيفة تلك الخطوط أنها نفصل بين مختلف امتدادات الإقليم البرية والبحرية والجوية التابعة لإقليم دول العالم المتجاورة ، أي أنها على هذا الأساس جزءا من عمل فني ، ووسيلة إثبات في منازعات الحدود الدولية.

---

[1] عمر سعد الله ، المرجع السابق ، 30

6-**الحق في تقرير المصير:** بمعنى أنها تطبق نتيجة للإرادة الحرة للدول المعنية بالنظر إلى أنها نتائج مفاوضات بين حكومات الدول المعنية . فتكتسب سندها من إنفاق هذه الحكومات التي تستطيع وحدها البث فيها بدقة ويقين، أي ينبغي أن تكون موضعا للرضا والقبول من حكومات الدول المعنية ، ولذلك لا ينبغي ممارسة ضغوط أو سيطرة حتى ترسم حدود دولية لأن ذلك سيؤدي إلى وصمها بالحدود غير قانونية .

7-**إرتباطها بثبات واستقرار الوضع:** أي الدوام يعني أنها تدوم بدوام قيام الدولة والعكس صحيح ومن تكسب هذه الصفة ينبغي أن تكون محددة وواضحة المعالم، وترسم مطابقة للحواجز الطبيعية كالوديان والجبال الكبيرة ، أو رسمها بخط يفصل بين قوميتين لكل منهما ثقافة ولغة خاصة ولا يمكن التنازل عن الحدود بمعنى ان الدولة لا تستطيع أن تتنازل عنها وإلا فقدت ذاتها.

8- **لا تتجــزأ:** بمعنى أنه لا يوجد في الدولة الواحدة سوى حدود واحدة للامتدادات البحرية والبرية بصورة عامة ترسم عن طريق الاتفاق.

9-**الأمن:** أي أنها تطبق لتحقيق الأمن في إقليم الدولة، وبالتالي فهي تقرر من أجل ممارسة السيادة وفرض الطاعة على المواطنين ، وللإشارة فان الدول عندما تتحدث عن حدودها فهي تريد أن تصل إلى الاستقرار وأن الحدود تحدد بالضبط مساحة الأرض التي علينا أن نحافظ فيها على الأرض والاستقرار ليشعر الجميع بالاطمئنان. [1]

الفرع الثاني: أهمية الحدود الدولية

أصبح للحدود الدولية أهمية كبيرة في ادارة جميع شؤون أي دولة من تأمين لأراضيها والحفاظ عليها من أي مستعمر مغتصب لخيراتها ، أو أي خطر يهدد أمن شعوبها حيث صار لكل الدول الأحقية في استغلال كل شبر من أراضيها دون النزاع

[1] عمر سعد الله ، القانون الدولي للحدود ، مرجع سابق ، ص31-32.

عليه من قبل طرف آخر، وأصبح لكل بلد الموارد والثروات الطبيعية التي تملك سواء كانت أراضي خصبة صالحة للزراعة ،أو أنهار وبحار أو ثروة في أعماق أراضيه من نفط أو غاز طبيعي أو مناجم ذهب وغيرها من العديد من الكنوز التي تخبؤها أراض ذلك البلد ولهذا تترجم أهمية الحدود الدولية في أغراض ومن أهمها هي:

1- **تأمين الدولة:** وهذا الغرض الأساسي لوضع الحدود السياسية هو تأمين السكان الذين ينتمون لهذا الاقليم وكذلك هناك أغراض اقتصادية ألا وهي يحق لكل دولة فرض القوانين التي تنظم اقتصاديا والتعاملات التجارية على أراضيها كما يحق لها فرض رسوم جمركية وضرائب دخول على السلع المستوردة لحماية صناعتها القومية .بالضافة لحقوقها في استغلال الموارد الطبيعية الموجودة داخل أراضيها ولكن دون حدود سياسة لن تتمكن أي دولة من فرض سيادتها وستنشب حروب دامية ونزاعات لا نهاية له، وكذلك هنالك أغراض ثقافية في بداية كن الغرض من وضع الحدود السياسية هو الحفاظ على هوية الدول وثقافتها وعاداتها وتقاليدها المختلفة . لكن هذا الغرض لم يعد ضمن أغراض الحدود تقريبا، فقد ساهم التقدم التكنولوجي الرهيب في ازالة الفروق الثقافية والسماح بالانفتاح على الدول الاخرى ماساهم بشكل كبير في ضياع الهويات الثقافية خاصة بين الاجيال الصاعدة .[1]

3-مثلت الحدود أهمية رئيسة للمجتمع الدولي في منتصف القرن الماضي وذلك لما تمثله الحدود من مجال حيوي للدول خاصة الحدود الطبيعية وبالحدود البحرية التي تعرف بتعقيد ترسيم حدودها وتنوع الحدود فيها اضافة لأهمية الثروات التي تزخر بها المحيطات وهو ما يشكل عامل قوة بالنسبة للدول العظمى .باعتبارها ممرات مائية

---

[1] فتحي العفيفي، **مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية،**

htr:llbouzid yabai.makkoolage .com.pdf(H20)، تاريخ الاطلاع:2018/05/05

للتجارة العالمية وتواجد عسكري عبر تواجد حاملات الطائرات الامريكية او اوروبية او الروسية .وبشكل خاص الاسطول الامريكي السادس في منطقة الخليج العربي والذي لا يغادرها حفاظا على مصالحه وامنه القومي في المنطقة وتحديد البترول وتبرر هذه الاهمية في مناطق النزاع في افريقيا حيث تتعرض السفن التجارية الى قرصنة من طرف القراصنة الصوماليين وفي مناطق حدود أخرى عديدة .[1]

4-أغراض اقتصادية:

يحق لكل دولة فرض القوانين التي تنظم إقتصاديا والتعاملات التجارية على أراضيها كما يحق لها فرض رسوم جمركية وضرائب دخول على السلع المستوردة لحماية صناعتها القومية بالإضافة لحقوقها في استغلال الموارد الطبيعية الموجودة داخل أراضيها من بترول وغاز طبيعي ومناجم ذهب لكن دون حدود سياسية واضحة لن نتمكن أي دولة من فرض سيادتها وستسبب حروب دامية ونزاعات لا نهاية لها على أحقية كل حكومة بالموارد الطبيعية المتواجدة في بقع معينة.

المطلب الثالث: تصنيفات الحدود الدولية(أنواعها)

اختلفت تصنيفات الحدود الدولية حسب موقع الدولة جغرافيا حيث تتحكم في هذه التصنيفات مظاهر طبيعية وغيرها من صنع البشر او الاحداث المتغيرة التي يمر بها العالم من حين الى أخر وفي هذا المطلب نتطرق الى اهم هذه التصنيفات و كيفية تصنيف الحدود بين الدول.

الفرع الأول: الحدود الطبيعية

---

[1] عبد الحكيم سليمان وادي، **الدولة وأنواع الحدود**، (فلسطين ، مركز راشيل كوري الفلسطيني 2013)، :ps.news. www.rachelcenter ، تاريخ الاطلاع:2018/05/05

يقصد بها الظواهر الطبيعية التي تحول بين الاتصال الطبيعي بين الشعوب ، فتفصل بين الدول بصورة تلقائية ومن أهم أمثلة الحدود الطبيعية الجبال والانهار والبخار اذ تتشكل هذه الظواهر حواجز طبيعية عادة ما كانت تشكل خطوط الحدود الدولية في الماضي .[1] وكذلك نعتبر الحدود الطبيعية في تلك الفواصل الطبيعية بين الاقليم وتجسدها السلاسل الجبلية والانهار والسواحل البحرية والبحيرات ومن مميزات هذا النوع من الحدود سهولة تحديده بحيث يتماشى مع الظواهر الطبيعية سواء على الطبيعة او من على الخرائط .[2]

فقد استخدمت العديد من السلاسل الجبلية لتعين الحدود بين العديد من الدول منال دلك سلسلة جبال البرانس التي تفصل بين فرنسا وأسبانيا وجبال الألب التي تفصل بين ايطاليا كل من سويسرا وفرنسا ، وسلسلة جبال الهملايا التي تعين خط الحدود بين الصين وكل من الهند ونيال وبوتان وكشمير وكذلك سلسلة جبال الانديز التي تفصل بين الارجنتين وشيلي وفي مثل هذه الحالات جرى العرف الدولي لتحديد الحدود القانونية بين دولتين أو أكثر أن يتم تعيين الحدود اما على اساس خط القمة أي الخط المثالي بين أعلى رؤوس الجبال في سلسلة واحدة .

الحدود الطبيعية هي حدود بين البلدان، وتكمن تقسيماتها الفرعية المصاحبة للتطوينات الطبيعية مثل النهار أو سلاسل أجبال أو الصحاري يستند "عقيد الحدود الطبيعية" التي طورت في الثقافة الغربية في القرن السابع عشر الى الأفعال الطبيعية لدروس وتطوير مفاهيم القومية.

---

[1] مفيد محمود شهاب، **الجوانب القانونية اتسوية الحدود الدولية**، (القاهرة مصر دار النهضة العربية 1994)، ص20.

[2] فتحي محمد أبو عيانة، **الجغرافيا السياسية**، (مصر الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية 1995)، ص122.

وفي حالة اذا كان الفاصل بين دولتين متمثلا في نصر فان تعيين الحدود يعتمد على طريقة مجمع المياه حيث أنه له دورا مؤثرا في تعيين الحدود الدولية بين الدول المشاطئة لها .ولذلك سمها بعض الفقه الانهار الحدودية او الجانبية اذ انها عادة ما تفصل بين دولتين او اكثر .[1]

أما البحار فقد لعبت دورا ملحوظا في الفصل بين الدول وبين القانون الدولي للبحار تفصيلا قواعد نعين الحدود البحرية بما لا يتسع له المجال هنا ، وبذلك إذا كانت الحدود بحيرة بين دولتين أو أكثر فإنها تقسم بصفة عادلة بينهما وهذا الحل لا ينطبق إذا كانت البحيرة واقعة في إقليم دولة واحدة فإنها حينئذ تتبع كليا تلك الدولة ، أما إذا كانت البحيرة محاطة بدولتين أو أكثر فإن قاعدة إقتسام الدول لمياه البحيرة هو القاعدة العامة مالم يكن هناك إتفاق يقضي بخلاف ذلك [2].

الفرع الثاني: الحدود الصناعية

هي حدود لا تستند الى واقع طبيعي وإنما هي فلكية تتبع خطوط الطول والعرض أو تنشأ عن خطوط اتفاقية هندسية ، وكلاهما لا يراعي فيه ظروف السكان وتقسيمهم وتم اعتماد هذه الحدود مرارا في المناطق التي تنعدم فيها عناصر الطبيعة.

ويشير مصطلح الحدود الصناعية إلى أن تعيين الحدود يجري من قبل الإنسان بإستخدام علامات لتعيين تلك الحدود وبمعنى آخر اظهار مسير الخطوط مثل الأعمدة والأحجار والقضبان والحوائط والخنادق والقنوات الصناعية ، كما يستخدم هذا المصطلح للدلالة على أن الحدود الدولية القائمة مصنوعة من الإنسان بواسطة قرارات سياسية سواء كانت تتماشى مع الظواهر الطبيعية أم تقوم على أساس علامات وقوائم يضعها الإنسان بنفسه.

---

[1] عمر سعد الله، **الحدود الدولية: نظرية وتطبيق**، (الجزائر، دار هومة لطباعة والنشر 2007)، ص33.

[2] عمر سعد الله ، **الحدود الدولية: النظرية والتطبيق** ، مرجع سابق، ص 30

وقد رسمت أغلب الحدود الإصطناعية على أيدي قادة عسكريين ، أو رسمها سياسيون كبار في أعقاب حرب أو بعد تقييم دولة ومن مثال هذه التي تتماشى مع خطوط الطول:الحدود الشرقية لإفريقيا الجنوبية ، والحدود الشرقية لإفريقيا الجنوبية ، والحدود الشرقية لولاية آلاسكا ومعظم الولايات الأسترالية .أما تلك التي تتماشى ودوائر العرض الحدود بين الولايات المتحدة الامريكية وكندا الواقعة على طول دائرة العرض 49 شمالا ، وكذلك نرى أمثلة على هذه الحدود في العالم العربي ،الحدود القائمة حاليا بين الجزائر وموريتانيا وبين السودان ومصر التي تسير مع خطوط العرض، وكذلك الحدود الدولية لمصر والسودان الواقعة على طول دائرة العرض 22 شمالا الممتدة من البحر الأحمر في الشرق وفي جبل عيونات في الغرب.

ويتم اللجوء عادة إلى رسم الحدود هذه لانعدام المظاهر الطبيعية غير انه سجل لجوء كل من فرنسا وإنجلترا لهذه الكيفية لإقتسام مصالحها في قارة إفريقيا خصوصا ،حيث اتخذت من الخطوط الوهمية أساس لاتفاق أبرمتاه سنة 1890 لتحديد منطقة نفوذ كل منهما في حوض النيجر وبحيرة التشاد واتبعت نفس الخطة سنة 1908 لتعيين الحد الفاصل بين الكونغو والكاميرون .

الفرع الثالث: الحدود الناشئة عن سياسات التوسع(الحدود المتحركة)

نشأت في القرن العشرين نظريات مشبوهة ترفض الاعتراف بالحدود الجامدة وتدعو إلى الأخذ بفكرة الحدود المتحركة أو الحدود العائمة وهذه النظريات التي تعكس نزعة التوسع الاستعماري والتي كادت أن تتلاشى مع توطيد المبادئ الدولية المعاصرة وما زالت نية الفكر الصهيوني والتصرفات الإسرائيلية والبرهان أن إسرائيل ترفض تحديد حدودها ، وتسعى دائما إلى توسيع مناطق احتلالها وتكرا عمليات القضم والضم وترفع

شعار حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل ن وتدعي كما يتحجج بذلك العسكريون بأن حدودها متحركة تمتد على أقصى موقع تطؤه أقدام جنودها [1].

المبحث الثاني: الأطر النظرية لمسألة الحدود الدولية

درج علماء الجغرافيا السياسية واهم الجغرافين وخبراء الحدود الدولية ان تقسيم الحدود يكمن في تقسيمه وفقا لنظريات منها الطبيعية و الاستراتيجية و القومية من خلاله يمكننا معرفة تفسير العلاقة بين الدولة و البيئة حيث نجد في مضمون النظرية الطبيعية التي تنص بأن الدولة ماهي إلا كائنات حية مرتبطة بالأرض وأن قوة الدولة تكمن في إتساع رقعتها الجغرافية وأن العوامل الجغرافية تتحكم في نمو الدولة وتكوينها وإن حدود الدولة قابلة للنمو والزحزحة و بلوغ حدودها الطبيعية إن لم تجد مقاومة من الدول المجاورة و في هذا الصياغ تتدخل النظرية الإستراتيجية التي تعمل على وضع خطط عسكرية لحماية حدود الدولة وسيادتها وتجاوزت العمل العسكري الى العمل الإقتصادي و العمل السياسي في إطارها العملي و التطبيقي و العمل على حماية سيادة الدولة وامنها القومي و الدفاع عن هوية شعبها، ووضع حاجز لحدودها وتصدي كل دولة تريد التوسع على حساب دولة أخرى.

المطلب الأول: أهم النظريات المفسرة للحدود الدولية

ظهرت العديد من النظريات التي حاولت تفسير مسألة الحدود الدولية والتي ندرس منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

الفرع الأول: نظرية الحدود الطبيعية

[1] نفس المرجع السابق، ص15

عندما نتحدث على النظرية الطبيعية نتحدث أولا على أبو الجغرافيا السياسية "**فريديريك راتزل**" وهو من استفاد من أفكار "**داروين**" الثورية وتأثير كثير بمفاهيم أستاذه "**رينر**" عن الحضارة العضوية واستطاع أن يطور نظرية "الاختيار الطبيعي" ووظفها على الدول واوضح أن الوحدات السياسية الدول كائنات حية حيث حلل عرف "راتزل الدولة على أنها كائنات مرتبطة بالأرض وأنها مثل سائر الكائنات الحية تمر خلال عملية تطورية فهو يحلل الدولة من خلال علاقتها مع الجغرافية، فضاؤها، وموقعها وانها أما ان تنمو أو تتحلل وتتلاشى حيث أنها بطبيعتها لا تظل البقاء ساكتة وكتب أن الدولة القوية يجب أن تكون لها مساحة أكبر لكن تستطيع البقاء وأن امتداد أطراف الدولة وتباعد جيرانها هو دليل على قوتها الداخلية ونمو وتزايد عدد السكان بها وبها وضع "راتزال" ما يعرف بقوانين النمو المساحي للدول في ورقة لجنية نشرة سنة 1896 أي قبل قد نشر كتابة الشهير (الجغرافيا السياسية) حيث كان من أوائل الجغرافيين المحدثين الذين تناولوا مشكلة تعريف الحدود حين ذكر في كتابه عدة إيضاحات لهذه المشكلة فهو يقول [1] إن نطاق الحدود الحقيقية الواقعة أما خط الحدود فليس سوى تجريد لهذا النطاق حبث وضع "راتزل" سبعة قوانين للتوسع الاقليمي هي:

1- تزيد مساحة الدولة بانتشار السكان ونمو ثقافتهم.
2- إن نمو الدولة عملية لاحقة لنمو السكان.
3- تتسع الدولة لضم الوحدات الصغيرة اليها.
4- الحدود هي العضو الحي المغلف لها في تنمو أو تنكمش تبعا لقوة الدولة.
5- تحظى السهول وأودية النهار والمناطق المهمة الأخرى بمركز النقل في اهتمامات الدولة خلال مراحل نموها.
6- إن التوسع الأرضي يأتي للدول البدائية من الخارج.

---

[1] زوبيدة محسن، **جيوبوليتيك البترول في العالم**، (محاضرات جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2014)، ص6.

7- التوسع بفتح الشهية للتوسع: وقد وسع "راتزل" القانون السابع فقال أن (هذا الكوكب الصغير أي الأرض لا يتسع الا لدولة عظيمة واحدة [1]

وقد ظهرت في الكتابات اللاحقة لراتزال نقاط ضعف في النظرية العضوية للدول لكف من المدهش أن الكثير من مفهوم **راتزل** عن الحدود بقيت دون أن تهدم ولعل ذلك راجع الى أن **راتزل** حاول أن يؤسس قوانين خاصة لنمو وسلوك الحدود. ولا شك أن تعميم مثل هذه القوانين أمر خاطئ، فكل حد سياسي له ظروفه وخلفيته مما يجعله ظاهرة خاصة ومع ذلك فإن قوانين **راتزل** عن الحدود يمكن أن نطبق على بعض الحدود بشيء كثير من الصحة. [2]

الفرع الثاني: نظرية الحدود الاستراتيجية

ظهرت كثير من النظريات الاستراتيجية الحديثة منذ القرن التاسع عشر والتي ركزت على الجوانب السياسية والعسكرية للسيطرة على العالم ومن أهم هذه النظريات الاستراتيجية نظرية القوة البحرية **لألفريد مهان** Altred thayer (1840 -1914) maham حيث ظهرت هذه النظرية في النصف الثاني من القوة التاسع عشر على يد الأميرال الأمريكي **الفرد مهان** ويرى أن القوة الحقيقية للدولة تكمن في القوة البحرية وقد أكد على أهمية التطور البحري في تاريخ الدول كما أكد أن أهم عامل جغرافي يؤثر في قوة الدولة ويرى أن تحقيق قوة الدولة يتطلب ما يأتي:

- أن تشرف الدولة على بحار.
- أن تكون السواحل متعرجة وعميقة لتلائم إقامة الموانئ.

---

[1] محمد أزهر السماك، **الجغرافيا السياسية**، (عمان، دار اليازوري العلمية 2013)، ص 313، 314.

[2] محمد رياض، **الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**، (القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، 2012)، ص 147-148.

- وأن تكون مساحة الدولة كبيرة وغنية بمواردها الاقتصادية والبشرية وجاءت نظريته بعد أن أدرك أن قوة بريطانيا وإسبانيا والبرتغال وبسط هذه الدول نفوذها وسيطرتها على مساحات واسعة من العالم يعود الى امتلاكها لقوة بحرية كبيرة واستفادت الولايات المتحدة الأمريكية من آراء ماهان وعملت بها وكذلك تأثرت بها دول أخرى كروسيا ومعظم دول العالم.

كان لهذه النظرية الأثر الفعال لدى الدول الكبرى منذ القرن السابع عشر وقد ابتدعها الكاردينال المشهور (**دي ريشيلو**)هادفا لتحقيق حلم فرنسي قد يجعل نهر الراين حدا طبيعيا بين وطنه فرنسا وبين الدول الالمانية شرقا وهو الهدف أي رمى إليه نابليون وسار على هذا المنوال ملوك اسبانيا في أود قوتها .

يرى الأستاذ "**أدمون**" رباط أنه قد تستقر وراء نظرية الحدود الطبيعية ادعاءات محض سياسية لتحقيق أطماع ملوك تلك الدول ما يثبت أثر ذلك ان أسفرت عن وجهها بعد ذلك نظرية اخرى هي نظرية الحدود الاستراتيجية وقد قال من صاغ هذه النظرية أن هذا الغرض هو حماية الدولة من العدوان الخارجي. [1]

الفرع الثالث: نظرية الحدود القومية

تقول نظرية الحدود القومية أنه يجب أن تكون حدود كل دولة شاملة لحدود شعوبها القومية بمعنى أن أمنية تضم الدولة في إقليمها كل الجماعة التي تدين بقوميتها، فهذه التربة ترسم حدود الدولة على أساس عرقي او عنصري ماي يبرز اهمية قومية، باعتبار أن هذه الجماعات تشترك في مشيئة واحدة في أصل واحد، وهذه النظرية نجحت في أعقاب الحرب العالمية الأولى باستفتاء سكان المناطق المتنازع عنها في أوروبا.[2]

---

[1] علي مناصرة، **الجغرافيا الطبيعية والبشرية**، (فلسطين. مركز المناهج لوزارة التربية والتعليم العالي 2015) ،ص121.

[2] عبد الحكيم سليمان وادي، **الدولة وأنواع الحدود**، (فلسطين مركز راتشيل الكوري 2013)، ص20

المطلب الثاني: الأطر القانونية المنظمة للحدود الدولية

مرت عملية صناعة الحدود و ترسيمها بتعاقبات مرحلية معقدة و مختلفة أثرت على شكل الحدود الدولية، حتى على طبيعة علاقات الدول فيما بينها، حيث استغرقت الكثير من الوقت والجهد للاتفاق على خطوط حدية واضحة، تجنبها دخول نزاعات بينية قد تقود إلى حروب مدمرة و ارتبط تحديد وإقامة الحدود أساسا بقبول السلطة كأساس هام في بناء الدولة، نجد أن القواعد المنظمة للحدود الدولية لا تختلف مصادرها عن تلك التي تنظم قضايا القانون الدولي المختلفة ومن أهم هذه المصادر.

الفرع الأول: الاتفاقيات والمعاهدات الدولية

الاتفاق الدولي هو "تلاقي ادارة شخص أو اكثر من اشخاص القانون الدولي لتنظيم العلاقات القانونية القائمة بينهما فحسب وفقا لأحكام القانون الدولي"[1] وكذلك تعني اتفاقيات الحدود الدولية والمعاهدات القائمة بشأن نظام الحدود الدولية .

كما يمكن اعتبار الاتفاقيات إطار لعلاقات ودية مع دول الحوار وترسيم الحدود بينهما وتحول الدول أو بالعكس بأن ينزع منها جزءا من إقليمها أو سيادتها عليه وهناك نوعين من الاتفاقيات منها الشارعة والاتفاقيات العقدية وتعني الأولى الاتفاقية التي تضع أو ترسي قواعد ذات طابع عالمي أو عام من حيث التطبيق ، أما النوع الثاني من

---

www.rachelcenter.ps.new، تاريخ الاطلاع: 2018/05/02

[1] صلاح الدين عامر، **مقدمة لدراسة القانون الدولي العام**، القاهرة: دار النهضة العربية 1984،ص 181

الاتفاقيات فتعني الاتفاقيات التي تبرم بين دولتين أو عدد قليل من الدول التي تهتم بموضوع تحديد الحدود او أي موضوع خاص يتعلق بتلك الدول[1].

وتشكل الاتفاقيات مصدرا مهما بالنسبة لأحكام القانون الدولي للحدود، حيث تلجأ اليها الدول والمنظمات الدولية والقضاء الدولي دون سائر المصادر الأخرى ، بالنظر إلى أثرها القانوني القوي المنشئ للقواعد القانونية وتعهد الأطراف باحترامها .

واستجابت دول كثيرة منذ القرن التاسع عشرة للحاجة التي فرضتها حدود الإقليم البري والبحري للدولة مما أدى إلى ظهور عدد كبير من الاتفاقيات الحدودية .

كذلك فإن طبيعة الاتفاق لا تتغير مهما تعددت التسميات التي تطلق عليه ، فقد يطلق عليه اصطلاح ،معاهدة، أو ميثاق، أو تبادل المذكرات أو الرسائل أو بروتوكول....الخ

اذ أن اختلاف التسمية لا تخرجه من التصرفات الادارية التي تنتج آثارا معينة وفقا لأحكام القانون الدولي.

وهناك عدة عوامل تتدخل في عملية اقامة الحدود ويتم تحديد خط الحدود بوصفه وصفا دقيقا، سواء كان هذا الوصف واردا في معاهدة حدود أو في قرار حكيم أو حكم قضائي دولي أي أن تحديده يقصد به توضيح خط الحدود كتابة على الورق في المعاهدة أو قرار التحكيم أو توضيحه بالرسم على الخريطة المرفقة كما أكدت هذا اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969 في مادتها (27) التي ذكرت:

---

[1] حسين عبد الرحمن سليمان ، **الحدود الدولية والمياه الاقليمية:مفهومها والقواعد المنظمة لها**، الامارات العربية المتحدة -ابو ظبي ،مركز الدراسات والبحوث 2009 ، ص 33

أنه لا يجوز لطرف في معاهدة أن يحتج بنصوص قانونه الداخلي كسبب مبرر لعدم تنفيذ هذه المعاهدة.[1]

الفرع الثاني: الأعراف الدولية

العرف الدولي هو" مجموعة من الأحكام التي اعتاد المجتمع الدولي على احترامها ناتجة من تكرار التزام الدول بها في تصرفاتها مع غيرها بوصفها قواعد ثبت لها وصف الالتزام "، ويشترط لإنشاء قاعدة دولية عرفية أن تكون القاعدة عامة من حيث التطبيق وأن يتولد الشعور لدى الجماعة الدولية بضرورة مراعاتها، وكذلك يعرف النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية العرف" بأنه ممارسة عامة مقبولة من القانون"، ويقول بيان مكرر من الولايات المتحدة الأمريكية أن العرف "هو ما ينتج عن ممارسة عامة منسقة تتبعها الدول بإحساس من الالتزام القانوني" .

ويستقي القانون الدولي للحدود قواعده من هذا العرف ، ويصح أن نطلق على مجموعة القواعد التي تدخل في هذا الاطار تسمية القانون الدولي العرفي الذي يتكون من السوابق التي بدأت كأنواع من الممارسات التي زاولتها الدول في علاقاتها المتبادلة والتي حازت القبول من قبل الدول وأصبحت قابلة للتطبيق في مجال الحدود حتى تبلورت كقواعد قانونية.

ويأخذ العرف الحدودي معناه من كونه "تعبير عن قواعد قانونية تبلورت عبر عملية تاريخية طويلة انتهت بإضفاء الاعتراف الكامل بها من قبل المجتمع الدولي"، ولو ان دور العرف في مجال تحديد الحدود بدأ يتلاشى نتيجة العدد الكبير والمتزايد للاتفاقيات المبرمة في مجال الحدود خلال القرن العشرين، لكن ذلك لا ينفي بأن العرف الحدودي يظل المصدر الثاني لقواعد القانون الدولي للحدود ن وقد كان هذا القانون يعتمد قبل

---

[1] المرجع السابق، نفس الصفحة.

القرن التاسع عشر على الممارسات التي زاولتها الدول أي السوابق في مجال تحديد الحدود .

الفرع الثالث: أطر أخرى

تشمل هذه المصادر أطر أخرى احتياطية للقواعد المنظمة للحدود الدولية

أولا: أحكام المحاكم

للأحكام أثر نسبي اذ لا تلزم غير أطراف النزاع المعروض على هيئة المحكمة من أجل الفصل فيه ومع ذلك فإن للأحكام التي تصدر عن المحاكم أهميتها كمصدر احتياطي للقانون الدولي يلجأ اليها القضاة والخصوم ويسترشدون بها من أجل الوصول الى القواعد القانونية التي لم يجب ذكرها في المعاهدات أو العرف أو المبادئ العامة للقانون .[1]

وتثير أحكام المحاكم مسألتين: **الأولى** حول أنواع أحكام المحاكم التي يعتد بها كمصدر احتياطي للقانون الدولي العام ، و**الأخرى** في الدور المناط إليها في هذا الشأن.

ولهذه الأحكام دورها في التعريف والتحديد لقواعد القانون الدولي بل لها أهميتها في العمل على تطوير القانون الدولي العام وتفسيره.

ثانيا: الفقه الدولي

يساهم فقها القانون الدولي العام في التعريف بالقواعد الدولية وتحديد مضمونها ومداها اذ يقومون بتفسير ما يقمص من نصوص المعاهدات الدولية وابراز ما أقره العرف من أحكام وذلك بالتعليق عليها وبيان أوجه الثبات أو التطور الذي يقترن بها. [2]

---

[1] عمر سعد الله، **الحدود الدولية:النظرية والتطبيق**، ص143-144.

[2] مفيد محمود شهاب ،**الجوانب القانونية لتسوية نزاعات الحدود**، (القاهرة: دار النهضة العربية 1994)، ص 238

ثالثا: قواعد العدل والإنصاف

هي تلك القواعد التي يتم استخلاصها من خلال العقل وحكمة التشريع ويتم الالتجاء إلى قواعد العدل والانصاف من أجل استخلاص الحلول الواجب تطبيقها على المنازعات التي يتم عرضها على القضاة . في اطار هذه العملية ينبغي فرض الشرطين التاليين:

أ- عدم وجود قاعدة قانونية يتم الالتحاق بها لحل النزاع .

ب- ارتضاء أطراف النزاع الى حالة الى قواعد العدل والانصاف وصولا إلى حل النزاع .

وتعد المسائل المتعلقة بالتفويض من أهم المسائل التي تلجأ إليها محاكم التحكيم لأعمال قواعد العدل والانصاف غير أن ذلك لا يمنع من التجاء القضاء الدولي إلى هذه القواعد من مسائل أخرى.[1]

وكخلاصة يمكن القول أن أراء الجغرافين السياسين تتباين في تفسيرهم لمسألة الحدود الدولية التي قدموها في نظرياتهم المختلفة لتفسير هذه المسألة التي تعتبر موضوعا مهما تطور وفقا للتغيرات التي حدثة في العالم ،فانجد النظرية الطبيعية التي بذاتها تدرس مسألة الحدود الدولية من واجهة المظاهر الطبيعية و البيئة التي تختلف من إقليم لاخر التي ترى بأن الحدود الدولة كائن حي تعني بذلك أن الحدود الدولة قابل للنمو و التوسع وهذا ما رفضته النظرية الإستراتيجية واعتبرت ان الحدود بين الدول هو الحاجز الذي يفصل بين سيادتين و بأن الحد هو خط إلتماس او مواجهة الذي يمنع أي دولة في تدخل او إجتياز حدودها و الدخول في إقليم المجاور يعني انتهاك لسيادة الدولة

---

[1] نفس المرجع السابق، 239

المجاورة وهذا الإختلاف بين النظريات يكمن في لإختلاف المذاهب و الأفكار و العقائد و الإديولوجية بين الدول المتجاورة يبعث إلى حدوث مشاكل و حروب و لهذا قد كرس الجغرافين السياسين مجهودات ضخمة لدراسة الحدود و ترسيمها قانونيا وهذا من خلال إتفاقيات و معاهدات دولية رسمية تتم بموافقة جميع الدول وتأخد الحدود فيما بين الدول طابع قانوني لتصبح كل دولة تتمتع بسيادتها وتمارس قونينها داخل حيزها الجغرافي وحماية حدودها.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في تشكيل الحدود الدولية

تختلف كل دولة في العالم على الدول الاخرى من حيث البنية الجغرافية بإختلاف تضاريسها وموقعها الجغرافي و كذلك من حيث الأنظمة والأعراف و العقائد و الاحكام السائدة فيها منذ نشأتها و لهذا يعتبر كل حد من حدود في العالم هو فريد من نوعه من حيث التشكل و لهذا تختلف العوامل تشكلها حسب الموقع الجغرافي و الإستراتيجي و البعد الهوياتي التي يختلف من منطقة للأخرى ومن هنا نتطرق في هذا المبحث إلى أهم هذه العوامل المؤثرة في تشكل الحدود الدولية.

المطلب الأول: العوامل السياسية والقانونية

هناك عدة عوامل تؤثر على الحدود الدولية حيث لكل دولة نظامها السياسي قوانين التي تطبق من من خلالهما الاحكام والقرارات المتحكمة في نظام الداخلي للدولة وتمارس الدولة من خلاله سيادتها داخل حيزها الجغرافي.

الفرع الأول: العوامل السياسية

ان اختلاف المذاهب السياسية من بلد إلى آخر يؤثر على استقرار الحدود فنجد مثلا: ان اختلاف الأفكار العقائدية والإيديولوجية بين الدول المتجاوزة يبعث في أغلب الأحيان إثارة مشاكل الحدود.

وكما أن إختلاف النظم السياسية والأفكار العقائدية بين الدول المتجاورة قد يترتب عليها حدوث التوتر بين البلاد المتجاورة ، كما يؤدي إلى قفل منطقة الحدود وعرقلة انتقال المواطنين فيما بينها . وعلى العكس من ذلك فإن النظم المتشابهة والأفكار المتقاربة تؤدي إلى التقليل من المنازعات الحدودية ن حيث ان كان الحال في الكتلة الشرقية التي اتخذت بالنظام الاشتراكي وسيطرة البروليتاريا على مقاليد السلطة سواء في روسيا، أو في اوروبا الشرقية ودول الكتلة الغربية التي تأخذ بالفكر الرأسمالي والأنظمة الديمقراطية، فالحدود بيت الكتلتين اتسمت بالتوتر لمنع تسرب تلك الأفكار والمعتقدات من معسكر إلى آخر وعلى العكس من ذلك فإن الأفكار والمذاهب المتجانسة قد تؤدي إلى التقليل من حدة التوتر والاختلاف حول مسائل الحدود والتي في إطار الكتلة الواحدة قد حدثت خلافات بسبب العقائد، وما النزاع الصيني - السوفياتي إلا مثالا حيا على ذلك ، وكذلك النزاع الصيني - الهندي نشأ من الحدود نتيجة غير مباشرة للصراع العقائدي لكي تثبت الصين زعامتها للقارة الآسيوية[1].

الفرع الثاني: العوامل القانونية

من المعروف بأن لكل دولة نظامها القانوني الذي تطبقه داخل نطاق إقليمها استنادا إلى سيادتها وسلطتها ولا تتعدى نطاق هذا الاقليم ، فلا يمكن لها تطبيق قوانينها خارج نطافه الا في حالات استثنائية وهي الحالات التي يكون فيها قانونها الوطني على مواطنيها خارج اقليم الدولة ، استنادا إلى مبدا قانون الجنسية وكذلك في الحالات التي تهدد فيها سلامة الدولة من ارتكاب أفعال خارج اقليمها تكون موجهة مباشرة ضد سلامتها

[1] صالح محمود بدر الدين،**التحكم في المنازعات الدولية** ،(القاهرة: دار الفكر العربي 1991)، ص 33

ولو كان مرتكبوها من غير المواطنين وخلاف ذلك يعد اعتداء على سيادة دولة اخرى، ولذلك تعتبر العوامل القانونية ابلغ الأثر في الحدود بين الدول ويظهر في الأثر فيما يلي:

1- بالنسبة لحدود تطبيق قانون الدولة فإنها يجب أن يكون داخل إقليمها ، وهذا هو الأصل ولقد تطورت العلاقات الدولية على ضوء المتغيرات الدولية الحديثة ، وأصبح قانون الدول يتجاوز اقليمها ويتعداها لحدود دول أخرى ينص عليها القانون .

وهي حالات استثنائية ضد أفعال معينة ترتكب خارج اقليمها ،اذا كانت هذه الجرائم موجهة استثنائيا ضد أفعال معينة ترتكب خارج اقليمها، اذا كانت هذه الجرائم موجهة مباشرة ضد سلامتها ولو كان مرتكبوها من غير رعاياها وهذه الحالات تستند لوصفي مبدأ الاختصاص الشخصي للدولة بالخارج.

2- القانون الواجب التطبيق على إقليم محل نزاع بين دولتين يثير العديد من المشاكل المتعلقة بأحقية قانون اقرارات من الدولتين في التطبيق ومن هنا ظهرت مسالة استفتاء سكان الاقليم .[1]

المطلب الثاني: العوامل الطبيعية والثقافية

تعتبر العوامل الطبيعية والثقافية أمرا مهما في دراسة الحدود الدولية حيث تعتمد الدولة على بنيتها الطبيعية و كذلك تلعب ثقافة السائدة في دولة ما منذ نشأتها احد عوامل المؤثرة في تقسيم وتشكل حدودها.

الفرع الأول: العوامل الطبيعية

تتضمن دراسة خصائص بيئات الدولة الطبيعية من حيث الموقع ومظاهر السطح والمساحة والشكل والمناخ من وجهة نظر الجغرافيا السياسية .

---

[1] حسين عبد الرحمن سليمان ، مرجع سابق، 20

الموقع: يعتبر الموقع الجغرافي احد العوامل المهمة التي تؤثر في الجغرافيا السياسية للدولة لتأثيره على اتجاهات سكانها والسلوك السياسي لحكومتها ن، وتحلل الجغرافيا السياسية الموقع وأثره في الدولة من ثلاث اتجاهات ك هي الموقع الفلكي و الموقع بالنسبة لليابس والماء ، والموقع بالنسبة للدول المجاورة .

وكذلك بلغة عامل المساحة تتباين دول العالم من حيث المساحة فمنها ما يشغل مساحة شاسعة مثل: الولايات المتحدة الأمريكية ، وكندا ، البرازيل ، الصين والهند.

ومنها ما يشغل مساحة صغيرة مثل: سويسرا، الدانمارك ،ولبنان .ومنها ما يمثل وحدات سياسية قزمية تشغل مساحة ضئيلة مثل دولة الفاتيكان.

وتتمثل أهمية المساحة في إعطاء الفرصة لتنوع الموارد الاقتصادية وتباينها كما تتمثل أهميتها من الناحية الحربية في إمكان الدفاع في العمق ، ولمساحة الدول ايضا تأثيرا كبيرا ومباشر على قدرتها في أن تستخدم القوة في الدفاع عن نفسها ن فالمساحة الكبيرة تساعد على أن تكفل للدولة وسائل الاقناع التي تأتي من القدرة على الدفاع عن النفس ،أما الدول ذات المساحة الصغيرة فهي لا تستطيع أن تدافع عن نفسها أمام الأعداء، لذلك تعتمد الدول الصغيرة على الأخذ بزمام المبادرة في الهجوم وذلك كي تبعد المعركة عن أراضيها [1].

عامل الشكل: كلما كانت الدولة مندمجة من حيث الشكل كلما كان ذلك أفضل من الناحية السياسية لها ، ويعتبر الشكل الدائري أو القريب منه الشكل المثالي للدولة ، فتكون كل أطراف الدولة على أبعاد متساوية تقريبا ، لذا يترتب على الشكل الدائري للدولة

[1] عمر سعد الله، القانون الدولي للحدود، ص 47

أن يكون طول حدودها قصيرا بالنسبة لمساحتها ومن ثم يقل عدد المواضيع التي يحتمل أن تغزى منها الدولة.[1]

كما يصبح في امكان الدولة الدفاع عن هذه الحدود وحمايتها ويساعد الشكل الدائري على سرعة نقل الجيوش والمعدات إلى أي مكان في الدولة إن تعرضت لغزو خارجي.

المطلب الثالث: العوامل الاجتماعية والاقتصادية

إن تشابه الديانات والأبعاد الثقافية بين الشعوب او دولة و الدولة المجاورة لها تلعب دورا مهما في توثيق العلاقات بينهما يحد الدول من حدوث نزعات حدودية

الفرع الأول: العوامل الاجتماعية

ان للنظم الاجتماعية والعادات والتقاليد تأثير كبير على السكان الذين يقطنون في المناطق الحدودية، فلا شك أن تشابه العادات والتقاليد بين الدول المتجاورة يؤدي إلى نمو روح الألفة والوئام بين تلك الدول والشعوب خاصة إذا كانوا ينتمون الى دول تتحدث لغة واحدة فيؤدي هذا التشابه الواضح الى نمو الروح القومية لدى تلك الشعوب وتكون الآمال الآلام بين تلك الدول متجانسة، بالطرق الودية ودون اللجوء الى القوة مما يعكس الوحدة لتلك الشعوب ، وعكس ذلك إذا كانت الدول المتجاورة غير متشابهة في العادات واللغة. [2]

وكذلك يعتبر الذين عاملا هاما في توثيق الروابط بين المشركين في دين واحد فإتحاد الدين والمذهب يؤدي الى زيادة الألفة أما الاختلاف الدين والمذهب في الدول

---

[1] فتحي العفيفي ، **مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية**2011

http//bouzidyahia.maktoobblog.com.pdf، تاريخ الاطلاع:2018/06/05

[2] صالح محمد محمود بدر الدين، **التحكيم في منازعات الدولية**، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1991)، ص36.

المتجاورة قد يكون مصدر للمشاكل الحدودية ماعدا في حالة واحدة هي حالة تقسم شبه الجزيرة الى الهند وباكستان .

الفرع الثاني: العوامل الاقتصادية

تعتبر العوامل الاقتصادية من أهم العوامل المؤثرة في الحدود الدولية وخاصة أن العامل الاقتصادي أصبح في المقام الاول الذي يسود العلاقات الدولية خاصة بعد ظهور التكتلات الاقتصادية بين الدول على مستوى المعمورة مما يقلل من العملية للحدود الدولية وإن كانت دولة تحتفظ بحدودها السياسية وتؤدي العوامل الاقتصادية في بعض الاحيان على التقليل من أهمية وظيفة الحدود كما هو في ظل الاتحادات الاقتصادية ومثال ذلك في أوروبا الاتحاد الجمركي المعروف بالبنيلوكس الداخلي تم تكوينه في أكتوبر 1947 بين بلجيكا ولكسمبورع وكذلك الوحدة الاقتصادية الاوربية المتمثلة في السوق الاوروبية المشتركة وقد تكون العوامل الاقتصادية سببا في إثارة المشاكل الحدودية بين الدول خاصة إذا كانت إحدى الدولتين المتجاورتين غنية بموادها النفطية والمعدنية فيؤدي ذلك الى طمع الدولة أخرى في هذه الثروات لاسيما إذا كانت منابع هذه الثروات في منطقة حدودية قريبة من الدولة أخرى مثال ذلك الأطماع الايرانية في موارد النفط لدول الخليج العربية وكثيرة هي الأمثلة التي يكون العامل الاقتصادي هو المحرك للاطماع في المناطق القريبة من حدود الدولة. [1]

---

[1] أنظر: 1- حسين عبد الرحمن سليمان، مرجع سابق، ص19.

2- سارة فهد عبد الله السديري، **مشكلة الحدود السعودية اليمنية** ، السعودية: جامعة الملك سعود كلية القانون والعلوم السياسية ، Htt:llbouzidya hai.makloobblag.com.pdf، تاريخ الاطلاع: 2018/06/05

خلاصة واستنتاجات:

1- تعتبر الحدود الدولية ظاهر قديمة النشأة حيث كان يستعمل منذ القدم لكن بمصطلح آخر و تطور بتطور الأوضاع و التغيرات التي كانت تحدث في العالم.

2- تتميز فكرة الحدود بخصائص و سمات عامة أطفت عليها طابع الشرعية.

3- للحدود أهمية كبرى في تحديد العلاقات بين الدول ومنع النزاعات و حفظ أمن الدول...

الفصل الثاني:

الجيوبوليتيكا ومسألة الحدود

تطورت مضامين الجغرافيا السياسية في القرن العشرين ليتفرع عنها علم جديد يعر ف بعلم **الجيوبوليتيك**. وإذا كانت الأفكار الجيوبوليتيكية قديمة ومستمرة دون معرفة علمية محددة،فإن الفكر الجيوبوليتيكي الحديث حدد قواعد و نظريات هامة ترتبط بحالة السلم والعلا قات الدولية بشكل عام.

المبحث الأول: الجيوبوليتيكا: مدخل مفهومي

اعتبرا علم الجيوبوليتيكا التطبيق العلمي للجغرافيا السياسية في التحليل للقوة القومية وكذلك اعتبرها الجغرافيين السياسيين دراسة علاقات الارض بالسياسة

المطلب الأول: في ماهية علم الجيوبوليتيكا

سنحاول فيما يلي التطرق الى مفهوم الجيوبوليتيكا وتحديد طبيعته وأهم موضوعاته.

الفرع الأول: مفهوم الجيوبوليتيكا

الجيوبوليتيك مصطلح من أصل يوناني متكون من جزئين ، أو كلمتين الأولى Geo جيو تعني الارض وترمز الى علم الجغرافيا والثانية politique بوليتيك وتعني سياسة الدولة أي أن الكلمة مجملها تعني دراسة العلاقة بين الارض والسياسة وهذا معايير لمعنى ومفهوم الجغرافيا السياسية بالرغم من أن الجغرافيين السياسيين الأمريكيين لا يفرقون بينهما .

وغالبا ما تعني الجيوبوليتيك : دراسة تأثير العوامل الجغرافية الاقتصادية والثقافية على سياسة الدول وعلى العلاقات الدولية ،كما ينظم الى هذا المصطلح على أنه دراسة الاشكال التنافس بين الدول للتحكم والتأثير على الاقاليم والسكان وقاطنيها . وهذا يعني

دراسة علاقات السلطة والحكم بين مختلف الجهات الفاعلة التي تتولد عن سعي هذه الجهات لمراقبة قضاء معين[1].

- ويعرف ديمانجون : بأنها عبارة عن مسعى وطني الغرض منه الدعاية والتعليم وأنها دارسات تهدف الى تبرير الاهداف السياسية للدولة .

ويعد "رودلف كلن" أول من أبتدع هذا الاصطلاح في عام 1899 واعتبرها مرادفا للجغرافيا السياسية .عرف الجبوبوليتيكا يأيها نظرية الدولة ككائن حي أو ظاهرة تشغل حيزا من الارض .[2]

ويعرفها جون كيفر : الجيوبوليتيكا ماهية السياسية الخارجية للدولة من وجهة النظر الوطنية.[3]

إن جوهر الجيوبوليتكيا هو تحليل العلاقات السياسية الدولية على ضوء الاوضاع والتركيبة الجغرافية التي تتغير بتغيير تكنولوجية الانسان وما ينطوي عليه ذلك من مفاهيم وقوي جديدة لذات الارض وفي هذا قال " ماكيندر "لكل قرن جيوبوليتيكية والى اليوم فإن نظرتنا الى الحقائق الجغرافية مازالت ملونة بمفاهيمنا المسبقة المستمدة من الماضي وذلك لأغراض علمية .[4]

كما تعرف الجيوبوليتيك على أنها "علم دراسة تأثير الأرض (برها وبحرها ومرتفعاتها وجوفها وثرواتها وموقعها)على السياسة في مقابل مسعى السياسة للاستفادة من هذه المميزات وفق منظور مستقبلي" إضافة إلى الجيوبوليتيك ، فرع الجيو-استراتيجيا

---

[1] زوبيدة محسن ، محمد حمزة بن قرنية ، **جيوبوليتيك البترول في العالم** ، (محاضرات لطلبة العلوم الاقتصاد.، جامعة ورقلة 2013-2014)، ص 02.

[2] نفس المرجع السابق.

[3] أبو ضاهر كامل ، **الجيوبوليتيكا والجغرافيا السياسية** ،الفصل السادس ، ص 1-14

4عدنان صافي ، **الجيوبوليتيكا من النشأة الى الحداثة**، (عمان : مركز الكتاب الاكاديمي 2010)، ص 59

ويتداخل هذا المفهوم مع مضمون علم الجغرافيا السياسية الذي يعنى بدراسة تأثير الجغرافيا (الخصائص الطبيعية والبشرية) في السياسة، وبينما تشغل الجغرافيا السياسية نفسها بالواقع فإن الجيوبوليتيك تكرس أهدافها للمستقبل .

وتعرف الجيوبوليتيك أيضا أنها "فرع من فروع الجغرافيا السياسية لكن منهج هذا الفرع في التحليل والاستنتاج يختلف عن أصله لكونه يناقش ويحلل ويستنبط الأحداث السياسية والعسكرية وتغيراتها وما يرتبط بهما مستقبلا من وجهة نظر علاقتها بأقاليمها الجغرافية، الطبيعية والبشرية والاقتصادية وبمدى تأثيرها مجتمعة في حلف الجيو-استراتيجية، وربط ذلك كله بالأهمية الجيو-استراتيجية للإقليم، وبالقوى ذات المصلحة التي تقف خلف أو تؤثر بذلك الحدث واقليمه من الداخل أو الخارج .[1]

الفرع الثاني: نشأة وتطور علم الجيوبوليتكا

الجيوبوليتيك مصطلح مكون من جزئين يشير أحدهما إلى الجغرافيا والآخر الى السياسة ، لكن ليس المقصود منه الجغرافية السياسية التي تعنى بتأثير الجغرافيا في السياسة، إنما ينصب الاهتمام فيه على دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة .

وعلم الجيوبوليتيك من أصول أوروبية استخدم كقاعدة لتعريف وتوضيح أهداف الدولة لاسيما في ألمانيا ستخدم هذا العلم لدعم الخطاب الاستراتيجي : أنه خطاب الأقوياء أو الباحثين عن القوة ويرجع استخدام مصطلح جيوبوليتيك لعالم الجغرافيا الألماني " فريديريك راتزل "(1844-1904) الذي يرجع اليه الفضل في كتابه الأول مؤلف في الجيوبوليتيكا يحمل عنوان "الجغرافيا السياسيةً" عام 1897.

---

1 فؤاد حمه خورشيد ، **الجيوبوليتكس المعاصر**، (كوردستان : مدرسة الطبع والنشر السليمانية)، ص 15

ويمكننا تتبع مراحل ونشأة وتطور هذا العلم منذ أن بدأ المفكرون والفلاسفة يهتمون بمسألة تحليل العلاقات بين الانسان والبيئة الطبيعية وذلك أثناء محاولاتهم دراسة علم الجغرافيا في ايجاد قوانين تفسر ظاهرة الاستسلام والتحدي بين الانسان والبيئة لأن كل دولة لها بيئتها الخاصة ومواردها المميزة لشخصيتها وسلوكها ومن ثم فلكل شعب سلوك خاص يميزه عن غيره من الشعوب.

ويذهب كثير من الباحثين الى أن علم الجيوبوليتيك من العلوم القديمة، حيث نستطيع أن نجد بعض ملامح التفكير الجيوبوليتيكي في آراء أرسطو في السياسة ووظائف الدولة وطبيعة الحدود تناسب قوة الدولة مع عدد سكانها وتوزيع الثروات فيها [1].

وينسب البعض آراء "ابن خلدون" في مراحل عمر الدولة الى مفهوم الدولة العضوية مما تتصور في الدراسات الجيوبوليتيكية، ويرى كثير من الباحثين أن المفكر الفرنسي "مونتسكيو" هو من وضع الاشكالية الأساسية لهذا العلم ، عندما ربط مجمل السلوك السياسي للدولة بالعوامل الطبيعية وعلى رأسها المناخ والطبوغرافيا مع التقليل من مكانة العوامل السكانية والاقتصادية .

شهد القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين تطورا كبيرا لهذا العلم سواء على المستوى النظري أو على المستوى تأثيره في صياغة التوجهات الاستراتيجية الكبرى للدول، وقد لا يكون من المتيسر على الباحثين في التاريخ الحديث فهم الرؤى الاستراتيجية التي وجهت المواقف والتحولات الكبرى في الحرب العالمية الثانية بدون العودة الى مقولات الجيوبوليتكا ، خاصة بالنسبة لدولة كألمانيا في العهد النازي حيث تحولت مقولات مقدسة تتحدد تبعا لها الموقف من الحرب والسلام .

---

[1] عبد الحكيم سليمان وادي، **بحث في الاطار المفاهيمي والنظري لعلم الجيوبوليتيك**، مركز راشيل كوري الفلسطيني لحقوق الانسان ومتابعة العدالة الدولية .

http/puplpit.alwatanvoice.com.articles.18dec 201، تاريخ الاطلاع: 2018/06/15.

ولكن مع نهاية الحرب العالمية الثانية وهزيمة ألمانيا صار ينظر الى الجيوبوليتيك على أنه مثال للتوظيف الخاطئ للجغرافيا في السياسة، وبلغ هذا الاشكال مبلغا كبيرا عندما أخذ بالنظر اليه باعتباره علم زائف وحامل لايديولوجيا عدائية ، فقامت معظم الدول بمنع تدريس الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك في جامعاتها باعتبارهما علمين مشبوهين يسعيان الى بدر العداء ويكرسان الأطماع القومية.[1]

واستمر الحال على هذا المنوال حتى تسعينات القرن الماضي عندما لاحت مؤشرات الانهيار الكبير للدولة "السوبر عملاقة" الاتحاد السوفياتي ، لتعود وتشهد الولادة الجديدة لمقولات الجيوبوليتيك "ذلك أن انهيار كل المحددات الايديولوجية والسياسية التي قام على أساسها النظام العالمي ثنائي القطبية بعد الحرب العالمية الثانية .

دفع الباحثين في محاولاتهم تلمس شكل النظام الجديد المرتقب الى أكثر العوامل ثباتا وديمومة في صنع الكتل السياسية الكبرى ألا وهي الجغرافيا . فعادت الى الظهور مقولات الجيوبوليتيكيا وظهرت في المكتبات مؤلفات كلاسيكية ودراسة حديثة تسعى لقراءة التحولات الكونية الكبرى من منظور جيوبوليتيكي وانفراط العقد الذي فرض حول هذا العلم.

وفي الوقت الذي كان فيه "راتزل" و"سبنسر" يتحدثان عن الجغرافيا السياسية كان بعض الجغرافيين الالمان يتحدثون عن علم السياسيات الارض أو ما أصطلح على تسميته بالجيوبوليتيك وقد أنه كانت الجغرافيا السياسية تنظر الى الدولة كوحدة إستثنائية (ثابتة)، فإن الجيوبوليتيك تعدها كائنا عضويا في حركة متطورة وفي هذه الأثناء كانت ألمانيا تعيش بعد الهزيمة التي منيت بها في الحرب العالمية الاولى في انتكاسة قومية بسبب ما أقتطع منها من أراض كإجراءات عقابية لها من قبل المنتصرين وتقييم مستعمراتها بين انجلترا وفرنسا .كما فرض عليها حصار عسكري ومادي، وفيما بين

1 محسن زوبيدة ومحمد حمزة ، مرجع سابق ، ص15

الحربين كوس الجغرافيون والسياسيون الالمان جهودهم للخروج بوطنهم من محنته وخرجت لاول مرة دورية علمية تحمل عنوان "المجلة الجيوبوليتيكية " وصمت هجينا من الفكر الجغرافي والتاريخي والسياسي والقومي والاستعماري .[1]

وقد صنع هذا الفكر في قوالب علمية رفعت شعارا " لابد أن يفكر رجل الشارع جغرافيا وأن يفكر السياسة جيوبوليتيكا "، وتحت رعاية الجمعية الجغرافية الالمانية أنشئت في ميونخ عام 1924 المدرسة الجيوبوليتيكية التي رأسها الجغرافي السياسي كارل هوسهوفر وبجهود هذه المدرسة بالأعداد المتوارثة للدورية الجيوبوليتيكية جهز الجغرافيون والسياسيون الفكر الالماني بعضوية الدولة وضرورة زحزحة حدودها لتشمل أراضي تتناسب مع متطلباتها الجغرافية وتحقق ضم الاراضي التي يقطنها الجنس الآري .

وقد تلقف "هتلر" أفكار هو "سهوفر" زملائه كما أستعان بأفكار الجغرافي الانجليزي الشهير "ماكندر" الذي كانت مقولاته تترجم الى الدورية الجيوبولوتيكية) خاصة تلك الافكار التي صاغ من خلالها النظر عن قلب الأرض) والتي تقول فجواها : إن من يسيطر على شرق أروبا يسيطر على العالم وتنبأ فيها بإنتقال السيطرة على العالم من القوى البحرية (انجلترا وفرنسا) الى القوى البرية (ألمانيا والاتحاد السوفياتي)[2].

---

[1] مرجع سابق، ص16.

[2] عدنان صافي ، **الجيوبوليتيكا : الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر**، عمان: مركز الكتاب الاكاديمي 2010 ، 69.68

المطلب الثاني : الجيوبوليتيكا وعلاقاتها بالعلوم الأخرى

يعرف علم الجيوبوليتيكا بديناميكية حيث يختص بدراسة الدولة من الوجهة السياسية والعلاقة الداخلية والخارجية بين الارض و السكان حيث تختلف على الجغرافيا السياسية و العلوم الاخرى التي تتميز بالثبات.

الفرع الأول: الجيوبوليتكا والجغرافيا السياسية: وجه الاختلاف وحدود الالتقاء

الجغرافيا السياسية هي الاصل الذي تفرعت منه الجيوبوليتيك تستمد مادتها من الجغرافيا السياسية والتاريخ والدراسات التخصصية والاستراتيجية العسكرية .

الجيوبوليتيك تعمل لخدمة أهداف الدولة بينما الجغرافيا تضع صورة الدولة حيث تجعل الجغرافيا في خدمة الدولة .

ويتداخل مفهوم الجغرافيا السياسية مع الجيوبوليتيك * علم سياسة الارض* أي دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الابعاد الجغرافية للدولة، وهكذا زاد التداخل في المفاهيم وصار الفصل صعبا بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك والامبرالية وصعدت الجيوبوليتيك الى مصاف العلوم الكبرى خلال الحرب العالمية الثانية حتى كتبت هزيمة ألمانيا نهاية لهذه المكانة.

وصار مفهوم الجيوبوليتيك بعد الحرب العالمية الثانية قرين التوظيف السيء للجغرافيا السياسية وهو ما أضر بتطوير الجيوبوليتيك والجغرافيا السياسية معا.[1]

أما نقاط الاختلاف فتتمثل في:

---

[1] كامل أبوظاهر، **الجيوبوليتيك والجغرافيا السياسية** ، الفصل السادس 2012، ص16

الجيوبوليتيكا	الجغرافيا السياسية
-تتناول حيوية الدولة وحركتها في مجالها الاقليمي وفي المجتمع الدولي في ضوء الحقائق الجغرافية نقوم على دراسة الدولة من ناحية مطالبها وأهدافها على مستوى السياسة الدولية . - الجيوبوليتيك تعني بالبحث عن الاحتياجات التي تتطلبها هذه الدولة لتنمو حتى ولوكان وراء الحدود - يرون أن التأثيرات الجغرافية هي الاساس في قوة الدولة وعلاقتها الخارجية في مجريات السياسة الدولية . - تكرس الجيوبوليتيك أهدافها للمستقبل من زحزحة الحدود الى تريف الخرائط . - تعد الجيوبوليتيك الدولة كائنا عضويا في حركة متطورة أي أنها في تحرك وحيوية مستمرة .	- تدرس الحقائق الجغرافية التي تسهم في تكوين سياسة الدولة وشخصيتها ويعني علم الجغرافيا السياسية يقوم بدراسة تأثير الجغرافيا السياسية(الخصائص الطبيعية البشرية في السياسة). - تدرس الجغرافيا السياسية الامكانيات الجغرافية المتاحة للدولة . - تهتم بدراسة الدولة كما هي كائنة - تدرس جغرافيا السياسية الحقائق الجغرافية التي تسهم في تكوين سياسة الدولة وجغرافيتها. - شغل الجغرافيا السياسية نفسها بالواقع أي أنها تهتم بالظواهر السياسية في أبعادها المساحية .

الفرع الثاني: الجيوبوليتيك والتاريخ

ترى الجيوبولتيكا الأحداث التاريخية كمطهر من مظاهر النشاط الجغرافي. حيث أن الجوهر الجيوبوليتيكا هو تحليل العلاقات السياسية الدولية على ضوء الأوضاع والتركيب الجغرافي ولهذا فإن الأراء الجيوبوليتيكة يجب أن تختلف باختلاف الأوضاع الجغرافية التي تتغير بتغيير تكنولوجيا الانسان وما ينطوي عليه ذلك من مفاهيم وقول جديدة لذات الأرض وفي هذا قال ماكيندر "لكل قرن جيوبوليتيكة"[1] وكذلك تعتمد الجيوبوليتيكا في تفسيرها للحاضر على تفسير الماضي فتاريخ يمد علم للعلم الجيوبوليتيك بما تحتاجه من مجريات الأحداث التاريخية التي أثرت في تطور الدولة لأن الجرافيا السياسية كما كانت تسمى من قبل ذات بعدين (الأرض-الانسان) حيث أن علم الجيوبوليتيكا يتناول حيوية الدولة وحركتها في مجال الاقليمي وفي المجتمع الدولي وتدرس الخصائص السياسية للبيئة في الوقت الحاضر لذلك لا يمكن فهم هذه الخصائص السياسية للبيئة في الوقت الحاضر لذلك لايمكن فهم هذه الخصائص الا في ضوء الماضي عن طريق التاريخ (التاريخ، تراث الوطن أما الجغرافيا هي وعاء الوطن.[2]

وعليه فإن الجيوبوليتيك يختص بدراسة الدولة من الوجهة السياسية ولكن لا ينظر للدول كمفهوم ثابت بل كانت حي ديناميكي استنادا الى نظرية راتزل وتدرس الجيوبوليتيكا العلاقات المكانية المتبادلة بين المنظر الطبيعي (الأرض) والمنظر البشري (السكان) والمنظر الحضاري (المهارات والتقنيات) ذلك من وجهة نظر قومية وذاتية وتبحث في مفاهيم أبعاد استراتيجية من وجهة نظر قومية وذاتية وتبحث في مفاهيم أبعاد استراتيجية

---

[1] محمد رياض، الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012) ص53.

[2] ابراهيم حسن بركات، الجغرافيا وعلاقاتها بالعلوم المختلفة أطلع علية 12 أفريل 2018. .http://drahimhassan Blagspot. Com.

من وجهة نظر خاصة الا وهي فلسفة القوة وأن الضرورة لا تعرف قانونا وتستخدم التاريخ القومي لخدمة تلك الأهداف.[1]

المبحث الثاني: الحدود الدولية من منظور نظريات الجيوبوليتيكا

سنعمد في هذا الجزء من الدراسة الى عرض اهم النظريات التي تناولت مسالة الحدود من وجهة نظر جيوبوليتيكية.

المطلب الأول : نظرية "فريديريك راتزل" و مسألة الحدود (نظرية المجال الحيوي)

تعتبر الانطلاقة الحقيقية لعلم الجيوبوليتيك بمنهجياته ومحدداته الاساسية تعود الى الالماني **فريدرك راتزل** (1844-1904) يعد "ا ب الجيوبوليتيكيا"و الذي يرجع اليه الفضل في كتابه أول مؤلف في يحمل عنوان "الجغرافيا السياسية" في عام 1897م.[2]

كان راتزل متأثر بنظرية دوران(نظرية النشوء والارتقاء) وأمن بأن الدولة كائن حي. فالنمو حاجة ماسة للكائن الحي والدولة كذلك طبقا لأرائه حتى ولو كان ذلك عن ذلك عن طريق القوة. وقد أكد راتزل على المساحة Raum والموقع Lage وطبيعة الحدود السياسيةGrenzen . واعتقد أن المجال الاقليمي يؤثر في قوة الدولة، كما أنه يعتمد في حجمه على هذه القوة. وآمن بأن المساحة الكبيرة ضرورة لنمو الكائن الحي.

---

[1] محمد أ زهر السماك، الجغرافيا السياسية. (عمان. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013) ص 36.

[2] Yves la cost la geopolitique: une hisstoire contrastée (dossier: la géopolitique mode démploi) 2018. P04. http//journals. Openedition. Org/ histoire. Cnrs/ 8082 pdf.

ويضفي الموقع صفات مميزة على المساحة. أما الحدود فهي جلد الكائن الحي وهي علامة النمو أو الاضمحلال.

وقد وضع راتزل سبعة قوانين للتوسع الاقليمي هي:

1- تزيد مساحة الدولة بانتشار السكان ونمو ثقافتهم.
2- إن نمو الدولة عملية لاحقة لنمو السكان.
3- تتسع الدولة لضم الوحدات الصغيرة إليها.
4- الحدود هي العضو الحي المغلف لها فهي تنمو أو تنكمش تبعا لقوة الدولة.
5- تحظى السهول وأودية الأنهار والمناطق المهمة الأخرى بمركز الثقل في اهتمامات الدولة خلال مراحل نموها.
6- إن التوسع الأرضي يأتي للدول البدائية من الخارج.
7- التوسع يفتح الشهية للتوسع.

وقد وسع راتزل القانون السابع فقال أن (هذا الكوكب الصغير أي الإرض لا يتسع إلا لدولة عظيمة واحدة) وذكر راتزل أن استغلال المساحات الكبيرة ستكون أهم ظاهرة في القرن العشرين. وأكد على أن تاريخ العالم ستتحكم فيه الدول الكبيرة المساحة، كروسيا أو أوراسيا والولايات المتحدة في أمريكا الشمالية ولكن لابد من القول أن المساحة لا تعتبر عاملا مجردا قادرا على الفعل لوحدة دون غيره من العوامل الأخرى.

المطلب الثاني: نظرية "ماهان" ومسألة الحدود (نظرية القوة البحرية)

يعد الفريد ماهان 1840- 1914، من أشهر المؤرخين في القوة البحرية. وذلك لأن خليفيته في هذا الميدان تستند إلى الإعداد العلمي الذي أحرزه من خلال دراسته في الأكادمية البحرية التي تخرج منها عام 1859.وبعد هذا التاريخ أصبح ضابطا في البحرية الأمريكية. وتدرج في سلم الرتب العسكرية الى أن وصل رتبه أدميرال بحري

وبعدها تقاعد في 1908 وانتدب محاضرا في كلية الحرب البحرية في مدينة نيوبورت في رودايلند في رويدايلند الأمريكية ثم أصبح رئيسا لها 1886 وله ثلاثة كتب هي:

1. تأثير القوة البحرية في التاريخ بين سنة 1660- 1783 والمنشور عام 1890.
2. تأثير القوة البحرية في الثورة والامبراطورية الفرنسية 1793- 1812 والمنشور عام 1892.
3. القوة البحرية في علاقتها مع الحرب عام 1812.

حينما تحدث ماهان عن القوة البحرية فانه يعني القوة العسكرية التي يمكن نقلها بالبحر إلى المكان المطلوب دون أن يعني مجرد الأسطول البحري ومن ثم فإن التحكم في البحار يعني لديه التحكم في القواعد البرية التي تميز بالمواقع الاستراتيجية المتحكمة في النقل البحري والقواعد البحرية التي تحميها إشكال السواحل من جهة وعمق خلفيتها الأرضية. ويرى بان الثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا بين (1960- 1830) دفعت الدول الأوربية الى الاستعمار السياسي وتكوين مستعمرات لها فيها وراء البحار لتصريف فائض انتهجها من السلع المصنوعة وللحصول على المواد الخام المتنوعة لمصانعها ولتوفير المواد الغذائية لسكانها الذين تزايدت أعدادهم.

واستدعت هذا انشاء الأساطيل التجارية الضخمة لنقل التجارة والركاب بين الشرق والغرب وتطورت الملاحة البحرية نتيجة لاحتلال الحديد محل الخشب في صناعة السفن ولاستخدام البخار في تسييرها بدلا من الشراع.

وقد عمدت دول أوروبا إلى إنشاء الأساطيل الحربية لحراسة السفن التجارية من القراصنة والعدوان. وهكذا أصبحت البحار والمحيطات شرايين تصل بين المستعمرات وبين الدول الأوربية صاحبة السيادة عليها وأخذت أهمية الطرق البحرية تتزايد ورأت بعض الدول الأوروبية ضرورة السيطرة على بعض المواقع السوقية على طول الطرق البحرية لحراستها. ورأى ماهان أن انجلترا لهذا اليد الطولي في كل ذلك نظرا لمواقعها

الجزري المنعزل مما يجعلها بعيدة المنال على القوى الأوربية المختلفة الموجودة على اليابس الأوربي. وأن موقع بريطانيا الجغرافي يمكنها من السيطرة على خطوط الملاحة من والي شمال أوربا، وقد أصبح لها أسطول حربي ضخم يتعذر على الدول الأوربية القارية أن تنشئ مثله. وهذا يعني أنه بإمكانها حصار موانئ القارة الاوربية وقت الضرورة واندفاع الجزر البريطانية. وفي الوقت نفسه لم دولة أوربية إعداد جيش بحري للدفاع عن أرضيها بسبب موقعها البري ويشير ماهان إلى أن قيام قوة بحرية في أية دولة يتطلب قيام وتوفر بعض الشروط.

لقد واجهت نظرية ماهان في القوة البحرية الكثير من اهتمام المسؤولين والكتاب وكان وكان أولهم الرئيس الأمريكي روزفلت الذي سعى إلى تنفيذ الكثير من مبادئها.

وأوزع الامبراطور وليم الثاني، الألماني إلى البحارة الألمان أن يطلعوا على كتب ماهان. وتأثر (فردريك راتزل) بمفهوم السيادة البحرية والتوسع الاقليمي حتى ظهرت أثار ذلك في مبادئه ومفاهيمه الجيوبولتية.[1]

وأعجب كار هوسهوفر بأبحاث ماهان وأوصى بان تدرس كتبه.

أما الانتقادات التي وجهت الى مفهوم، القوة البحرية، ما صرح به ماكنر من أن قوة الأسطول البريطاني الذي اتخذه ماهان مقياسيا للقوة البحرية ترجع في الأساس إلى موقع الجزر البريطانية بالقرب من كتلة اليابس الأوروبي.

---

[1] علوان محمد حمزة ،**الأسس والمفاهيم لعلم الجيوبوليتيك** ، شبكة النبأ المعلوماتية 22675 (2014) 29-12

Htt//m.annabaa.org.authorsarticles، بتاريخ:2018/06/20.

أما فوست فيشير ّإلى تناقص مسافة المنطقة التي تهيمن عليها القوات البحرية مقابل اتساع المناطق التي تخضع إلى القوات البرية. وكان يتوقع أن تسيطر القوة البرية على جميع الممرات والمضايق البحرية ذات الأهمية.

أما ملز فحاول أن يعيد النظر في مفهوم القوة البحرية من خلال تجارب الحرب الكورية ومظاهر التسابق في التسلح بين الدول واحتدام الآراء والمناقشات حول أهمية المفاهيم الاستراتيجية وخاصة عقب الحرب العالمية الثانية.

وكتب سبروت مقالة عام 1963 أورد فيها الآراء والفرضيات الجيوبوليتيكية المتأثرة بالتطورات التقنية الحديثة فقد انتقد ماهان بأنه لم يراع في وقته التغيرات السريعة والمستمرة في مجالي الصناعة والنقل خلال المدة المحصورة بين 1890-1900، ولاسيما التطور في وسائل النقل البرية واستعمال الغواصات والطائرات.

المطلب الثالث: نظرية "هالفورد جون ماكندر " ومسألة الحدود (نظرية قلب الأرض)

يعد هالفرد ماكيندر(1861-1947)من المفكرين الاستراتيجين الخالدي وبتوا هذا المركز الفريد لنظريته المعروف بنظرية السويداء.درس ماكيندر علوم الحياة والتاريخ والقانون والطوبغرافية والاستراتيجية و الجغرافيا. فلا غرابة ان تؤهله ارضية العلمية ليكون دبلوماسيا متميزا.وعالما و جغرافيا بارعا.[1]

اكتسبت الجغرافيا السياسية مكانة بارزة من خلال نظريات السير هالفورد ماكندر من انجلترا مع نظريته HEARTLAND THEORYفي عام 1904 قسم ماكندر العالم الى

[1] www .hewworldem.cyclopedia.org/entry/Geopolitics 20/05/2018 www .hewworldem.cyclopedi a.org/entry/Geopolitics 20/05/2018

قسمين "جزيرة العالم"و "المحيط" شملت جزيرة العالم الكتلة الارضية العظيمة لاوروبا و اسيا وافريقيا بما في تلك هارتلاند والتي ضمت أوكرانيا،وروسيا الغربية و MITTELEUROPA وشملت المحيط الخارجي "الاميكيتين، الجزر البريطانية، واقيانوسيا.[1]

واعتمدت رغبة ماكندر في بناء "جغرافيا حديثة " على اعتقاده بأن العالم كان يتغير بصورة جوهرية وعبر عن أرائه في محاضرة مشهورة ألقاها امام الجمعية الجغرافية الملكية في لندن في يناير 1904،بعنوان "المحور الجغرافي للتاريخ والتي قدم فيها الافكار الاساسية لمنطقة قلب العالم Heart land واعتبر فيها ان سطح الارض مكون من كتلة يابسة ضخمة تضم كلا من اوروبا واسيا وافريقيا وبعض الجزر المعزولة ولكن ما قاله ماكندر في مقاله عام 1919 ان ادخال افريقيا كلها في جزيرة العالم ولاحظ ماكيندر ان سطح الارض مكون من ثلاث ارباع ماء وربع ارض.وثلثي هذا الربع يشكل جزيرة العالم[2].

ويتحدث ماكندر في مقاله الأصلي عام 1904م عن حدود العالم القديم المكون من أوروبا وآسيا وافريقيا (شمال الصحراء الكبرى)، ولكن في مقاله 1919 ادخل افريقيا كلها في جزيرة العالم. ولاحظ ماكيندر أن سطح الأرض مكون من ثلاثة أرباع ماء وربع أرض، وثلثي هذا الربع يشكل القارات الأخرى أيضا، كما اعتقد أن أرض العالم مرتبة على شكل ثلاث طبقات. توجد في الأولى منها مساحة كبيرة من الأحواض النهرية

---

[1] محمد أزهر السماك، **الجغرافيا السياسية**، (بمنظور القرن الحادي و العشرين بين المنهجية و التطبيق)، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،2013)317

[2] Geo Buchner (Geopolitics)New wold Encg

www .hewworldem.cyclopedia.org/entry/Geopolitics 20/05/2018

Drainage الداخلية أو المتجهة صوب القطب الشمالي في اورواسيا eurasia وهي محاطة بالجبال من ثلاث جهات والمحيط المتجمد الشمالي من الجهة الرابعة، وهي "المنطقة المحورية" Pivot Area التي أطلق عليها بعد ذلك قلب العالم Heart land .

خلاصة واستنتاجات:

1. الجيوبوليتيك مصطلح من أصل يوناني ، وهو العلم الذي يعنى بدراسة العلاقة بين الارض والسياسة وهذا معايير لمعنى ومفهوم الجغرافيا السياسية بالرغم من أن الجغرافيين السياسيين الأمريكيين لا يفرقون بينهما ، أي انه يدرس تأثير العوامل الجغرافية الاقتصادية والثقافية على سياسة الدول وعلى العلاقات الدولية ،كما ينظم الى هذا المصطلح على أنه دراسة الاشكال التنافس بين الدول للتحكم والتأثير على الاقاليم والسكان وقاطنيها . وهذا يعني دراسة علاقات السلطة والحكم بين مختلف الجهات الفاعلة التي تتولد عن سعي هذه الجهات لمراقبة قضاء معين.
2. حسب "راتزل" تتحدد مسألة بالقوانين التالية:
   1) تزيد مساحة الدولة بانتشار السكان ونمو ثقافتهم.
   2) إن نمو الدولة عملية لاحقة لنمو السكان.
   3) تتسع الدولة لضم الوحدات الصغيرة إليها.
   4) الحدود هي العضو الحي المغلف لها فهي تنمو أو تنكمش تبعا لقوة الدولة.
   5) تحظى السهول وأودية الأنهار والمناطق المهمة الأخرى بمركز الثقل في اهتمامات الدولة خلال مراحل نموها.

الفصل الثالث:

إقليم كردستان-العراق:
بين واقع الحدود الثقافية والرغبة في تشكيل الحدود السياسية

اكتسبت منطقة الشرق الأوسط أهمية كبيرة في النظام الدولي من الناحية الجيوبوليتيكية والإستراتيجية والاقتصادية إلى درجة اعتبارها مفتاح السيطرة على العالم، وانطلاقا من هذه الأهمية فقد كانت ولا تزال هذه المنطقة محط اهتمام العديد من القوى الكبرى لتحقيق أهدافها العالمية، التي لا تزال تسعى الى السيطرة عليها مستغلة نقاط ضعفها خاصة ماتعلق بالتعدد الاثني والعرقي في خلق قلاقل داخلية والعمل الى تفتيت دول الشرق الاوسط من الناحية الهوياتية، كما ان الصراع بين مسألة الهوية ومسألة المواطنة جعل المنطقة محل نزاعات داخلية اضعفت من قوتها إقليميا ودوليا، فبين البحث عن الهوية وبين السعي للحفاظ على الوطنية يبقى الصراع قائما، ولعل خير دليل ما يحدث بين الأقلية العرقية الكردية ممثلة في دولة إقليم كردستان العراق ومحاولاتها في لم شمل اكراد-سوريا، تركيا، ايران- وتهديداتها على امن واستقرار الدول الانفة الذكر والمنطقة ككل، لذا سنتناول في هذا الفصل جيوبوليتيكة إقليم كردستان، وطموحات التوسعية في تشكيل دولة كردية مستقلة، وانعكاسات ذلك المشروع على كل من العراق، سوريا، تركيا، ايران، وسياسات الأخيرة في دعم-أو دحض المشروع، وفي الأخير وبناء على معطيات واقعية سنحاول عرض سيناريوهات مستقبل المشروع بين احتمالية اكتمال مشروع الدولة، البقاء على الوضع القائم، تفكك المشروع كليا.

المبحث الأول: جيوبوليتيكية إقليم كردستان-العراق

شكلت مسألة إقليم كردستان وعلاقاته بدول الجوار محور اهتمام العديد من الساسة والباحثين، خاصة في ظل السعي الدؤوب لتأسيس دولة مستقلة مقوماتها الهوية الثقافية في ظل تمتع الإقليم بالعديد من المقومات التي ترى دولة العراق انها تتقاسمها معا، وعليه سنعمد في هذا المبحث الى التعرف على الامية الجيوسياسية لإقليم كردستان من خلال التعريف به وتحديد مقوماته التي جعلت منه مركز اهتمام.

المطلب الأول: التعريف بإقليم كردستان-العراق

سنحاول في متن هذا الجزء الوقوف على التحليل الايتيمولوجي لكلمة إقليم كردستان، مع تحديد الموقع الجغرافي والفلكي للإقليم.

الفرع الأول: اقليم كوردستان-العراق: دلالة المفهوم وبدايات التشكل

إن مصطلح **الإقليم**، حديث العهد ظهر نتيجة تطور الدراسات الاكاديمية، خاصة في مجال الجغرافية خلال القرنين الاخيرين. كما أن الباحثين الجغرافيين على مختلف اختصاصاتهم وتوجهاتهم ومدارسهم لم يتفقوا على تعريف موحد للاقليم، سوى أنهم حددوه بأنه "مساحة من الارض تتجانس فيه ظاهرة أو اكثر (دون تحديد نوعية الظاهرة) تجعل لهذه المساحة خاصية تميزها عن المساحات المجاورة".[1]

ومن بين التعريفات التي قدمت للإقليم نجد:

1- هو جزء من سطح الارض، متجانس داخلياً ببعض الصفات والمميزات الواضحة التي تجعله متميزاً عما يجاوره من الاجزاء الاخرى .

[1] خالد محمد ويس، **إقليم كردستان**، على الرابط: cabinet.gov.krd/a/d.aspx?a=3998&l=14، تاريخ التصفح: 2018/06/01.

2- هو مساحة من الارض التقت فيها- ولكن بصورة غير طبيعية- مجموعة من الكائنات المتباينة، ولكنها استطاعت فيما بعد ان تحيا معاً حياة مشتركة.

3- هو مزيج من عدة عناصر، تشمل الارض والماء الهواء والنبات والانسان، تؤلف في مجموعها وفي علاقاتها بعضها ببعض جزءاً محدداً من سطح الارض ذي خصائص مميزة.

4- هو مساحة على سطح الارض، تختلف او تتوافق بواسطة مميزات معينة او مجموعة من المقاييس (المعايير)، الا ان الاسس الكامنة لكل ميزة كثيرة لا تحصى.[1]

ومن الناحية **الايتيمولوجية**، تعنى كلمة "**كورد**" والتي هي كلمة فارسية قديمة وتعني البطل أو الشجاع، ويقول المؤرخ اليوناني زينفون أحد تلامذة سقراط عاش عام (355-430)ق.م في فترة(400-41) عن الانسحاب المشهور لعشرة الاف يوناني عبروا كوردستان الحالية الى البحر الاسود لم يكونوا غير الاسلاف الحقيقيين للكورد أنهم كانوا كورد الجبال وهم أشداء ومن ذلك الحين أطلق اسم مشتق من ذلك الاصل الكورد على المنطقة الواقعة على يسار منطقة دجلة بالقرب من جبل الجودي، باسم مقاطعة كوريين وقد دعاها الاراميون بيركاردو ومدينة حزينة (جاازا رتكا كاردو) بينما يطلق الارمن على المنطقة نفسها اسم كوردوخ. (وللإطلاع أكثر أنظر الملحق رقم 01)

اما مصطلح "**كوردستان**" فهناك اتفاق بين الباحثين والكتاب على انها تعني موطن "الكورد"،

فهو تعبير يدل في الاصطلاحين الجغرافي واللغوي، على ارض محددة لوطن بذاته يقطنه الشعب الكوردي ويستوطنه منذ أمد بعيد كمجموعة بشرية متميزة.

---

[1] نفس المرجع السابق.

استخدم مصطلح (كوردستان) لاول مرة في التاريخ في اواسط القرن الثاني عشر الميلادي، عندما اقتطع السلطان سنجر السلجوقي جزءاً من اقليم الجبال للاغلبية الكوردية واطلق عليه اسم (كوردستان) وعين عليها ابن اخيه السلطان سليمان سنة 1159م، وكانت تشتمل على ست عشرة ولاية، حيث ينفرد البلداني الفارسي حمدالله المستوفي القزويني المتوفي سنة 1350م بالاشارة الى هذه الحقيقة التاريخية.

اتخذ مصطلح كوردستان في تلك الاونة مفهومها ادارياً-سياسياً- اقليمياً، وكانت مساحتها اصغر من مساحة كوردستان الحالية- كوردستان الكبرى- فشمل" كرمنشاه وهمدان ودينور" في شرق جبال زاكروس، ومنطقتي شهرزور وسنجابي في غربها. واستخدم بدلاً من كوردستان العراق مصطلح شمال العراق او منابع دجلة والفرات، اما مصطلح "**العراق**" يعني في العربية الاراضي المنخفضة او القريبة من البحر.

وفي اعقاب الحرب العالمية الاولى- وانسجاما مع مصالح العديد من الدول الكبرى تشكلت دولة العراق عام 1921 والتحق جزء من كوردستان بهذه الدولة، وبقرار من عصبة الامم في 16/كانون الاول/1925م، ومنذ ذلك التاريخ، ظهر مصطلح "اقليم كوردستان العراق عمليا"، و أن لم يكن متداولاً بين الكتاب والباحثين. مما تقدم نستنتج:

-أن مصطلح اقليم (كوردستان العراق) مصطلح حديث، ظهر علميا بعد تأسيس الدولة العراقية والحاق جزء من كوردستان بهده الدولة.

- يعني بـ (اقليم كوردستان العراق) ذلك الجزء من (ارض الكورد- كوردستان) الذي الحق بالعراق بعد تاسيس الدولة العراقية في اعقاب الحرب العالمية الأولى سنة1921، ويتصف بالعديد من الخصائص الجغرافية (البشرية والطبيعية) التي تجعل

منه اقليماً جغرافياً متميزاً عن بقية اقاليم العراق الاخرى. وتحديداً تلول حمرين باتجاه الشمال والغرب والشرق بخط متواز تقريباً.[1]

الفرع الثاني: الموقع الجغرافي -الفلكي لإقليم كردستان العراق واشكالية تحديد حدوده

يقع إقليم كوردستان العراق في الطرف الجنوبى الغربى لقارة اسيا وفي الاجزاء الشمالية الشرقية للعراق، ويشكل موقعه جسرا أرضيا من الغرب نحو سورية وسواحل البحر المتوسط وإلى الشمال نحو تركيا وفي الغرب نحو إيران، وبذلك يعد الاقليم الطريق البري الذى يربط العراق عبر تركيا بأوربا.

ان تحديد الحدود الشرقية والشمالية، والشمالية الغربية سهل لأنها تتماشى مع الحدود الدولية لـ (ايران وتركيا، سوريا) المجاورة لاقليم كوردستان العراق، الا أن عملية تحديد حدوده الجنوبية والجنوبية الغربية تواجه جملة من الصعوبات ويعود ذلك الى:

1- عدم تأسيس- وعبر المراحل التاريخية المختلفة- دولة كوردية على كامل ارض كوردستان او على كامل ارض كوردستان العراق.

2- باستثناء منطقة كوردستان للحكم الذاتي التي تشكلت وحددت من قبل الحكومة العراقية عام 1974م، والتي لم تشمل اقليم كوردستان العراق بكامله، لم تتكون وحدات ادارية ذات مضامين سياسية على ارض كوردستان العراق.

---

[1] موقع حكومة كردستان، على الرابط الالكتروني:، http://www.gov.krd/p/p.aspx?l=14&s=030000&r=366&p=26 تاريخ التصفح:2018/06/01.

3- تعرضت كوردستان العراق الى سياسية التغيير الاثنوغرافي منذ الفترات التاريخية المتعاقبة واتسعت هذه الحملة في العقود الاخيرة والمتمثلة بترحيل الكورد من مناطقهم ولا سيما تلك التي لها اهمية استراتيجية كمنطقة كركوك، خانقين، الموصل وغيرها.

4- عدم اعتبار بعض المجموعات الاثنوغرافية الكوردية ضمن الكورد كالايزيدية والشبك واللور وغيرهم، لاسباب سياسية من قبل الجهات الرسمية العراقية، كذلك من قبل بعض الباحثين.

5- قلة المعلومات وندرة الاحصاءات عن كوردستان العراق وحجبها في حالة وجودها وذلك بسبب السياسة العنصرية التي مارست بحق الكورد وكوردستان وعدم السماح بنشر الكتب والدراسات العلمية الدقيقة عن جغرافية وتاريخ كوردستان.

6- أن العديد من الباحثين حددوا منطقة كوردستان العراق عن طريق تحديدهم للمناطق التي يسكنها الكورد ضمن الوحدات الادارية (الالوية والاقضية.. الخ)، التي تعرضت الى تغييرات كبيرة جراء اعادة النظر في حدود الوحدات الادارية منذ تكوين الدولة العراقية، حيث دمجت او فصلت بعض الوحدات الادارية عن بعضها.[1]

نتيجة لتلك الصعوبات، فان تحديد الحدود الجنوبية الغربية والجنوبية لاقليم كوردستان العراق، لن يكون تحديداً جازماً وقاطعاً، بل يكون تقريبياً، ذلك لان عملية تثبيت الحدود تتم باتخاذ قرار سياسي وينظم من خلال المعاهدات ثم التقسيم والتوزيع إما بالمفاوضات او الشراء أو الكسب حرباً او بواسطة التحكيم.

كما نرى من الضروري الاشارة الى تحديد بعض الكتاب والباحثين لاقليم كوردستان العراق والتي بامكاننا تصنيفها وتحديديها حسب المعايير الآتية:-

---

[1] خالد محمد ويس، مرجع سابق.

1- تحديد كوردستان العراق اعتمادا على تحديد المناطق الكوردية- يقول العلامة علاء الدين السجادي، أن كوردستان الجنوبية- كوردستان العراق- تتكون من الوية السليمانية، كركوك، اربيل، الموصل فضلا عن اقضية خانقين، مندلي وبدرة، والى الرأي نفسه ذهب كل من شاكر خصباك، ومصطفى شيخ نعمة الله، الا أن الاخير يضيف أن طول حدود كوردستان العراق يبلغ حوالي 294كم مع تركيا و630 كم مع ايران وحوالي 504كم مع المناطق العربية في العراق.

اما الزعيم البارزاني الخالد، فيؤكد بان حدود كوردستان هي جبال حمرين من مندلي حتى سنجار مع الحدود السورية.

ويورد محمد مردوخي الكوردستاني اسماء المناطق التي يسكنها الكورد، حيث يكونون فيها غالبية السكان وهي: مناطق لوائي اربيل والسليمانية بكاملها ومناطق العمادية، عقرة، سنجار، شيخان، زاخو، دهوك، باليان، ئاديابين، هيزل- ضمن لواء الموصل- ومناطق ابو صبرة، خانقين، شهربان، قزانيه، سعديه، مندلي، ضمن لواء ديالى- ومناطق داقوق، التون كوبري، كركوك، كفري، طوزخورماتو، قره حسن، دوبز، ليلان، شوان،- ضمن لواء كركوك.[1]

ويذهب السيد الطالباني الى ان حدود كوردستان العراق تبدأ عند مندلي وتمر بموازاة تلال حمرين حتى نقطة التقاطع مع نهر دجلة، ومنها شمالا حتى اطراف مدينة الموصل- الناحية الشمالية-، ومن هناك خط بالاتجاه الغربي حتى مرتفعات سنجار وتنتهي عند الحدود العراقية السورية.

---

[1] فؤاد حمه خورشيد، **جيوبولتيكية تقسيم كوردستان**، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=361483، **تاريخ التصفح:** 2018/06/01.

أما المؤرخ العربي ابن خلدون فقد اطلق منذ زهاء ستة قرون على جبل حمرين- جبل بارما قديما- اسم (جبال الكورد)، وهذا دليل قاطع على ان الكورد قد سكنوا اطراف الجبل في تلك الاونة فعرف الجبل باسمهم، عليه يمكن القول ان تلال حمرين هو الحد الطبيعي لحدود كوردستان العراق من جهة الجنوب والجنوب الغربي.

ومن الناحية الفلكية يقع اقليم كودستان العراق بين خطي عرض 33 ش-22 - 37 ش وخطي طول4108 ق-4618 ق.

وعليه، فإن اقليم كوردستان يتألف من كافة مناطق محافظات اربيل، السليمانية، كركوك ودهوك. البحوث التاريخية والجغرافية اتفقت على أن جبال همرين هي الحدود الفاصلة بين اقليم كوردستان والعراق، بالرغم من وجود بعض المشاكل حول الحدود الجغرافية في هذا الجزء من كوردستان ولكن حسب المصادر فان هذه الحدود تبدأ من وسط العراق في الجنوب الشرقي من بلدة بدرة في محافظة واسط وتمتد الى الشمال حتى الجسر النفطي الذي تقع في غرب من بلدة مندالي، وبمحاذاة مرتفعات همرين حتى تصل الى الفتحة وصعودا بمحاذاة نهر دجلة، وفي شمال مدينة الموصل تنحني باتجاه بلدة حضر ثم تتجه غربا باتجاه الحدود العراقية السورية شمال بلدة بعاج. تبلغ المساحة الجغرافية لاقليم كوردستان 78736 كم2 الذي يشكل اكثر من 18% من المساحة الكلية للعراق، وهي تضم المحافظات والمناطق التالية:

1. المحافظات (هولير، والسليمانية، وكركوك و دهوك).
2. كل النواحي والاقضية في محافظة نينوى عدا اقضية الموصل وبعاج وحضر.
3. أقضية خانقين ومندلي وكفري ماعدا ناحية بلدروز في محافظة ديالى.

4. مركز قضاء بدرة في محافظة واسط في الكوت.[1]

مما سبق يتضح أن الإقليم يمتلك العديد من المميزات الجغرافية التي تميزه عن اقاليم العراق الاخرى ويجعل منها اقليماً جغرافياً متميزاً، وهو ما سيتم توضيحه في العناصر القادمة.

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية لإقليم كردستان

يتمتع إقليم كوردستان بأهمية استراتيجية، إذ يمثل جغرافيا قلب الشرق الأوسط الذي يفصل جيوبولتيكيا بين أقاليم فارس والعراق والأناضول، أي بين الفرس والترك . كما إنها تشكل جسراً إستراتيجيا يربط بين اوروبا والمحيط الهندي، باعتبارها امتداد للإقليم الجيوبولتيكي الممتد شرق البحر المتوسط، وتبعاً لذلك فأنها تتمتع بأهمية جيو - ستراتيجية جعلت منها محط أطماع العديد من القوى، لذا سنحاول في هذا الجزء التعرف على مقومات إقليم كردستان العراق.

الفرع الأول: المقومات الطبيعية والاقتصادية

من ابرز المميزات **الجغرافية والطبيعية:**

1- جيولوجيا- انه الاقليم الملتوي الوحيد في العراق وتتواجد فيه الالتواءات التي تتراوح بين معقدة و بسيطة.

2- تضاريسيا- انه الاقليم الاكثر ارتفاعاً في العراق ويتراوح ارتفاعه بين اقل من 200م واكثر من 3600م عند قمة هلكورد، وبشكل عام يزداد معدل الارتفاع من الجنوب

---

[1] دون مؤلف، **مقومات إقليم كردستان العراق**، على الرابط:
http://www.kdp.info/p/p.aspx?p=29&l=14&s=000000&r=389، تاريخ التصفح: 2018/06/01.

والجنوب الغربي باتجاه الشمال والشمال الشرقي، كما يوجد في الاقليم جميع انواع التضاريس من جبال و وديان وسهول وهضاب وانهار وبحيرات، بالرغم من ان ظاهرة الجبال هي المسيطرة .[1]

3- مناخيا- يتميز عن بقية اقاليم العراق بانه يسود فيه المناخ الرطب وشبه الجاف على حين يسود بقية اقاليم العراق المناخ الجاف، وهو كذلك اكثر اعتدالا من ناحية الحرارة واكثر تساقطا للامطار وهو الاقليم الوحيد الذي يتساقط فيه الثلوج والبرد.

4-يتخذ الإقليم موقعا وسطا بين قطبى التركز السكانى في العالم بين جنوب شرق اسيا وايران وبين تركيا واوربا وبين الجزيرة العربية والعراق، فقد استفاد سكان الاقليم من هذا الموقع القاري وسيطا للعمليات التجارية بين الشرق والغرب . وكان النقل البرى هو الوسيلة الممكنة ومن أهم الطرق التي كانت تعبر المنطقة وتمر عبر الطرق الدولية في الاقليم طريق ايران – خانقين –بغداد – الموصل الى الغرب وبالعكس، و طريق اربيل – حاج عمران – ايران وكذلك طريق موصل – زاخو – الى تركيا لنقل البضائع التجارية بين ايران والبحر المتوسط وبالعكس.

5-ونظرا لوقوع الإقليم في المناخ المداري، جعلته يتمتع بمنطقتين هما:

1. **منطقة المناخ المتوسط:** تشمل هذه المنطقة الاقسام الشمالية والشمالية الشرقية من الاقليم، والحدود الجنوبية مع الحدود الجنوبية للمنطقة الجبلية للاقليم، تبلغ مساحة هذه المنطقة اكثر من 50 الف كم2، وتكون شديدة البرودة في الشتاء، وتكون رطبة ومائلة الى البرودة في الصيف، وهي اكثر المناطق امطارا في العراق حيث يبلغ مجموع نسبة هطول الامطار السنوية 500 ملم، ولا تنخفض هذه النسبة حتى نتجه الى الشرق والشمال والشمال الشرقي، فنسبة الامطار تزداد اكثر

[1] محمد محمود ابراهيم الديب، **الجغرافية السياسية**، (مصر: مكتبة الانجلو المصرية، 1976)، ص55.

في هذه المنطقة ولعدة ايام وتتسبب بقطع طرق النقل بين البلدات المختلفة في تلك المنطقة.[1]

2. **منطقة المناخ الشبه جاف:** وتشمل هذه المنطقة الجزء الاخر من الاقليم، من ناحية نظام هطول الامطار تشبه المنطقة السابقة (الصيف جاف ورطب والشتاء ماطر) ولكنه يتميز بقلة هطول الامطار (نسبة هطول الامطار السنوية اقل من 500 ملم، وارتفاع درجات الحرارة في الصيف، والشتاء اقل برودة، وهطول الثلوج يكون نادرة)

6- على صعيد الموارد المائية- فان اقليم كوردستان العراق هو الاقليم الوحيد الذي فيه مجار مائية دائمة الجريان وهو الاكثر غنى بالعيون والينابيع والمياه المعدنية والجوفية وتوجد فيه الشلالات وهي ذات نوعية جيدة عموماً وتصلح لمختلف الاستعمالات.[2]

نتج عن موقع الاقليم القاري أبعاد جيوبولتكية وسياسية خطيرة أثرت على نحو واضح في الحركات التحررية الكردية، فمثلا عندما قرر شاه ايران بعد اتفاقية الجزائر عام 1975 مع الحكومة العراقية سحب دعمها للثورة الكوردية اضطرت الثورة إلى الانخماد بسبب عدم وجود منافذ أخرى للمقاتلين بحكم موقعه القاري . كما ظهرت تلك الابعاد الجيوبولتكية خلال تجربة الحكم الكوردي وما نجم عنها في بعض الفترات من تجارب مريرة، مما أدى إلى تدخل قوى إقليمية في داخل الاقليم، فنتيجة للوضع على الأرض اضطر الحزبان (الاتحاد الوطني الكردستاني) و(الحزب الديمقراطي الكردستانى) إلى عقد اتفاقيات تعاون مع دول الجوار، فبحكم قرب الاتحاد الوطني من إيران كمنفذ وحيد ابان الحرب الداخلية بين الحزبين(1994 فما بعد) تعاون مع

---

[1] فؤاد حمه خورشيد، مرجع سابق.

[2] جزا توفق طالب، **اقليم كوردستان العراق :دراسة في الجغرافية السياسية**،اطروحة دكتوراه (منشورة) مقدمة الى كلية العلوم الانسانية، (العراق: جامعة السليمانية، 2004)، ص16.

ايران، وبالمقابل لكسر طوق الاتصال والامداد تعاون الحزب الديمقراطي مع تركيا، مما فرض هيمنة السياسات الاقليمية وأنواع من الضغوط السياسة والعسكرية والاقتصادية على كيان الاقليم , ويجب ان لا ننس بأن هذه الحالة ليست إلا أنموذجاً او مثالا لحالة الموقع الحبيس.

لآن موقع الاقليم القاري ادى الى تورطه ايضا في مشاكل سياسية وعسكرية مع الدول المجاورة له بسبب اشتراكه في الحدود السياسية، فوجود قواعد للأحزاب الكردية المعارضة في حقب معينة على أرض الاقليم وقرب المناطق **المتأخمة الحدودية** أدى إلى ضغوط كثيرة على حكومة الاقليم وفي بعض الأحيان وصل الى حد التدخل في شؤون الاقليم الداخلية.

أما من **الناحية الاقتصادية**، فالإقليم ذو اقتصاد زراعي متميز بالدرجة الاولى وهو الاقليم الوحيد الذي يعتمد على الزراعة الديمية، رغم ان الزراعة الصيفية تعتمد على الري، و بسبب التنوع في البيئة الطبيعية، هناك تنوع في المحاصيل الزراعية من حنطة وشعير ورز وتبوغ..الخ، كما ان الاقليم يمتلك أمكانيات سياحية طبيعية كبيرة يمكن ان يكون له شان سياحي كبير ليس على نطاق العراق فحسب، بل منطقة الشرق الاوسط ايضاً.

ويعتمد الاقتصاد في اقليم كوردستان على دخل النفط أيضا. فقبل سقوط نظام صدام حسين، كانت حكومة اقليم كوردستان تتلقى نسبة 13% من عائدات برنامج النفط مقابل الغذاء. الامن الغذائي في اقليم كوردستان ادى الى ان يصرف معظم واردات الاقليم في مشاريع التنمية. مع انتهاء هذا البرنامج في نهاية عام 2003 وفّر حكومة الاقليم اربع مليارات دولار من واردات برنامج النفط مقابل الغذاء دون ان يصرف، وبعد سقوط نظام صدام حسين، وانتشار سلسلة اعمال العنف التي اعقبتها، كانت ثلاث محافظات تابعة

لسلطة حكومة اقليم كوردستان وهي المحافظات العراقية الوحيدة التي وصفها الجيش الامريكي (بالآمنة).

في عام 2006 تم حفر اول بئر للنفط بعد تحرير العراق في اقليم كوردستان، التي تم حفرها من قبل شركة نرويجية للطاقة باسم (دي.ان.او)، وتبين ان الحقل النفطي يحتفظ بمخزون 100 مليون برميل نفط، وفي بدايات عام 2007 تم استخراج 5000 برميل نفط يوميا. ان استقرار اقليم كوردستان اصبح سببا لينتقل التطور الاقتصادي الى الاجزاء الاخرى من العراق. في بداية 2004 ازداد معدل دخل الفرد في اقليم كوردستان مقارنة بالمناطق الاخرى في العراق بنسبة 25%. هناك مطار دولي في كل من اربيل والسليمانية يربط اقليم كوردستان بدول الشرق الاوسط واوروبا برحلات جوية.[1]

بعد عملية تحرير العراق ومباشرة "نيجرفان بارزاني" عمله كرئيس مجلس الوزراء في حكومة اقليم كوردستان بدأت عملية الانفتاح، والتوسع الاقتصادي، والتجاري، والبناء والاعمار، الى جانب خلق الثقة لأصحاب رؤوس الاموال الكوردستانيين، والآن فان كوردستان تعد منطقة مستقرة ومزدهرة اقتصاديا.

وأبار النفط منتشرة في أغلب مناطق كوردستان منها أبار (سعرت) في شمال كوردستان (تركيا) و شاه أباد و قصر شيرين في شرق كوردستان (ايران) و أبار الموصل و كركوك و خانقين في جنوب كوردستان (العراق) و أبار النفط في (رميلان) في غرب كوردستان (سوريا).

إلى جانب ما بأرضها من ثروات معدنية ونفطية ومائية، فبالنسبة لمواردها المائية ففيها أكثر من عشرة آلاف ينبوع، وبها أيضًا العديد من المساقط وشلالات المياه والبحيرات

---

[1] صلاح حميد الجنابى و سعدى على غالب، **جغرافية العراق الاقليمية**، (العراق: دار الكتب للطباعة والنشر 1992،) ص9

الطبيعة، وكل ذلك كما نرى يشكل قوة زراعية وصناعية هائلة، حيث إن الشلالات تعتبر من أهم مصادر توليد الطاقة.

ويأتي على رأس القائمة البترول، إذ إن كردستان تقع على مقربة من أغنى حقول البترول في العالم؛ حيث يقدر احتياطي النفط في كردستان ككل بأكثر من خمسة وأربعين مليار برميل، أي أكثر من احتياطي الولايات المتحدة.

وبجانب النفط يوجد الكثير من المعادن المهمة، مثل: الكبريت، والفوسفات، واليورانيوم، والذهب، والنحاس، والفضة، والحديد، والرصاص، والزنك، والنيكل، والرخام، والمرمر.

كما أن الثروة الحيوانية و زراعة القطن و الفواكهة و الخضراوات و جميع أنواع الحبوبات كالذرة و الشعير و الحنطة و الرز تعتبر من أهم موارد الدخل لسكان كوردستان.[1]

الفرع الثاني: من الناحية الاجتماعية والثقافية ومسألة الهوية

ان اكثر سكان الاقليم هم من **الكرد** ويعيش معهم التركمان والعرب والاشوريون، وهو الاقليم الوحيد في العراق الذي يتميز بوجود تنوع في القوميات والديانات والمذاهب بالرغم من ان الاسلام هو الدين الاكثر انتشارا.

وبخصوص تعداد السكان في الإقليم، فانه تجدر الاشارة الى ان هذه الاحصاءات ليست صحيحة ودقيقة، وهناك شكوك في صحة الارقام بسبب مجموعة من الاسباب السياسية والاجتماعية ومع ذلك فإنها تشير الى ان كل الاحصائيات التي جرت في العراق، سجلت تلك الارقام بشكل رسمي، فبين سنة 1927-1987 كان كالتالي:

---

[1] موقع حكومة كردستان، **مقومات الإقليم**، http://www.gov.krd/p/p.aspx?l=14&s=020000&p=252، بتاريخ:2018/06/02.

- في سنة 1927 بلغ تعداد هذا الجزء من كوردستان 613.347 نسمة
- سنة 1935 بلغ العدد 1.010.905 نسمة.
- سنة 1947 وصل العدد الى 1.383.378نسمة.
- سنة 1957 وصل عدد السكان في كوردستان الى 1.822.390 نسمة.
- في 1965 وصل الى 2.217.109نسمة.
- حسب احصاء سنة 1977 وصل العدد الى 3.303.300 نسمة.
- في سنة 1987 وصل العدد الى 4.286.697نسمة.

وتبين ان عدد سكان اقليم كوردستان كما توضح الارقام السابقة، ازدادت الى نسبة 3 مليون و773 الف في القرن الاخير، بمعنى اخر ان عدد سكان اقليم كوردستان بلغ 4ملايين و387 الف نسمة في الفترة بين 1927-1987 يتبين ان نسبة الزيادة السنوية كانت 3.8%، وهو اقليم انساني وتسكنه اغلبية كوردية، ولكنه متعدد القوميات والاديان .[1]

الا أن عدم التجانس في عدد السكان بين الاقليم والدول المجاورة أوجد مواطن ضعف أخرى في موقع الجوار،إذ بلغ عام 2003 عدد سكان ايران68278826 نسمة، في حين بلغ عدد سكان تركيا 68,109,469 نسمة وسورية 17,585,540 نسمة(1 (في حين بلغ سكان الاقليم في السنة نفسها *6343129نسمة، وان هذا التفاوت في حجم السكان الذي يصل الى اكثر من عشرة أضعاف عند ايران وتركيا انعكس على سياسة تلك الدول الخارجية متمثلا بالادراك الخاطئ بضخامة القوة من قبلهم مما قادتهم الى ضغط على الاقليم ومحاولة التدخل في شؤونه الداخلية، وعليه فإن انتهاج سياسة إقليمية ودولية متوازنة بحيث لا تتضارب مع وضعية وسياسة الدول الاقليمية

[1] خليل اسماعيل محمد، **اقليم كوردستان العراق :دراسات في التكوين القومي للسكان**، (العراق: دس ن)، ص159.

والقوى الدولية والتوفيق بينهما ضمن القوانين الدولية والعلاقات الشرعية في عدم التدخل في الشؤون الداخلية والحفاظ على الأمن وحصر الارهاب وملاحقة التهريب واحترام المناطق الحدودية المجاورة يعد أمرا بالغ الاهمية .

فكوردستان هي الوطن التاريخي للأمة الكوردية التي يتوقع ان يصل عدد سكانها في عام 2000 الى حوالي (36) مليون نسمة. والأمة الكوردية، بخصائصها القومية المستقلة، تشكل مجموعة أثنية مميزة بين شعوب وأمم الشرق الأوسط، وهي رابع قومية كبيرة فيه من دون ان يكون لها كيان سياسي مستقل حتى اليوم.

مما سبق نجد أن إقليم كوردستان العراق يتمتع باستراتيجية الموقع، فقد وصفه المختصون بالشؤون الاستراتيجية بأنه في غاية الأهمية نظرا لوقوعه على ملتقى طرق المواصلات البرية التي تربط البحر المتوسط وتركيا بالشرق وجنوب اسيا والخليج العربي،لانه يشكل قلب الشرق الأوسط مما جعله عرضة للغزو واجتياح العديد من الجيوش والامبراطوريات القديمة من مختلف الأجناس على أرضه،إذ تناوب على حكمه الامبراطوريات التى اتبعها اطراف النزاع والمنافسة احداهما ضد الاخرى بالشكل الذي جعل هذا الموقع الاستراتيجي من الشعب الكوردي بدون كيان سياسي.

فموقع إلاقليم الجبلي ووجود المختنقات والممرات في الأقاليم الجبلية والشبه الجبلية قد شجعت الاتصالات وأنشطت التفاعل الحضاري والفكري بين الشعوب،أما في وقت الحرب فقد يترتب على السيطرة عليه تقرير مصير القوات المعادية.[1]

[1] فؤاد حمه خورشيد، **الانحدار الجيوبوليتيكي لسكان اقليم كوردستان**، على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=367278، بتاريخ:2018/06/02.

يؤدي موقع الأقليم الاستراتيجي دورا" مهما" في سياسته وعلاقاته الدولية ومن ثم تعزيز قوته وامنه، وان اهتمام الولايات المتحدة بالإقليم ودعم حكومته سياسيا يعبر بوضوح عن مدى أهمية الإقليم الاستراتيجي وابعاده الجغرافية، فمنذ غزو العراق للكويت قامت امريكا بتخصيص قواعد جوية بالقرب من الاقليم (انجرليك التركية) لمراقبة الاقليم عن قرب، وفي حرب تحرير العراق 2003أسهم موقع الإقليم الاستراتيجي في تعزيز تلك الأهمية بتمركز القوات الامريكية وفتح جبهة شمالية لمواجهة الجيش العراقي، وتعد الولايات المتحدة الامريكية الإقليم بحكم موقعه الاستراتيجي مركزا سوقيا متقدما بوجه الاستراتيجية الايرانية، وإن الاحداث التي جرت في افغانستان وباكستان وحرب تحرير العراق وأحداث ومتغيرات متوقعة في المنطقة تدفع الولايات المتحدة إلى زيادة تمسكها بالإقليم وعدم التفريط به تحت اى ضغط، فهي تمثل جغرافيا قلب الشرق الأوسط الذي يفصل جيوبولتيكيا بين أقاليم فارس والعراق والأناضول، أي بين الفرس والترك . كما إنها تشكل جسراً إستراتيجيا يربط بين اوروبا والمحيط الهندي، باعتبارها امتداد للإقليم الجيوبولتيكي الممتد شرق البحر المتوسط.[1]

[1] دون مؤلف، **مقومات كردستان جيوبوليتيكيا**، على الرابط:
www.arabgeographers.net/vb/threads/arab3780//:، بتاريخ: 2018/06/02.

المبحث الثاني: مشروع دولة كردستان كمحدد للعلاقات في منطقة الشرق الأوسط

سعى إقليم كردستان منذ منحه الحكم المحلي عن العراق الى محاولة التأسيس لتجربة دولة مدنية ديمقراطية، مع استمرار طموحات توسيع مشروع الدولة الكوردية لتشمل جميع الكورد في الدول المجاورة لتتغلب مسالة الهوية على مسالة الحدود السياسية، وهذا الطموح واجهته مخاوف من طرف دول الجوار التي لم تتوقف محاولاتها في افشال مشروع الوحدة، وهو ما سنتناوله في هذا متن الجزء.

المطلب الأول: تجربة دولة كردستان العراق: نظام الحكم ومساعي الانفصال

سنحاول فيما يلي عرض طبيعة نظام الحكم في إقليم كردستان مستدين على أطره الشرعية.

الفرع الأول: طبيعة نظام الحكم والأطر القانونية المؤسسة

لإقليم كردستان تجربة سياسية ديمقراطية، لم تتوفر في باقي أنحاء العراق ولهذا تتميز بالاستقرار السياسي، بحكم وجود برلمان كوردي منذ ما يقارب 13 عاماً من الحكم البرلماني الديمقراطي.

ومن الناحية الدستورية والقانونية يسمى بـ (اقليم كوردستان) الذي يعرف كاقليم فيدرالي في دستور العراق الجديد.

رئيس اقليم كوردستان (الرئيس مسعود بارزاني) ورئيس التشكيلة السابعة لحكومة اقليم كوردستان (نيجيرفان بارزاني) ورئيس البرلمان (د.أرسلان بايز).

من الناحية القانونية والادارية بعد انتخابات عام 1991 تم انتخاب برلمان اقليم كوردستان بمشاركة جميع المكونات القومية والدينية (كورد- تركمان-أشور كلدان- الايزيدية –الكاكايين- المسيحين والاسلام). في نهاية شهر نيسان تم تاسيس التشكيلة السابعة لحكومة اقليم كوردستان. وتم انتخاب رئيس اقليم كوردستان قبل مواطني الاقليم بشكل مباشر.[1]

هذا الجزء من كوردستان لديه علاقات صداقة مع باقي اجزاء كوردستان. عاصمة إقليم كوردستان هي (اربيل)، تشكلت حكومة إقليم كوردستان عام 1992 من قبل المجلس الوطني الكوردستاني (البرلمان)، وهو أول برلمان منتخب بشكل ديمقراطي في إقليم كوردستان والعراق، بعد إقامة منطقة الحظر الجوي لحماية الأكراد من الغارات الجوية للنظام العراقي السابق عام 1991.

إكتسبت حكومة إقليم كوردستان العديد من الخبرات والتجارب على مر التشكيلات الوزارية المتعاقبة، وبشكل خاص بعد سقوط النظام العراقي السابق عام 2003.تم توحيد إدارتين لحكومة إقليم كوردستان عام 2006 للإعلان عن التشكيلة الوزارية الخامسة، وكان رئيس الوزراء الحالي، السيد نيجير فان بارزاني، رئيساً لها. تم في عهد هذه التشكيلة إنجاز العديد من المشاريع الغير مسبوقة في السنين الماضية مثل بناء المطارات الدولية وتبني سياسة للنفط والغاز وإعادة بناء وتعزيز البنية التحتية للإقليم، فضلاً عن تنمية العلاقات مع المجتمع الدولي وتمويل العديد من المشاريع الإقتصادية والإجتماعية في الإقليم.

[1] حكومة كردستان، **نظام الحكم**، http://www.gov.krd/p/p.aspx?l=14&s=030000&r=366&p=261، بتاريخ:2018/06/02

وفي عهد التشكيلة الوزارية السادسة بإدارة الدكتور برهم أحمد صالح، تم تحقيق العديد من المكاسب والمنجزات الأخرى وتطوير عدد من القطاعات ذات العلاقة بالإسكان والتعليم العالي والشفافية الحكومية. وفي عهد التشكيلة السابعة تم تحقيق العديد من المنجزات الاستراتيجية مثل تطوير قطاع النفط والغاز، والتدفق السريع للإستثمار الأجنبي إلى الإقليم.[1]

الفرع الثاني: مشروع استقلال دولة كردستان: بين الرغبة في التأسيس وتحديات الواقع

يتمتع إقليم كردستان منذ عام 1991 بصلاحيات واسعة عززها في دستور عام 2005، ورغم ذلك ظل حلم تأسيس دولة مستقلة يراود الأكراد، حتى أعلن رئيس الإقليم مسعود البارزاني في 3 فبراير/شباط 2016 أن "الوقت حان لكي يقرر أكراد العراق مصيرهم في استفتاء على الاستقلال عن بغداد".

وفي السابع من يونيو/حزيران 2017 حدد البارزاني يوم 25 سبتمبر/أيلول من نفس العام موعدا لإجراء الاستفتاء على انفصال الإقليم عن العراق، ليصادق برلمان الإقليم في 15 سبتمبر/أيلول 2017 على إجراء الاستفتاء في موعده المقرر.

فكانت أولى محاولاته في يوم 25 سبتمبر/أيلول 2017 حيث أجرى إقليم كردستان استفتاء الانفصال عن العراق، شمل محافظات الإقليم الثلاث (أربيل والسليمانية ودهوك)، بالإضافة إلى كركوك المتنازع عليها مع بغداد، وتشمل كركوك خاصة، ومناطق أخرى واسعة في كل من محافظات نينوى وديالى وصلاح الدين.

---

[1] خالد يونس خالد، **القضية الكردية في المعادلة الدولية ودورها في مستقبل الشرق الأوسط**، مجلة سردم العربي، العدد 4، (العراق: دار سردم للطباعة والنشر، ربيع 2004)، ص5

استفتاء الانفصال كان مدعوما من الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة البارزاني، والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة رئيس الجمهورية العراقية السابق جلال الطالباني، جرى وسط معارضة التركمان والعرب في محافظة كركوك، وهي من المناطق المتنازع عليها بين أربيل وبغداد وفق المادة 140 من الدستور العراقي.

وبعد يومين من العملية، أعلنت المفوضية العليا للاستفتاء في إقليم كردستان النتائج الرسمية، وكشفت أن 92.73% صوتوا بـ"نعم" لصالح الانفصال عن العراق، وأن عدد الذين صوتوا بالداخل بلغ نحو أربعة ملايين بنسبة مشاركة 72.16%، وأن نحو 7.27% صوّتوا برفض انفصال الإقليم عن العراق، وأن نسبة الأصوات الباطلة بلغت 1.21%.

المفوضية وصفت عملية الاستفتاء بأنها جرت بنجاح، وبحضور مراقبين دوليين ومحليين، ولفتت إلى أن هذه هي النتائج النهائية قبل المصادقة عليها من محكمة الاستئناف، لكن الحكومة الاتحادية في بغداد رفضت الاعتراف بالاستفتاء واتخذت عدة إجراءات لإبطاله، فتسبب هذا الاستفتاء في أزمة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، بعد أن رفضت سلطات الإقليم التراجع عنه، وتمسكت حكومة بغداد بموقفها الرافض له، فقد اعتبر بيان لمكتب رئيس الوزراء "حيدر العبادي" أن الاستفتاء "ممارسة غير دستورية تعرّض أمن واستقرار البلد للخطر، وهو إجراء لا يترتب على نتائجه أي أثر واقعي، بل يؤدي إلى انعكاسات سلبية كبيرة على الإقليم بالذات".

وسارعت الحكومة الاتحادية بعد الاستفتاء إلى اتخاذ إجراءات بحق الإقليم، وطلب رئيس الوزراء العراقي يوم 26 سبتمبر/أيلول 2017 من إقليم كردستان تسليم المطارات

الموجودة فيه إلى الحكومة الاتحادية خلال مهلة ثلاثة أيام، تحت طائلة إغلاق الأجواء اعتبارا من يوم 29 سبتمبر/أيلول 2017. [1]

وفوّض البرلمان العراقي من جهته يوم 27 سبتمبر/أيلول 2017 رئيس الوزراء بنشر قوات للسيطرة على حقول النفط في كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها مع كردستان العراق. وطالب الإقليم بإلغاء كل ما يترتب على استفتاء الانفصال.

ودعا العبادي أيضا إلى إلغاء نتائج الاستفتاء على الانفصال، للدخول في حوار لحل المشاكل العالقة بين أربيل وبغداد، وقال في جلسة استثنائية للبرلمان العراقي إنه "لا بد من إلغاء الاستفتاء، والدخول بحوار تحت سقف الدستور، لن نتحاور حول نتائج الاستفتاء مطلقا."

وبعد انتهاء المهلة التي منحتها الحكومة الاتحادية للإقليم يوم 29 سبتمبر/أيلول 2017، فرضت بغداد حظرا جويا على إقليم كردستان وتوقفت كل الرحلات الدولية من مطاري مدينتي أربيل والسليمانية وإليهما.

وتمسكت بغداد بموقفها الرافض للاستفتاء، معلنة عزمها استعادة المعابر الحدودية مع إقليم كردستان بالتنسيق مع إيران وتركيا، كما جرت مناورات عسكرية تركية عراقية في منطقة سيلوبي قرب معبر خابور بين تركيا وشمالي العراق، وبالتزامن مع تنسيق عسكري عراقي إيراني.

في حين لجأ القضاء العراقي إلى اتخاذ إجراءات ضد المسؤولين عن استفتاء انفصال إقليم كردستان بتهمة "المساس بوحدة البلاد وتعريضها للخطر".

---

[1] دون مؤلف، **استفتاء انفصال إقليم كردستان**، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events، بتاريخ: 2018/06/02.

حكومة كردستان من جهتها رفضت تلك الإجراءات، وطالب برلمان الإقليم دول الجوار يوم 30 سبتمبر/أيلول 2017 باحترام قوانين الإقليم، كما دعا المجتمع الدولي إلى احترام ما قال إنه قرار شعب كردستان. وقال وزير المواصلات بحكومة إقليم كردستان مولود باومراد إن قرار بغداد وقف الرحلات الجوية بمطاري الإقليم مخالف لكل قواعد الطيران المدني.[1]

اما بخصوص ردود الفعل الإقليمية والدولية، فعلى المستوى الإقليمي، لوّحت تركيا بخيارات اقتصادية وعسكرية ردا على الاستفتاء الكردي، ولكن مسؤولين بينهم وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو أكدوا أن الحدود مع كردستان العراق لن تغلق.

وأغلقت ايران بدورها حدودها مع إقليم كردستان، وأوقفت نقل المشتقات النفطية من الإقليم. كما حذرت من أن الاستفتاء سيؤدي إلى "فوضى سياسية" بالمنطقة.

أما الولايات المتحدة الأميركية فقالت على لسان وزير خارجيتها ريكس تيلرسون يوم 30 سبتمبر/أيلول 2017 إنها لا تعترف بالاستفتاء على انفصال كردستان العراق وحث تيلرسون جميع الأطراف المعنية على الحوار وضبط النفس.

ووصف وزير الخارجية الأميركي الاستفتاء بالأحادي وقال إن التصويت والنتيجة يفتقران إلى الشرعية، وأضاف أن بلاده تواصل دعم عراق موحد واتحادي وديمقراطي ومزدهر. وقال إن على جميع الأطراف بما فيها جيران العراق رفض أي خطوة أحادية وأي استخدام للعنف.[2]

---

[1] نفس المرجع السابق.

[2] نفس المرجع.

المطلب الثاني: تداعيات تجربة دولة كردستان على دول الجوار

يجاور إقليم كوردستان العراق أربع دول هي ايران وتركيا و سورية و العراق فكان للأحداث التاريخية التي شهدتها المنطقة دور مهم في تحديد أثر دول الجوار الجغرافي في الاقليم، فقد أدى انهيار الحكم العثماني في الحرب العالمية الاولى إلى رسم الحدود الشمالية و الشرقية للعراق التي تشكل الحدود الشمالية والشرقية للإقليم بحسب اتفاقيات بين الدول المنتصرة في الحرب،أما حدوده السياسية الشرقية فقد رسمت بموجب معاهدة ارضروم التي عقدت بين الدولة العثمانية وايران عام 1847 و بروتوكول الحدود الذي وقع عليه في اسطمبول بتاريخ 1913/12/14 بواسطة كل من بريطانيا وروسيا وثبت الاحداثيات في محاضر 1914.

كما أن لتقسيم الكورد على دول الجوار الجغرافي للإقليم جعل تلك الدول تنظر الى الإقليم وباستمرار بنظرة قلق لتجربته، فعلى الرغم من الخلافات العميقة بين تلك الدول الا انهم موحدون في محاربة الاقليم، وهذا عامل من عوامل الضعف في موقع الجوار للإقليم، وهو ما سنعمد الى دراسته في هذا الجزء.

الفرع الأول: العراق واقليم كردستان: تجاذبات المصالح وتحديات الوحدة

بدأت الحكومة العراقية سياستها ضد الكورد في فترة الحرب الايرانية - العراقية، ومن ثم نتج عنه الحرب الاهلية كأمر واقع. وقد تعرض العراق لإدانة واسعة من قبل المنظمات الدولية للمجتمع المدني لما قام به من اضطهاد وعنف كاستخدام السلاح الكيماوي ضد الكورد الذي راح ضحيتها اكثر من 5000 شخص من المدنيين الكورد، بالإضافة الى مجازر جماعية (**الجينوسايد**) المنظمة ضد الكورد في فترة 29 اذار سنة 1987 حتى 23 نيسان عام 1989 الذي قام به الجيش العراقي بتوجيهات من علي حسن المجيد المعروف بـ (علي الكيماوي) واعتبر من اكبر المجازر الجماعية ضد

الكورد، ان عمليات الانفال تمت على ثماني مراحل باستخدام السلاح الكيماوي على نطاق واسع، وازالة حوالي4500 قرية، وعدد اخر من المدن والبلدات، وارتكاب مجازر جماعية بحق 8 الاف بارزاني وترحيلهم وارتكاب جرائم دفن الاحياء بحق 182 امرأة ورجل وطفل. حيث تم العثور على الالاف من رفات الكورد بعد تحرير العراق.[1]

ومن الناحية الجيوبوليتيكية، يؤدي موقع الاقليم الاستراتيجي بالنسبة للعراق دورا مهما من خلال اتصاله بالأراضي التركية والموانيء الساحلية لمرور خط انبوب النفط من حقول كركوك الى ميناء جيهان التركي، وكذلك مرور خط طريق المواصلات البرى عبر ابراهيم الخليل – زاخو –دهوك –الموصل، كما يقع الاقليم على أقصر الطرق الجنوبية بين غرب أوربا وجنوب شرق أسيا، مما زاد من أهميته في الاستراتيجيات الدولية لآحتوائه على ثروات نفطية هائلة.[2]

ويواجه إقليم كردستان تحدياً أساسياً يتمثل برفض الحكومة العراقية المركزية في بغداد لفكرة انفصال الإقليم باعتباره سيشكل ضربة قاصمة لوحدة واستقرار العراق ويضعف من إمكاناته الاقتصادية باعتبار أن الإقليم يضم أراضي ومناطق غنيّة بالنفط ويعتبر منطقة عبور مهمة لتبادل البضائع "الترانزيت" مع تركيا والكثير من الدول الأوروبية.

ولّدت المحادثات الاقتصادية التي بدأت في عام 2014 بين بغداد وإقليم كردستان -حول تقسيم الموارد وعائدات بيع النفط- بعض الخلافات التي تزامنت مع نفوذ تنظيم داعش وانتشاره في الأراضي العراقية. وقد حقق إقليم كردستان طوال العقدَين الماضيَين نوعاً من الاستقلال الاقتصادي، وهو يعمل الآن على استثمار هذه الميزة؛ مع ذلك ما زال

---

[1] خالد محمد ويس، مرجع سابق.

[2] ابراهيم شريف، **الموقع الجغرافي للعراق واثره في تاريخه العام حتى الفتح الاسلامي، على الرابط:** http://www.arabgeographers.net/vb/threads/arab3780، بتاريخ: 2018/06/02.

موضوع الأرباح الحاصلة عن بيع نفط شمال العراق الذي تجنيه كردستان يمثّل إحدى الاشكاليات الأساسية التي تزيد في الخلافات القائمة بين بغداد وأربيل، فقد حصل خلاف في عام 2014 بين بغداد وأربيل حول آلية تسليم الأرباح الحاصلة عن بيع النفط؛ إذ طالبت كردستان بحصّةٍ أكبر من العائدات النفطية العراقية ويكون قسم منها من بيع نفط كركوك، وطالبت أيضاً بالتزام الحكومة المركزية بدفع هذه الأموال بصورةٍ منتظمة. ومن جانبٍ آخَر رفضت حكومة بغداد دفع هذه الأموال للإقليم؛ مما أثار موجة من الانتقادات والاعتراضات الشديدة من قبل أربيل، وفضلاً عن هذه المشكلات القائمة جاءت هجمة داعش واحتلالها للأراضي العراقية لتزيد من تعقيدات الأمور[1].

وبخصوص مستقبل علاقة إقليم كردستان مع الحكومة المركزية العراقية، فإنه وعلى الرغم من أنّ رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني يسعى إلى أن يكون زعيماً كاريزمياً للشعب الكردي، ولكنّه بسبب الخلافات القومية وكذلك تنافسه مع حزب جلال طالباني (الاتحاد الوطني الكردستاني)، والحزب الشيوعي الكردستاني والحزب الاشتراكي الكردستاني، وسائر الأقليات الإثنية لم يتبوّأ موقع الزعيم لدى أهالي شمال العراق؛ لذلك تسعى الأطراف السياسية في إقليم كردستان إلى أنْ لا يرتبط مطلب الاستقلال بقضية زعامة السيد البارزاني. وبعبارة أخرى تسعى النخبة السياسية الكردية إلى أن تدير الموضوع بطريقةٍ ما بعيداً عن زعامة البارزاني، فعلى سبيل المثال بُذِلَت جهود لنقل إدارة مطارات الإقليم للحكومة المركزية؛ لأنّ المطارات الحكومية الدولية في كلّ دول العالم هي تحت إشراف الحكومة المركزية الاتحادية. وفي خضمّ هذا السجال تسعى حكومة الإقليم إلى أن تعطي بعض الامتيازات الواضحة والبيّنة للحكومة المركزية وأنْ تحصل بدلاً عن ذلك على حصّةٍ أكبر من عائدات النفط، والمشاركة في السلطة السياسية ومؤسسات الحكومة المركزية، وكذلك مزيد من الصلاحيات لإيجاد العلاقات الثنائية مع سائر الدول. فضلاً عن ذلك تعمل حكومة الإقليم من خلال مفاوضاتها مع بغداد بأن تحصل على هذه

[1] المرجع السابق.

الصلاحيات في إطار السيادة العراقية، إذ إن المسؤولين في كردستان يعلمون جيّداً بأنّه لا توجد دولة في العالم تؤيّد استقلال كردستان سوى إسرائيل، وهذا ما يحثّهم على أنْ يكونوا لاعبين مهمّين على الصعيد الوطني والإقليمي بدلاً من أنْ يكونوا موضوعاً للأزمة في معادلة العلاقات الدولية.

إنّ العراق -بنظرةٍ إجمالية- هو بلدٌ منكوب، وإنّ الانقسام الذي يعيشه شجّع إقليم كردستان على تفعيل خيار الانفصال. ولكنّ الأكراد سيصلون في نهاية المطاف إلى توافق مع حكومة بغداد، وسيحصلون على المزيد من الامتيازات؛ وإنْ حصل ذلك سيكون الإقليم مضطرّاً للالتزام بقوانين الحكومة المركزية العراقية[1].

وبخصوص السيناريوهات المستقبلية في العلاقة بين كردستان والحكومة المركزية العراقية، فهناك احتمالان في تحديد السيناريوهات المتوقَّعة :**الأول** :سيصرّ مسعود بارزاني وسائر النخبة السياسية الكردية على قضيّة الاستقلال، ولا شكّ في أنّ نتيجة هذا الإصرار تكون استمرارية الحصار. ولكن ثمّة تساؤلات عديدة عن طبيعة استمرار هذا الحصار؛ لأنّ مثل هذا الأمر يستحضر الحديث عن تعارض بين المصالح الإيرانية والتركية على المدى البعيد، وإنّ كلّاً من هذين الدولتين تسعى لتأمين مصالحها الوطنية؛ إذن سيفيد السيناريو الأول بأن إقليم كردستان سيكون ساحة لسجال دول الجوار، وسيدفع ضريبة ذلك، وهذا ما يُحتّم عليهم أنْ يعرفوا بأنّ هذا الأمر ليس في صالحهم مطلقاً ويجب أن يتخذوا طريقاً لئلا يكونوا ساحة لصراع الآخرين، فضلاً عن أنْ هذه السيناريو سيضرّ بكلّ الأطراف الداخلية والإقليمية.

أمّا السيناريو **الآخر** الذي هو أقرب للواقع فيفيد بأن إقليم كردستان سيصل إلى توافق مع الحكومة العراقية بعد التفاوض وبعد وساطة دول الجوار، وعلى إيران أنْ تكون

---

[1] عارف العبيد، **مستقبل علاقة إقليم كردستان بالحكومة العراقية**، www.bayancenter.org/2017/10/3760/، بتاريخ: 2018/06/03.

الوسيطة الأساسية بين كردستان وبغداد. وعلى الرغم من أنّ التوافق بين كردستان وبغداد هو الخيار الأفضل فيجب الانتباه إلى أنّ إيران إنْ غفلَت عن النوايا السعودية والتركية والإسرائيلية في المحادثات المقبلة فستكون الطرف المتضرر.

الفرع الثاني: تركيا وإقليم كردستان : انفتاح أم احتواء؟

تعود العلاقات بين أنقرة وإقليم كردستان العراق، إلى عهد الرئيس التركي الراحل" تورغوت أوزال"، الذي يبدو ربما السياسي التركي الوحيد الذي يشكل موضع إجماع بين الأتراك والأكراد،إذ دعى الى إقامة علاقات مع الأكراد في الشمال، خاصةً أنه أدرك أن الأتراك لن يكونوا قادرين في أي وقت على منافسة نفوذ إيران بين العراقيين العرب الشيعة ولا نفوذ لأي دولة عربية بين العرب السنة، وبالتالي كان الأكراد والتركمان الخيار التركي الوحيد.[1]

وشهدت العلاقات الاقتصادية بين تركيا وحكومة إقليم كردستان منذ عام 2007 تطورًا ملحوظًا، فقد انتهجت حكومة الإقليم سياسة اقتصادية منفتحة تجاه الاستثمارات الأجنبية، حيث منح قانون الاستثمار في إقليم كردستان لسنة 2006 المستثمر الأجنبي العديد من الامتيازات تم بموجبها معاملته كالمستثمر الوطني، إذ تم منح المستثمر الأجنبي الحق في امتلاك كامل رأس مال أي مشروع يقيمه في الإقليم، إلى جانب إعفائه من جميع الضرائب والرسوم غير الجمركية لمدة 10 عشر سنوات، وفي إطار هذه السياسة تجاه الاستثمارات الأجنبية، فقد اتبعت حكومة إقليم كردستان سياسة التقارب والانفتاح على تركيا التي بادلتها بخطوة مماثلة أسفرت عن تطور لافت في العلاقات الاقتصادية بين الجانبين على صعيد التبادل التجاري، والاستثمارات، وقد تحول الأمر لاحقًا إلى تحقيق الأمن الاقتصادي لكلا الطرفين، حيث بلغ حجم الصادرات التركية للإقليم عام 2013 حوالي 8 مليار دولار.

---

[1] دون مؤلف، **تركيا وكردستان**، https://www.turkpress.co/node/27940، بتاريخ:2018/06/03.

وعلى صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر حققت الاستثمارات التركية في إقليم كردستان العراق بعد عام 2007 حضورًا لافتًا، إذ بلغت الاستثمارات التركية في الإقليم عام 2014 حوالي 1.22 مليار دولار أمريكي حسب ما أعلنته الهيئة العامة للاستثمار في إقليم كردستان العراق، وهو ما انعكس على واقع التنمية الاقتصادية للإقليم الذي تمتع باستقرار أمني مقارنة بباقي مناطق العراق، سمح للإقليم باستقطاب رأس المال الأجنبي الإقليمي والدولي لاسيما بعد تدفق واردات النفط إثر رفع الحصار الاقتصادي وارتفاع أسعار النفط العالمي، إذ كانت حصة الإقليم 17% من هذه الواردات.[1]

كما تصدرت الشركات التركية قائمة الشركات الأجنبية العاملة في الإقليم من حيث العدد، فمن بين 3013 شركة أجنبية عاملة في إقليم كردستان هناك 1351 شركة تركية في آخر إحصائية صادرة عن دائرة تسجيل الشّركات الأجنبية التابعة لوزارة التجارة في إقليم كردستان العراق، عملت في قطاعات إستراتيجية شملت القطاع المالي والمصرفي، وقطاع الإنشاءات والبنى التحتية، وقطاع النفط والغاز الطبيعي، وقطاع التربية والتعليم، والقطاع الصحي، وكان لهذه الشركات دور مهم في توفير فرص العمل وتشغيل الموارد المختلفة ورفع معدلات النمو الاقتصادي في كردستان.[2]

أما على صعيد الأمن الاقتصادي، فقد وجد الجانبان نفسيهما محاطين بظروف استثنائية من عدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي، فرض عليهما تعزيز علاقاتهما وإقامة تعاون اقتصادي إستراتيجي في مواجهة التحديات الاقتصادية، فبعد أن

---

[1] انج علاء الدين، **تركيا وإقليم شمال العراق**، ترجمة: ترك برس، http://www.rudaw.net/arabic/business/030120181، بتاريخ: 2018/06/03.

[2] إبراهيم الجلبي، **تركيا وكردستان: التقارب الحذر**، على الرابط:https://www.noonpost.org/author/9587 ، بتاريخ:2018/06/03.

نجحت حكومة إقليم كردستان في استغلال حقول النفط وبدأت بالإنتاج الفعلي عام 2010، ونتيجة للمشاكل المتفاقمة بين بغداد وأربيل حول عوائد النفط المستخرج من حقول كردستان، باتت تركيا تمثل البوابة الرئيسية لنفط كردستان إلى العالم الخارجي، إذ يصدر الإقليم يوميًا ما يزيد عن 435 ألف برميل من النفط عبر ميناء جيهان التركي، وفي المقابل فإن الأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة التي تشهدها المنطقة بدأت تهدد إمدادات البترول التي تحتاجها أنقرة والتي تقدر بـ سبعمائة ألف برميل يوميًا، لاسيما بعد تدهور علاقات أنقرة مع إيران وروسيا، لذا بات على أنقرة أن تؤمن مورّدين جدد لسد حاجتها الماسة للبترول، وحكومة كردستان تعد الأقرب لها جغرافيًا وربما سياسيًا لاسيما بعد تحسن العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين.

في ظل المعطيات السياسية الجديدة بدأت العلاقات الاقتصادية بين "أنقرة وأربيل" تأخذ طابعًا إستراتيجيًا، من حيث مستوى التنسيق والتعاون، ويمكن اعتبار الاتفاقيات النفطية بين الجانبين حول مشاريع مد خطوط أنابيب لنقل النفط والغاز من حقول كردستان العراق إلى ميناء جيهان التركي وتطوير حقول النفط والغاز في كردستان خطوة على هذا الطريق، هذه الخطوة يمكن أن تعقبها خطوات متلاحقة في قطاعات جديدة وعلى أصعدة مختلفة، إذ ثمة مشتركات إستراتيجية بين الجانبين تتخطى مجال النفط والطاقة لتشمل مصادر المياه، والأمن الغذائي، وقطاعات التعليم وتكوين رأس المال البشري، والنقل والاتصالات، والكهرباء، والقطاع المالي والمصرفي، وغيرها من المجالات التي تتطلبها التنمية الاقتصادية في إقليم كردستان والتحول نحو اقتصاد السوق وتعميق التوجه الرأسمالي للمجتمع الكردي، وتفيد بعض المصادر بوجود 1300 شركة تركية في إقليم كوردستان حالياً، وأن حجم التبادل التجاري بين إقليم كوردستان وتركيا في النصف الأول من عام 2017 بلغ 5 مليارات دولار، في حين يزداد حجم هذا التبادل ليصل إلى

8 مليارات دولار سنوياً، كل ذلك يأتي في وقت يبلغ فيه حجم التبادل التجاري بين تركيا ودولة بحجم إيران 10 مليارات دولار..[1]

وبقدر ما يخدم هذا التوجه الاستثمارات الأجنبية وفي مقدمتها الاستثمارات التركية، فإنه في الوقت ذاته يمكن أن يكون شكلاً من أشكال ما يسمى بسياسة الاحتواء في مواجهة أجندات حزب العمال الكردستاني ذي الأيديولوجية الاشتراكية الذي ينتهج المعارضة المسلحة ضد الحكومة التركية، إذ إن تعميق النهج الرأسمالي في المجتمعات الكردية سوف يقلل من فرص حزب العمال في أن يجد له بيئات حاضنة، لاسيما في المناطق التي ينتشر فيها الفقر وترتفع معدلات البطالة بين الشباب الذين قد يستهدفهم حزب العمال ويجندهم في صفوفه لاحقًا.

إن **التعاون الاقتصادي** بين تركيا وكردستان لا يقف عند حدود تبادل المصالح الاقتصادية بين الجانبين، وإنما هو قضية إستراتيجية لمواجهة تحديات داخلية وخارجية تفرضها متغيرات إقليمية ودولية، هذا التعاون يراد منه تعزيز قدرات الجانبين الاقتصادية لمواجهة الضغوط التي بدأت تتصاعد وتهدد الأمن والاستقرار فيهما. [2]

وفي منحى آخر بعيدا عن أجواء التعاون، عبرت تركيا عن معارضتها لتنظيم إقليم كردستان لاستفتاء الانفصال عن العراق، وهو ما يعبر عن هاجس العقل القومي التركي من مسألة تكوين الأكراد لدولتهم. وهناك عوامل أخرى تساهم بتفسير هذا الاعتراض، بدءاً من الاقتصاد ومروراً بالنفوذ السياسي التركي وانتهاءً بالمعركة المستمرة مع ألد أعداء

---

[1] باسم دباغ، **تركيا وكردستان العراق: مصالح أبعد من خشية الانفصال**، على الرابط:
www.alaraby.co.uk/politics، بتاريخ:2018/06/02.

[2] إبراهيم الجلبي، مرجع سابق.

الجمهورية التركية ممثلاً بحزب "العمال الكردستاني" الذي عرف توسعا كبيرا لاسيما في الأراضي السورية أكسبته سلطة واسعة.

كما أن المؤسسة العسكرية التركية التي لا تزال ترفض استخدام الاسم الرسمي بإقليم كردستان، مفضلةً اسم إدارة شمال العراق، غير أن التصريحات الدبلوماسية التركية اتسمت بأنها متوسطة الحدّة ضد مشروع استفتاء الانفصال، ولم تصل بعد إلى مستوى التصعيد الحاد، وذلك لأسباب داخلية تجمع ما بين عدم الرغبة بإغضاب القوميين الأتراك من جهة، وعدم الضغط على المؤسسة العسكرية التركية التي لا تزال علاقتها مع الحكومة مرتبكة منذ المحاولة الانقلابية الفاشلة التي عاشتها.[1]

فإقليم كردستان الذي كانت قيادته وحتى وقت قريب ترى في أنقرة حليفاً لها في مسألة الاستقلال، باتت تدفع ثمن الضغط الناجم عن توسع نفوذ "حزب العمال الكردستاني". وما إن انتهت الاتصالات والمفاوضات بين الأتراك والجانب الإيراني، حتى علا صوت أنقرة مجدداً برفض الاستفتاء.

إن موقف تركيا الرافض لانفصال كردستان عن العراق نابع من خوفها من حدوث خسائر تركية كبيرة على المستوى الاقتصادي، كما أن استقلال الإقليم العراقي سيفتح باباً لإعادة رسم خرائط المنطقة مرةً أخرى، وهو ما قد لا ينجو منه الجانبان. كذلك ستخسر أنقرة بانفصال الإقليم أي نفوذ لها في العراق على المدى المتوسط والبعيد.[2]

---

[1] رانج علاء الدين، **لماذا ينشط التحالف بين تركيا وحكومة كردستان في الوقت الحالي**، على الرابط: https://www.turkpress.co/node/27940، بتاريخ: 2018/06/03

[2] دون مؤلف، **السياسة الخارجية التركية تجاه كردستان**، على الرابط: http://aljaml.com/node/12752، بتاريخ: 2018/06/02.

ومن ناحية **التعاون الأمني**، فتميزت العلاقات بين كل من أنقرة وأربيل بالتعاون الحثيث، حيث قامت الأخيرة بفسخ اتفاقية مبادئ التعاون مع "العمال الكردستاني" التي تم توقيعها عام 1983، وبعدها لم يعد البرزاني أبداً إلى خيار التعاون مع "العمال الكردستاني"، وصولاً إلى شن قوات البشمركة، بين يونيو وأكتوبر 1992، معركة كبيرة ضد قوات "العمال الكردستاني" بالتنسيق مع الجيش التركي. وأدت المعركة إلى اعتقال عدد من قيادات حزب "الحياة الحرة"، وتحجيم "الكردستاني" عبر إجباره على عدم القيام بأي عمليات ضد تركيا، من دون التنسيق مع كل من البرزاني وطالباني، وكذلك أدت إلى تسليم أسرى الحزب إلى الدولة التركية . وحصل ذلك من خلال تعاون البرزاني مع الأتراك في عمليات ضد "العمال الكردستاني". لكن الأمور أخذت تتطور بعد بين عامي 2008 و2009، وتم فتح صفحة جديدة في العلاقات في الفترة التي تولى فيها السياسي التركي أحمد داوود أوغلو وزارة الخارجية التركية، فتعمقت العلاقات الاقتصادية والسياسية بعد الانسحاب الأميركي من العراق عام 2011، وصولاً لكسر واحد من أهم المحرمات التركية، برفع علم إقليم كردستان إلى جانب علم العراق خلال الاستقبالات الرسمية التي باتت تنظم لمسعود البرزاني، وبالذات خلال فترة الحرب الباردة بين أنقرة وبغداد في عهد رئاسة نوري المالكي للحكومة العراقية وفترات متقطعة من عهد خليفته رئيس الحكومة الحالي حيدر العبادي، ما أثار جدلاً سياسياً في الداخل التركي.

كما ان العلاقات بين تركيا وكردستان تأخذ بعداً عسكرياً أيضاً، من خلال إقامة نقاط تواجد عسكري تركي في أراضي كردستان. وإضافةً إلى **معسكر بعشيقة** ضمن مناطق سيطرة قوات البشمركة في محافظة نينوى، فالتعاون والتنسيق بين الإدارات التركية المتعاقبة والقيادة الكردية، سمحا للأتراك بزيادة نشاطهم الاستخباراتي وتواجدهم العسكري

في الإقليم، بل وتدريب قوات البشمركة. وتشير بعض التقارير إلى أن الوجود العسكري التركي في كردستان يتجاوز العشر نقاط، ويعود عمر بعضها لأكثر من 21 عاماً.[1]

الفرع الثالث: إيران وإقليم كردستان: التهديد الدائم

تتمتع إيران أيضا بعلاقات وثيقة مع الأكراد لكن ليس بنفس درجة تركيا، وقدمت لهما تاريخيا قاعدة لمحاربة نظام البعث السابق، فطموحات إيران النووية ودعمها لمجموعات تصنف بأنها تنظيمات إرهابية، ودعمها للميليشيات الشيعية المعادية للأكراد (التي اشتبكت مع قوات البشمركة) وخطابها المعادي للغرب، إلى تقويض مكانتها الدولية، وجعلها حليفا لا يعول عليه ولا يمكن التنبؤ به وضعيفا اقتصاديا.

وترفض ايران انفصال إقليم كردستان عن العراق لاعتقادها بأن ذلك سيسمح لأمريكا والكيان الإسرائيلي بتهديد أمنها واستقرارها. كما تعتقد الجمهورية الإسلامية في إيران بضرورة حفظ وحدة الأراضي العراقية للحيلولة دون تحقق المشروع الصهيو-أمريكي المسمى "الشرق الأوسط الكبير أو الجديد" الرامي إلى تمزيق المنطقة والتحكم بمصيرها والعبث بمقدراتها.

ان الحديث عن علاقة كردستان العراق بإيران وتداعيات مشروع الانفصال يقودنا الى ضرورة التعرف على بنية المجتمع الإيراني الذي يتشكل من عدة قوميات، أشهرها الفرس والأتراك الأذريون والقاجار والعرب والأكراد واللّر (اللور) والسيستانيون والبلوش والتركمان والغيلك والمازندرانيون.

وقبل نجاح الثورة الإيرانية عام 1979؛ حاول شاه إيران استغلال القومية الإيرانية لتوحيد البلاد في وقت كان فيه إحساس التوجه القومي يطغى على القوميات المختلفة في

[1] إبراهيم الجلبي، مرجع سابق.

كل المنطقة، وواجه الشاه مشاكل عديدة مع القوميات المختلفة وخاصة الكردية والعربية، بسبب تأثير موجة الدعوات القومية في المنطقة عليهم.

فكانت سياسة الشاه تقضي بالتفرقة بين الأكراد فأحدث صراعات داخلية بين الأكراد ودعم مجموعات منهم ضد مجموعات أخرى ليستطيع السيطرة عليهم، واستغل أحيانا أكراد منطقة كردستان العراق -الذين كانوا على وفاق مع إيران- ضد الحكومة المركزية ببلدهم، وأجّج الصراع الكردي/العربي مقابل محاولات العراق التأثير على العرب في إيران.

بعد انتصار الثورة -بقيادة الإمام الخميني- طغت الأيديولوجية المذهبية الشيعية على الأيديولوجية القومية، وبما أن قسما كبيرا من الأكراد الإيرانيين ينتمون إلى المذهب الشيعي فقد استطاع نظام الثورة أن يتعامل مع هؤلاء الأكراد مذهبيا، ومع باقي الأكراد على أساس الأيديولوجية القومية وأصولهم الإيرانية.

ورغم أن بعض الأكراد -وخاصة المنتمين إلى الأحزاب اليسارية والشيوعية- حاولوا إثارة الشغب والانفصال عن إيران، مستغلين ظروف بداية الثورة والحرب العراقية الإيرانية؛ فإن إيران استطاعت إرضاخ هؤلاء بالقوة تارة وبالمفاوضات تارة أخرى.[1]

استمرت علاقات أكراد العراق بإيران كما كانت قبل الثورة، واستغلتها إيران لتجعل القضية الكردية جرحا نازفا باستمرار في ظهر العراق على عهد صدام حسين، ولتحسّن علاقاتها بأكراد إيران.

وبما أن ظروف أكراد إيران كانت أفضل بكثير من ظروف أكراد باقي الدول الذين واجهوا أحيانا مشكلة عدم إعطائهم الهوية أو التمييز القومي باعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية؛ فإن موضوع الانفصال أو التمرد ضد الحكومة المركزية بات أمراً منسيا في إيران لعدة عقود.

---

[1] دون مؤلف، **تداعيات انفصال كردستان على ايران**، http://www.aljazeera.net/، بتاريخ: 2018/06/03.

لا يتمركز كرد إيران في منطقة واحدة بل هم منتشرون في عدة مناطق تمتد من غرب إيران إلى شمال وجنوب البلاد، ولكن أكثر من نصفهم يسكنون بالترتيب في محافظات كرمانشاه وكردستان وأذربيجان الغربية وإيلام، ويصل عددهم حسب الإحصاءات غير الرسمية إلى ما يزيد على خمسة ملايين نسمة.

وقد أدت سياسة التركز الإداري في البلاد والمشاكل التي تعاني منها المناطق الحدودية، وخاصة تلك التي دمرتها الحرب الإيرانية العراقية؛ إلى إيجاد نوع من الحرمان الاقتصادي في معظم المحافظات الحدودية ذات الوجود الكردي مثل كرمانشاه وكردستان إيران.

وقاد هذا الأمر إلى هجرة العديد من أبناء هذه المحافظات إلى مناطق أخرى داخل البلاد أو إلى إقليم كردستان العراق، وأدى ذلك إلى الامتزاج الفكري والسياسي بين قسم من أكراد إيران وأكراد العراق.

وقد تحول الحصار الاقتصادي الذي فُرض على إيران إلى فرصة بالنسبة للأكراد، حيث إن التبادل التجاري بين إقليم كردستان العراق وإيران بلغ07 مليارات دولار بشكل رسمي، وما يعادل هذا المبلغ عبر تهريب البضائع بين البلدين، واستغلت إيران منفذ إقليم كردستان العراق للإفلات من العقوبات الاقتصادية.

في ظل هذه الظروف تطورت العلاقات الإيرانية مع إقليم كردستان العراق بشكل ملحوظ فأضحت ممتازة جدا اقتصاديا سياسيا وعسكريا، وقامت طهران بتقديم دعم لوجيستي عسكري وتدريب مكثف لقوات البشمركة لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية(داعش) بعد أن احتل الموصل عام 2014.[1]

ومنذ 2016؛ بدأ التوتر يسود علاقات إيران بقيادة كردستان العراق بسبب تحركات بعض الانفصاليين من معارضي إيران الأكراد بهذه المنطقة، وقيامهم بعدة هجمات في

[1] نفس المرجع السابق.

مناطق ومدن حدودية. وقد اتهمت إيرانُ السعوديةَ بتمويل وتحريك هذه المجموعات عبر قنصليتها في أربيل بكردستان العراق، وإزدادت هذه العلاقات توترا إثر مهاجمة مجموعتين من "داعش" مبنى البرلمان الإيراني وضريح الإمام الخميني في طهران، وكشفت التحقيقات أن بعض هذه العناصر كانوا من الأكراد الإيرانيين الذين تدربوا والتحقوا بداعش عابرين إقليم كردستان العراق، حيث تلقوا هناك الأموال والأسلحة والمعدات.

وبخصوص التهديدات التي تواجه إيران من احتمالية انفصال كردستان العراق، فرغم أن الأكراد يُعتبرون قومية إيرانية أصيلة، وأن الإيرانيين متأكدون من أن أكراد بلدهم يقفون في آخر الصف المطالب بالانفصال مقارنة بأكراد تركيا وسوريا؛ فإن موضوع انفصال كردستان العراق يمكن أن يحرك بعض انفصاليي الأكراد داخل إيران ويثير مشاكل تهدد استقرارها، خاصة أن أكرادها منتشرون في كل البلاد، كما أن هناك قوميات أخرى قد تتأثر باستقلال كردستان العراق (مثل العرب والبلوش والأذريين)، فتطالب بالانفصال وتهدد وحدة الأراضي الإيرانية.

كما أن تخوف طهران من النفوذ الإسرائيلي والسعودي في كردستان، أضحى أحد أهم الأخطار التي تواجه الأمن القومي الإيراني، حيث إن إيران واجهت عدة حملات وصفتها بالإرهابية، وأكدت أنها كانت جميعها منطلقة من كردستان العراق.

ويمكن أن نشير هنا إلى ما يُعرف بخطة "برنارد لويس" أو خطة "حدود الدم" التي نشرتها مجلة "ذا أتلانتيك" الأميركية، وهناك تخوف كبير من أن مشروع تأسيس كردستان العراق سيشكل الأرضية لتطبيق الخطة الأميركية لتجزئة المنطقة، وعلى هذا الأساس، فإن الإيرانيين يقفون بكل ثقلهم ضد نجاح هذا المشروع.[1]

إن الأسباب الآنفة الذكر، جعلت ايران تعارض انفصال كردستان عن العراق ومستعدة للتدخل اقتصادياً وسياسياً وحتى عسكرياً، حيث دخلت في مفاوضات بين إيران

---

[1] دون مؤلف، **تداعيات انفصال كردستان على ايران**، http://www.aljazeera.net/، بتاريخ: 2018/06/03.

وتركيا والحكومة المركزية في بغداد لمواجهة أي محاولة للانفصال، وتأمل ايران أن يتراجع الأكراد عن مشروع الاستقلال نهائيا، لذا هددت بقطع جميع علاقاتها الاقتصادية مع إقليم، وإغلاق الحدود بالتنسيق مع تركيا والحكومة المركزية ببغداد لتصبح الدولة الجديدة معزولة عملياً عن العالم في حالة تحقق مشروع الدولة الكوردية.[1]

الفرع الرابع: سوريا وإقليم كردستان: بين هاجس الاستقرار وحلم القومية الكردية

ثمة قناعة عامة بأن أكراد سوريا لم ينخرطوا حتى الآن كما ينبغي في حركة الاحتجاجات والتظاهرات المناهضة للنظام السوري، ولعل مصدر هذه القناعة هو التوقع المسبق للبعض بأن الأكراد سيكونون في مقدمة الحراك الجاري انطلاقا من تجربتهم السابقة مع النظام من جهة، ولكونهم يمثلون كتلة بشرية قومية مختلفة تتميز بالتنظيم من جهة ثانية، فضلا عن خصوصية منطقتهم الجغرافية المفتوحة على أبناء جلدتهم في تركيا والعراق.

إلا أن الوقائع تشير إلى أن المكون الكردي يعيش حالة من التردد والتحفظ والحرص الشديد، فضلا عن الانقسام الحاصل في الساحة الكردية إزاء ما يجري، وهو انقسام بات يهدد هذه الساحة نفسها على خلفية الاستقطاب الجاري في صفوف الأحزاب والقوى الكردية في طريقة التقرب من الحدث السوري وأسلوب طرح المطالب ورؤية الحقوق، وبالتالي الأهداف المنظورة أمام هذه الحركة سواء في دفاعها عن الحقوق القومية للشعب الكردي أو في تعاطيها مع المشهد الوطني والتطلع إلى بناء دولة المواطنة[2] .

ويقدر عدد أكراد سوريا بأكثر من مليوني نسمة، يشغلون بشكل أساسي المناطق الشمالية الشرقية من البلاد، إضافة إلى وجود أعداد كبيرة منهم في المدن الكبرى لا سيما

---

[1] عماد آبشناس، **طهران والقضية الكوردية**، http://alwaght.com/ar/News، بتاريخ:2018/06/03.

[2] دون مؤلف، **أكراد سوريا**، http://www.aljazeera.net، بتاريخ: 2018/06/03.

دمشق وحلب، ومعظم هؤلاء هاجروا إلى هذه المدن بسبب الظروف المعيشية الصعبة، على الرغم من أن مناطقهم هي الأخصب من ناحية الأراضي الزراعية وتوفر مصادر الطاقة من نفط وغاز ومياه، بما يعني أن الهجرة نفسها تشكل مؤشرا مهما إلى إهمال الدولة لهذه المناطق تنمويا، سواء بشكل مقصود لإبقاء هذه الشريحة الكبيرة تعاني من الفقر والحرمان والقهر، حيث يندر وجود معامل ومصانع ومنشآت حيوية في هذه المناطق، أو لأسباب تتعلق بالسياسة العامة للدولة والتي أهملت الريف لصالح المدن الكبرى، فكانت النتيجة كارثة للريف وبيئته ومجتمعه، واختناقا للمدن الكبرى حيث لم يعد فيها هواء للتنفس.

في الوعي القومي الكردي برزت سنة 1958 كمحطة فاصلة عندما أسس الأكراد أول حزب قومي لهم باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني، تعبيرا عن وجودهم القومي وردا على الأيديولوجية القومية في عهد الوحدة مع مصر، وما اتخذته هذه الأيديولوجية من تشدد قومي قام على إنكار الهويات القومية للشعوب والأقليات الأخرى، حيث طبقت بحق الأكراد سلسلة من الإجراءات العنصرية والاستثنائية، من تعريبٍ لأسماء القرى والبلدات واستهداف ثقافي وسياسي ولغوي وأمني ممنهج وصلت إلى حد تجريد عشرات الآلاف منهم من الجنسية السورية، وبالتالي من حقوق المواطنة بغية طمس معالم الهوية القومية الكردية وضرب هذا المكون وتشتيته وتجريده من عناصر قوته وديمومته.

اليوم هناك 13 حزبا كرديا يشغل الساحة الكردية، السمات العامة لها: التشابه في الطرح السياسي، الضعف الجماهيري، الافتقار إلى التمسك بزمام المبادرة وعدم القدرة على تحويل الشعارات إلى أفعال ملموسة في الشارع، خاصة أن الانقسام في صفوف هذه الأحزاب يستند إلى بنية سياسية هشة، لها علاقة بالتبعية للأحزاب الكردستانية في العراق وتركيا من جهة، ومن جهة أخرى لها علاقة بالبنية العائلية والعشائرية والمناطقية لكثير من هذه الأحزاب.

وعليه عندما بدأت التنسيقيات الكردية تخرج إلى الشارع وتنظم التظاهرات وترفع الشعارات المطالبة بالحرية، وأصبحت كلمة آزادي (الحرية) تصدح في شوارع القامشلي وعامودا مرادفة للمدن السورية الأخرى... تفاجأت هذه الأحزاب بالشباب الكردي وحركته وشعاراته وقدراته الحركية قبل أن تبدأ بمحاولة ركوب حركة الشارع والبناء عليه سياسيا من أجل البقاء في سدة المشهد السياسي، وقد كان لهذا الحدث وقع الصدمة على هذه الأحزاب، وفي دفعها إلى تشكيل مجالس وكتل وتحالفات سياسية لمواكبة التطورات المتلاحقة[1].

و تتلخص مطالب الحركة الكردية في سوريا في إطارين :

الأول: مطالب عامة تتعلق بتحقيق الحرية والديمقراطية والتعددية على مستوى البلاد.

الثاني: المطالبة بحقوق ثقافية وسياسية تتعلق بخصوصية الهوية القومية للأكراد.

وبعد بدء الاحتجاجات في سوريا، تطورت المطالب الكردية بشكل كبير واتخذت تدريجيا شكل المطالبة بحق تقرير المصير، فظهرت مطالبات للمرة الأولى من نوع الدعوة إلى الفيدرالية والاعتراف الدستوري بالأكراد كقومية ثانية في البلاد على اعتبار أن العرب هم القومية الأولى، وإلغاء كلمة "العربية" من اسم الجمهورية العربية السورية لتصبح الجمهورية السورية.

وقد أثارت هذه المطالب وغيرها جدلا كبيرا في الشارعين الكردي والعربي معا، بين من يرى أن هذا الطرح القومي ليس له علاقة بالدعوة إلى إسقاط النظام والانتقال إلى مرحلة سياسية جديدة في البلاد وأن مثل هذا الطرح ربما يدفع بالأمور نحو صدام عربي كردي ويؤثر على مجرى الحراك الجاري سلبا، وبين رؤية الشارع الكردي الذي يغلي بالشعارات القومية ويرى أن سوريا المستقبل لا يمكن أن تكون دون تحقيق المطالب الكردية المذكورة.

---

[1] نفس المرجع السابق.

والثابت هو أن هذه المطالب ومواقف الأطراف الأخرى منها -سواء في المعارضة السورية (المجلس الوطني السوري، هيئة التنسيق الوطنية ...) أو حتى تركيا (كدولة إقليمية قالت مرارا إن ما يجري في سورية شأن تركي داخلي)- تثير الكثير من الجدل وعدم الثقة، بل والمخاوف المتبادلة، بما يؤثر كل ذلك على وتيرة الحراك الجاري سلبا أو إيجابا.

واللافت هنا، هو أن الأكراد والنظام يتحركون من زاوية مشتركة فيها الكثير من البراغماتية السياسية. النظام من خلال محاولة الانفتاح على الأكراد والاستجابة التدريجية لمطالبهم حرصا على حالة الهدوء النسبي في مناطقهم، والأكراد من خلال الانفتاح على المعارضة والنظام معا، انطلاقا من قاعدة "من يستجب لمطالبهم"، وحرصا على حصول التغيير بأقل الخسائر والدماء، وربما حرصا على أن لا تتجه الأمور نحو صراع عربي كردي، ويتم وضع الأمور في خانة الانفصال والانفصالية .

ويمكن القول إن هناك ثلاث كتل سياسية تشغل الساحة الكردية وهي :

1- المجلس الوطني الكردي والذي تشكل من 11 حزبا سياسيا، وقد جاء عمليا كرد على المجلس الوطني السوري الذي رأى الأكراد أنه تجاهلهم، على اعتبار أن الأكراد الممثلين فيه هم مجرد أشخاص ولا يمثلون الحركة الكردية وأحزابها[1] .

مشكلة هذا التيار السياسي أنه يقف خلف الشارع وليس أمامه، كما أنه يحاول أن يوفق بين الشارع والنظام والمعارضة معا، فضلا عن أنه ليس بعيدا في قراراته وحركته عن قيادة الحركة الكردية في إقليم كردستان العراق، فأحزاب هذه الكتلة لها ارتباطات مباشرة مع الحزبين الكرديين الرئيسين في العراق، الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني.

---

[1] ربيع الحافظ، **اكراد سوريا**، http://www.aljazeera.net، بتاريخ: 2018/06/03

2- حزب الاتحاد الديمقراطي المعروف (ب ي د) وهو عبارة عن القسم السوري من حزب العمال الكردستاني بزعامة عبدالله أوجلان، وقد انضم الحزب المذكور إلى هيئة التنسيق الوطنية، واللافت هنا هو ازدياد نشاط أنصار هذا الحزب -وبشكل علني- في الشارع الكردي خلال الفترة الأخيرة، وسط قناعة العديد من الأوساط الكردية بأن استفهامات كثيرة تشوب علاقة الحزب بالسلطات السورية، فالسمة العامة لحركته تظهره وكأنه معارضة تركية أكثر من ما هو معارضة سورية.

3- التنسيقيات الكردية، وهي على الرغم من حداثة عهدها وقلة تجربتها وخبرتها نجحت في توجيه الأنظار إلى الشارع مع أن لا قيادات معروفة لها على مستوى الشارع.

بعيدا عن أسباب الانقسام الحاصل، من الواضح أن أكراد الخارج -وتحديدا العراق وتركيا- يلعبون دورا كبيرا في وتيرة حركة الشارع الكردي السوري، ويبدو أن دور أكراد الخارج ينحصر في التهدئة، نظرا لأن القيادات الكردية -ولا سيما الطالباني وأوجلان- كانوا حلفاء تاريخيين للنظام السوري باعتباره احتضنهم لسنوات طويلة وقدم لهم الدعم والمساندة مع اختلاف مصير كل واحد منهم، لكن الذي يهدد الشارع الكردي اليوم ليس هذا الأمر بل احتمال الصدام بين أنصار (ب ي د) وباقي الأحزاب الكردية السورية بعد أن وصلت إلى حد أعمال عنف وقتل.

ويتحرك أكراد سوريا في حالة اللادولة وخارج سيادة وأمن الدولة، وفي منطقة تبحث شعوبها عن هوية سياسية جديدة، وهي بمجملها عوامل مثالية لمشروع انفصال ينتظر شرارة الاشتعال.[1]

[1] دون مؤلف، **رسالة كردستان لاكراد سوريا**، http://www.aljazeera.net، بتاريخ: 2018/06/03

المطلب الثالث: استقلال دولة كردستان: دراسة في سيناريوهات المستقبل

يبقى مشروع انفصال إقليم كردستان حلم يراود الكرد، الا انه تلك المسألة لابد أن تخضع لأسس سياسية واقتصادية منطقية لا الى رغبات قومية، لذا سنحاول قراءة إمكانات تحقيق الحلم الكردي من عدمه بالنظر الى الفرص المتاحة والتي لا تتجاوز دعم القوى الغربية، وكذا التحديات القائمة من الناحية الجيوبوليتيكية والجيو اقتصادية والتي تمنع تحقيق الحلم.

الفرع الأول: سيناريو تحقيق انفصال دولة كردستان (قراءة في أدوار القوى الكبرى)

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، بدأ تطبيق المخططات الدولية المرسومة لمنطقة الشرق الأوسط، فكانت معاهدة سايكس بيكو عام 1916 هي الأولى، وأطلِق وعد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين عام 1917، ثم وُقعت معاهدة لوزان الدولية عام 1923.

ومعاهدة لوزان هي التي حسمت سياسياً وقانونياً المسألة الشرقية (تصفية وتوزيع تركة الإمبراطورية العثمانية)، وأثبتت المعادلة الدولية الجديدة -التي انبثقت عن مؤتمر للسلام عُقد آنذاك- أن الأكراد كانوا الخاسر الأول.

ومع مطلع الالفية الجديدة وصياغة مشروع الشرق الأوسط الكبير وسعي القوى الكبرى للسيطرة عليه، اتبعت الأخيرة سياسة التفتيت الناعم، لذلك كانت أمريكا والكيان الإسرائيلي وبعض حلفائهما الغربيين من المؤيدين لاستقلال إقليم كردستان العراق شريطة أن يكون الإقليم في خدمة مصالح هذه الأطراف في شتى الميادين السياسية والأمنية والاقتصادية. وهذا السيناريو يواجه تحديات كبيرة أيضاً باعتبار أن الإقليم وكما ذكرنا آنفاً يقع بين أربع دول (إيران وتركيا وسوريا والعراق) وهي لن تسمح بكل تأكيد بتخطي

حدودها وأجوائها لخدمة مصالح أمريكا وحلفائها لأنها ترفض أساساً استقلال الإقليم والاعتراف به رسمياً.

وما يعزز هذا الاعتقاد أيضاً هو احتمال رفض العديد من دول حلف شمال الأطلسي لاستقلال إقليم كردستان لأنها لا تريد أن تفرط بمصالحها مع تركيا العضو في "الناتو" والرافضة لاستقلال الإقليم.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تركيا تخشى أيضاً من مطالبة أكرادها بالانفصال في حال تحقق استقلال كردستان العراق، رغم الخلافات السياسية والأيديولوجية الموجودة في هذا المجال بين قيادة الإقليم وحزب العمال الكردستاني "ب.ك.ك" المعارض والمحظور من قبل أنقرة.

وهنا لابد من الإشارة كذلك إلى أن روسيا وهي دولة مهمة في رسم المعادلات الدولية ترفض أيضاً انفصال إقليم كردستان عن العراق لأنها تعتقد بأن ذلك سيجعلها في موقع الخاسر من الناحية الجيوسياسية، لأن كردستان ستدور في فلك واشنطن، وسوف تستغل الأخيرة أراضي كردستان لنشر قواعدها العسكرية والتجسسية. وعلاوة على ذلك، سوف تعزز أمريكا تأثيرها الأمني السلبي في عموم منطقة آسيا الوسطى وما وراء القوقاز.[1]

فمنذ نشأة إسرائيل وحتى عام 1990؛ ربما كانت الدولة العبرية هي الدولة الوحيدة التي كانت تساعد عملياً أكراد العراق للانسلاخ عن بغداد، من خلال التعاون مع مصطفى البارزاني والد الرئيس الحالي لكردستان العراق مسعود البارزاني.

---

[1] دون مؤلف، **انفصال كردستان: أي فرص؟**، http://orient-news.net/ar/news_show/140927/، بتاريخ: 2018/06/03.

لكن بعد حرب الخليج بدأت مشاريع وحسابات الغرب في التغير تجاه المسألة الكردية، فحصول التوافق الدولي في مجلس الأمنعام 1991 على إنشاء منطقة حظر جوي في شمال العراق وجنوبه فتح باب إنشاء منطقة حكم ذاتي كردي في الشمال، حيث تمّ لاحقاً الاعتراف بها في دستور العراق الاتحادي.

وهكذا أصبحت القضية الكردية من أولويات مراكز الأبحاث العالمية والإقليمية والمنظمات الإنسانية والحقوقية، كذلك سهّل الغربُ العمل الترويجي الذي تقوم به المنظمات الكردية المقيمة في بلاده والمُناصرة للنضال الكردي.

هناك رغبة من اللاعبَين الأساسيَين في المنطقة (أميركا وإسرائيل) في تحقيق هذا الهدف البعيد خدمةً للمصالح القومية الإسرائيلية، لا حُباً للشعب الكردي ذيالأغلبية المسلمة السنية، مع الأخذ بعين الاعتبار النفوذ القوي الذي يمارسه اللوبي اليهودي على السياسة الأميركية المتعلقة بالقضية الكردية.

إن نتائج حرب عام 1973 أجبرت الساسة الإسرائيليين على تبني إستراتيجية جديدة لحماية إسرائيل، لا تعتمد على السلاح التقليدي أو النووي فحسب بقدر ما تعتمد على تفكيك ثلاث دولة عربية (العراق، سوريا، مصر) على أسس عرقية وإثنية ودينية متضاربة. فلو كانت تل أبيب تهتم بالشعب الكردي لأسباب إنسانية فلماذا تجعل الشعب الفلسطيني يعاني الويلات؟

إن أول خطوة ناجحة للإستراتيجية الإسرائيلية الجديدة تتمثل في عملية احتلال العراق من قبل الأميركان عام 2003، وجعله بلداً تمزقه الانقسامات السياسية والطائفية والقومية والجغرافية، ولهذا يعتمد الساسة الإسرائيليون على الأكراد كحليف مستقبلي لهم.

إضافة إلى ذلك؛ يعتبر قسم مهم من الأكراد أن العلاقات الجيدة مع إسرائيل ستضمن لهم تأمين الدعم والحماية الأميركيةفي وجه المخاطر الإقليمية التي تهددهم. وهذا ما يحدث عملياً في الحالة السورية.

فمن منظور إسرائيل يعتبر استقلال كردستان العراق خطوة مهمة تجعل هذه المنطقة قاعدةً لخدمة مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية وحتى التجسسية، رغم وجود شرائح كبيرة من الشعب الكردي مترددة بشأن هذا التغلغل الإسرائيلي"

أميركيا، أثّرت سياسة الرئيس السابق باراك أوباما في الأوروبيين عبر محاولاته إيجاد حل سياسي للقضية الكردية، فجعلتهم يدركون البعد الدولي لهذه المسألة. ونتيجة لذلك بدأت الاتصالات السياسية الأوروبية مع أطراف متعددة من الجانب الكردي.

كذلك بدأت هذه الدول في فتح قنصليات بكردستان العراق للتواصل ومراقبة تطور الأمور عن كثب. إضافة إلى ذلك؛ فإن الفتور في العلاقات التركية الأوروبية ربما يؤثر إيجاباً على علاقات أوروبا بكردستان العراق. فهذه الدول تعرف جيداً أن العنصر الكردي هو ابن هذه المنطقة، ويمكنه أن يندمج ويتآلف بسهولة مع المجموعات المحلية.

ولهذا لا يُستبعد أن يُستخدم في مواجهة الظواهر المقلقة للغرب مثل الإرهاب والجماعات المتطرفة، التي لم تتردد في القيام بعمليات إرهابية على الأراضي الأوروبية في الفترة الأخيرة.

كما ساهم ظهور تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وأبعاده الدولية في عودة المسألة الكردية من جديد إلى ذروة الاهتمام العالمي، بحجة محاربة الإرهاب وتفاني قوات البشمركة وغيرها في تحقيق هذا الهدف، فأصبح الأكراد الحليف المخلص لأميركا على الأرض.

وفي واقع الأمر؛ حصل الأكراد على مساعدات مادية ودعم لوجستي واهتمام إعلامي وسلاح نوعي لم يكونوا يحلمون به لولا وجود داعش. فاستُخدمت قضية محاربة الإرهاب بشكل منهمج ودقيق لخدمة القضية الكردية.

كذلك تحاول روسيا بدورها استخدام القضية الكردية في إطار سعيها لاستعادة الدور الفاعل الذي كان يلعبه الاتحاد السوفياتي، عبر العودة من جديد إلى رقعة الشطرنج الدولية كقوة عالمية، ولتحصيل امتيازات إضافية غير تلك التي منحها لها النظام السوري، فتحاول موسكو مثلا تقييد الطموحات التركية وممارسة الضغوط عليها باستخدام حلفائها الأكراد.[1]

الفرع الثاني: سيناريو عدم اكتمال مشروع دولة كردستان (قراءة في التحديات وإمكانية تفكك الوضع القائم)

يشير تاريخ كردستان العراق والوضع الراهن إلى أن مستقبل دولة كردستان مستقلة ليس مضموناً، وأنها قد تواجه خطر الفشل، من خلال نظرة سريعة للخريطة المفترضة لإقليم كردستان العراق في حال انفصاله عن هذا البلد (انظر الملحق رقم02)، يمكن إدراك مدى الصعوبات والتحديات التي سيواجهها هذا الإقليم والتي قد تؤدي به إلى الانهيار على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية.

-التحديات الجغرافية والجيوسياسية

من المعلوم أن إقليم كردستان يقع من الناحية الجغرافية بين أربع دول كبيرة ومهمة في المنطقة هي إيران وتركيا وسوريا والعراق. وهذا يعني أن انفصال الإقليم في حال تحققه سيخلق مشاكل عديدة من الناحيتين الجغرافية والسياسية مع هذه الدول التي ترفض جميعها استقلال الإقليم لاعتبارات تتعلق بأمنها واستقرارها من جهة، ولإمكانية خلق توترات عرقية بين مكوناتها الاجتماعية والقومية والطائفية من جهة أخرى.

-التحديات الاقتصادية

[1] نفس المرجع السابق.

يعتمد إقليم كردستان العراق في تأمين الكثير من احتياجاته على الخارج خصوصاً دول الجوار لاسيّما تركيا، وفي حال انفصاله سيشكل هذا الاحتياج نقطة ضعف كبيرة قد تستغلها أنقرة للضغط على الإقليم وهذا من شأنه أن يضع مستقبل الإقليم في مهب الريح باعتبار أن الاقتصاد يشكل عصب الحياة لدى أي دولة تريد الحفاظ على تماسكها في مختلف المجالات.[1]

-التحديات القانونية:

لا توجد أي فقرة قانونية في دستور العراق الذي أُقر من قبل البرلمان في عام 2005 تتيح لإقليم كردستان الانفصال عن البلد، وهذا يشكل مانعاً سياسياً وقانونياً مهما أمام استقلال الإقليم لأنه سيخلق مشاكل كثيرة بين العراق والدول التي ستعترف بهذا الاستقلال في حال تحققه. إلى جانب ذلك من المحتمل جداً أن يطالب العرب السنّة في العراق بإقليم مماثل في حال انفصال إقليم كردستان، وهذا الأمر من شأنه أيضاً أن يهدد هوية ووحدة واستقرار البلد، وهو ما ترفضه الحكومة المركزية وعموم الشعب العراقي لاسيّما الشيعة في وسط وجنوب البلاد.[2]

تلك التحديات ستكون لها تداعياتها في افشال مشروع انفصال كردستان والتأسيس لدولة كردية مستقلة على جميع الأصعدة وهو ما سنوضحه فيما يلي:

-على صعيد النظام السياسي: سيكون النظام السياسي المستقبلي في كردستان امتداداً للنظام القائم، الذي يبدو نظرياً ديمقراطياً إنما من الناحية العملية يزداد استبدادًا. فـ"الحزب الديمقراطي الكردستاني" يعتبر نفسه الحاكم الشرعي لإقليم كردستان وذلك كونه الفائز في الحرب الأهلية مع "الاتحاد الوطني الكردستاني" بين عامي 1994 و1998. وبما أن

---

[1] صلاح حميد الجنابى و سعدى على غالب، مرجع سابق، ص10.

[2] دون مؤلف، **تداعيات انفصال كردستان عن العراق**،http://alwaght.com/ar/News/105031 ، بتاريخ: 2018/06/03

مسعود برزاني وحزبه يعتبران أنفسهما مالكي كردستان العراق، فهما لا يقبلان بالديمقراطية إلا ضمن الحدود التي تخدم مصالحهما. وبالفعل، لقد مالا إلى قمع الديمقراطية حين طرحت تهديداً على مصالحهم، فعلى سبيل المثال، طرد "الحزب الديمقراطي الكردستاني" رئيس مجلس النواب في 10 كانون الأول 2015 عندما حاول البرلمان تعديل قانون الرئاسة لإجراء انتخابات رئاسية عادلة، فثمة احتمال كبير بأن يتمثل الهدف من مطالبة كردستان بالاستقلال بترسيخ السلطة في شخص واحد وحزب واحد وجماعة مهيمنة واحدة .وقد يمهد ذلك لسيطرة نظام استبدادي وغير ديمقراطي. وعوضاً عن بناء دولة ومؤسسات، عمل "الحزب الديمقراطي الكردستاني" على تعزيز هيمنته وقام بترهيب أي فرد أو جماعة يخالفه الرأي أو ينتقد سلطته.

-**على صعيد الأمن:** من الجدير بالذكر أن القوات العسكرية الكردية غير موحدة ولا تنضوي تحت راية مؤسسة، وتنقسم بين الحزب الديمقراطي الكردستاني" و"الاتحاد الوطني الكردستاني" منذ قيام "حكومة إقليم كردستان. ويتولى كل من الحزبين قيادة قوات البيشمركة وقوات أمنية خاصة به، كما يملك الزعيمان السياسيان للحزبين حراسًا شخصيين وقوات خاصة.

وتُعتبر الطبيعة المفككة للقوات الأمنية تهديدًا للتعايش بسلام. ولطالما برز احتمال كبير باستخدام "الحزب الديمقراطي الكردستاني" و"الاتحاد الوطني الكردستاني" قواتهما الأمنية المنفصلة في صراع داخلي، كما حصل سابقًا[1].

كما ستعاني قوات البشمركة لإبقاء كردستان مستقلة بمنأى عن التهديدات الخارجية، لا سيما من الدول المجاورة .فتركيا وإيران والعراق وسوريا أقوى عسكرياً واقتصادياً من كردستان، فضلاً عن أن غياب الوحدة ونقص الأسلحة والتدريب والتمويل

[1] دون مؤلف، **انفصال كردستان: أي فرص؟**، http://orient-news.net/ar/news_show/140927/، بتاريخ: 2018/06/03.

للقوات الكردية قد يؤدي إلى انهيارها، ما يجعلها عديمة الفائدة. ويتمثل مصدر قلق آخر في احتمال تفاقم الثغرات الأمنية القائمة أساساً بسبب التحديات الجغرافية والقيود المفروضة على قدرات البيشمركة الواردة أعلاه .

وقد تسعى الميليشيات إلى سدّ الثغرات الأمنية الآخذة في الاتساع، ما يطرح تهديداً أمام "حكومة إقليم كردستان" والدول المجاورة.

-على صعيد الاقتصاد

يعاني إقليم كردستان العراق اليوم من أزمة اقتصادية عميقة قد يفاقمها وجود كيان دولة، فـ"الحزب الديمقراطي الكردستاني" زعم أن بيع النفط وتأسيس اقتصاد مستقل عن بغداد سيضع كردستان على خارطة الطاقة العالمية، ما يسهّل استقلالها ويجعل اقتصادها مزدهراً.

لكن لسوء الحظ، باءت سياسة الاستقلال الاقتصادي بالفشل حتى الآن. ومنذ أن خفضت بغداد حصة "حكومة إقليم كردستان" في الموازنة الاتحادية في شباط 2014، واجهت هذه الأخيرة أزمةً اقتصادية شديدة. وبحسب وزير الموارد المعدنية الطبيعية الكردي أشتي هورامي، تناهز ديون "حكومة إقليم كردستان" الإجمالية 20 مليار دولار.

كما تشير اكتشافات حديثة إلى أن إقليم كردستان العراق لا يملك احتياطيات لنفطية كبيرة كما زعم سابقًا. وحالياً، تُنتج كردستان وكركوك معًا نحو 700 ألف برميل في اليوم، وخلال السنوات القليلة الماضية، خفض عدد من الشركات النفطية، بما فيها "إكسون موبيل" و"شفرون"، عدد المناطق الاستكشافية في كردستان. وفي حين أشارت معظم التصريحات الرسمية إلى مستويات إنتاج منخفضة، أشارت بعضها إلى أن عمليات الانسحاب هذه ذات اعتبارات سياسية أكثر منها أمنية.

ونظراً لأن اقتصاد إقليم كردستان يعتمد اعتماداً كبيراً على النفط، فمن غير المحتمل أن يبقى صامداً على المدى الطويل، فخلال السنوات الخمس والعشرين الفائتة، عجزت السلطات الكردية عن بناء اقتصاد محلي قوي قادر على تأمين أساس متين لبناء

دولة مستقلة. وفي الواقع، عملت على تدمير الاقتصاد التقليدي لصالح النفط وشجعت الاستهلاكية داخل المجتمع الكردي.

ويواجه اقتصاد "حكومة إقليم كردستان" مشاكل هيكلية ترتبط بالفساد وانعدام الشفافية واحتكار الأسواق والتدخل المفرط في الشؤون الحكومية من قبل زعماء الأحزاب لصالح شركات أو أشخاص نافذين مرتبطين بالحزب[1].

وقد ساهمت هذه المشاكل في انتشار الظلم بطريقتين. أولاً، أسفرت عن بروز أقلية ثرية تتمتع بعلاقات وثيقة مع الأحزاب الحاكمة، في حين بقيت غالبية الشعب فقيرة. ثانياً، ظهرت فوارق جغرافية كبيرة أثبتها التفاوت الكبير بين المدن والمناطق الريفية.

-من الناحية الجيوسياسية

جغرافياً، من شأن دولة كردستان مستقلة ألا تملك منفذًا بحريًا وأن تكون محاطة بالكامل من دول مجاورة لا تدعمها بالكامل. وبالتالي، فإن الموقع الجغرافي وانعدام الاكتفاء الذاتي قد يجعلان "حكومة إقليم كردستان" تخسر سيادتها الوطنية أو يؤديان إلى رضوخها لإحدى الدول المجاورة - لا سيما تركيا أو إيران. وفي حال رضخت الحكومة، ستعاني دولة كردستان من تدخلات متكررة قد تزعزع استقرارها. وبالفعل، قد تصبح دولة كردستان المستقلة مسرحًا شائعًا للصراعات الإقليمية[2].

هذه الأسباب وغيرها تجعل المراقب يجزم بأن استقلال إقليم كردستان عن العراق لن يكتب له النجاح، ومن الأفضل لقيادة الإقليم أن تعيد النظر في حساباتها قبل الإقدام على مثل هذه الخطوة التي تهدد كيان الإقليم برمته وتضعه أمام مستقبل مجهول في كافة النواحي الأمنية والسياسية والاقتصادية، خصوصاً وأن الأوضاع التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط لا تسمح أبداً بمثل هذا التغيير لأنه سيعرض أمنها واستقرارها لمزيد من

---

[1] نفس المرجع السابق.

[2] المرجع السابق.

المخاطر التي نجمت أساساً عن انتشار ظاهرة الإرهاب والتطرف في عموم المنطقة إلى جانب تدخل القوى الخارجية لاسيّما أمريكا في شؤونها.

الفرع الثالث: سيناريو الحفاظ على الوضع القائم: قراءة في تعزيزات بقاء إقليم كردستان(العراق وتحديات التكامل)

تتجاذب المجتمع الكردي قناعتان: الأولى منشؤها المحيط الذي تغيب عنه الدولة المركزية، والثانية في المحيط الذي لا تزال فيه دولة مركزية ويتأثر بأدائها السياسي.

تقوم القناعة الأولى على فكرة الاستقلال، والثانية على أن المواطنة في دولة الحكومة المركزية أكثر ضمانة لمستقبل الأكراد من مغامرة إنشاء كيان سياسي جديد، ستقع قواه السياسية بالضرورة تحت تأثير القوى الخارجية، وتزج بمجتمعه في صراعات ليس لها نهاية، وربما في حروب أهلية.

إن الكيان السياسي في كردستان العراق ثنائي الدلالة؛ فهو -إلى جانب كونه تحقيقا لهدف قومي قديم- يعاني من هشاشة نظامه الاقتصادي والسياسي، وبقائه -بعد ربع قرن على نشوئه- منشطراً على امتداد صدع المصالح الإقليمية. وهي كلها قنابل موقوتة تتحكم القوى الخارجية في ساعتها الزمنية، ولا تبعث على الاطمئنان في المدى المتوسط والبعيد وربما القريب أيضاً.

واستنتج السياسيون الكرد بأنّ الأزمة المتفشيّة في الساحة السياسية العراقية هي فرصة للانتفاع منها ولرفع سقف مطالبهم والدعوة للاستقلال، وفي الوقت نفسه يعلمون بأنّ الاستقلال لا يمكن تحقيقه من الناحية الجيوبوليتيكية، وأنّ المشكلات الراهنة تزيد من تكاليفه. وبعبارةٍ أخرى هنالك جانبان حيويان لإقليم كردستان: الأول: تحقيق مكانة دولية من خلال الترويج للثقافة الكردية، والتأكيد على قيم الشعب الكردي. والآخر: الحصول على مزيد من الامتيازات من الحكومة المركزية العراقية وفتح المزيد من أبواب التفاوض

والحوار مع دول الجوار (إيران وتركيا) حول قضايا حدودية وامتيازات أخرى؛ وهنا يجب أن نتذكّر بأنّ" *صالح مسلم* "من القياديين لدى المكوّن الكردي في سوريا حذّر قبل مدة بأنّ استقلال كردستان ليس منطقياً؛ لأنّه يؤدي إلى اصطفافات بين الشعوب والحكومات.

ففي الوقت الراهن، نجد الاقتصاد السياسي هو المفهوم المهمين على السلوك السياسي بمعنى أن في القضية جانب جيو- اقتصاد (أكثر من أن يكون (جيو-سياسي). وفيما يتعلّق بالجانب الجيو-سياسي فإنّ حكومة إقليم كردستان تعلم بأنّها محاطة بجيرانها، وليس لها منفذ مناسب للتواصل مع العالم، ولذلك تسعى لكسب مزيد من الامتيازات.

-أثر الجوانب الاقتصادية على رؤية إقليم كردستان للعراق

مع بدء برنامج (النفط مقابل الغذاء) في العراق إبّان التسعينيات استطاع اقليم كردستان أن يحصل على صلاحيات عامّة وكثيرة، وتمّت بعض المحادثات بين كردستان وبغداد خلال السنوات الفاصلة بين (1991) و(1996)، وحصلت كردستان خلال هذه المحادثات على قدرٍ كبير من الاستقلال المالي والحكم الذاتي. وفي الوقت الذي كان جزء كبير من العراق يعاني من أزمات اقتصادية ومشكلات دولية استطاع إقليم كردستان أن يخلّص نفسه من الأزمة التي فرضها عليه حزب البعث في العراق؛ فلذلك تعلم حكومة إقليم كردستان أن بقاءها ضمن الحكومة الفدرالية العراقية أكثر نفعاً لها، ولكنّها ما تزال تظنّ بأنّ ضمان بقائها واستمرارها مرتبط بمطالبتها بمزيد من الامتيازات لتقلل من تكاليفها الجيواقتصادية؛ ومن هنا يتّضح سبب تأكيدها الدائم على حصّةٍ أكبر من عائدات بيع النفط العراقي فضلاً عن ضمّ مناطق جديدة مثل كركوك إلى إقليم كردستان.

أثبتت الحكومة العراقية عدم كفاءتها طوال الحرب مع داعش، واستغلّ إقليم كردستان هذه الفرصة لممارسة ضغط أكبر على الحكومة المركزية، فالإقليم يعلم جيّداً بإمكانيات الحكومة المركزية العراقية، ولكن هذا ليس بمعنى عدم إدراك الموقع الهَش الذي يتصف به إقليم كردستان؛ الأمر الذي يدعو كردستان إلى بذل مزيد من الجهود لتدارك هذه الهشاشة ومعالجتها، وللحصول على الامتيازات من الحكومة المركزية ودول الجوار، ومن ثمّ العودة إلى الحالة الاعتيادية؛ وإنْ لم يتحقق ذلك فإنّ الإقليم قد دخل في لعبة تكون نتيجتها الخسارة المتبادلة ويصعب التنبؤ بتكاليفها الاقتصادية والأمنية[1].

[1] دون مؤلف، **انفصال كردستان: أي فرص؟**، http://orient-news.net/ar/news_show/140927/، بتاريخ: 2018/06/03.

خلاصة واستنتاجات:

مما سبق، يمكن التوصل الى جملة النقاط التالية:

1- رغم التطورات المهمة في العلاقات الأميركية- الكردية والأوروبية- الكردية في الفترة الأخيرة، فإن واشنطن ومعظم عواصم الاتحاد الأوروبي ستضع في حساباتها -لأسباب جيو-استراتيجية واقتصادية- مواقفَ الدول الإقليمية التي تشكل فيها القضية الكردية معضلةً سياسية وجغرافية، مثل تركيا وإيران.

2- الحكومة المحلية في كردستان العراق تدرك جيداً أنها إذا أرادت أن تصدّر نفطها وتستورد، وتصدّر المنتجات التجارية والزراعية، وتضمن حرية تنقّل مواطنيها، وتكونَ على صلة مباشرة مع العالم الخارجي؛ فلابد لها من أن تراعي بعض "متطلبات" دول الجوار لنجاح أجندتها الوطنية.

وهنا تكمن المعضلة في الاختيار بين منطقة حكم ذاتي قوية ومفتوحة الحدود ودولة مقيدة؛ لذلك فإن عامل الجغرافيا السياسية يُعدّ من أهم المقومات الجيوستراتيجية التي يُعتمد عليها في تقويم وتقييم قوة الدولة، بسبب تأثيره القوي والواضح على وضع كيان الدولة الحالي ومستقبله وعلى سياستها الخارجية كذلك.

وباختصار؛ كانت القضية الكردية على امتداد السنين تتأثر بالصراعات والسياسة الدولية الشرق أوسطية. لقد كان الثابت الوحيد في توجهات اللاعبين الدوليين والإقليميين -على تباين سياساتهم تجاه المسألة الكردية واعتماد كل طرف هذا الفريق الكردي أو ذاك حليفا له- هو إطالة المشكلة الكردية واستغلالها والاستثمار فيها عوضاً عن إيجاد حل لها.

3- إن إحباط الحلم القومي للأكراد بإقامة دولتهم يعود لأسباب عديدة منها:

أولاً: طبيعة الجغرافيا السياسية للأراضي الكردية التي تتميز بفقدانها العمق الإستراتيجي، الذي يسمح للأكراد بالمناورة على مستوى دولي لتعزيز موقفهم عالمياً، فغياب الاتصال المباشر مع العالم الخارجي، وفقدان الممر المائي البحري نحو الخليج والمتوسط والبحر الأسود، تبقى من أهم نقاط ضعف المشروع الكردي، لكون المناطق الكردية تتسم بجغرافية صعبة، وزيادة على ذلك فهي محصورة بين ثلاث قوميات مختلفة (عرب وأتراك وإيرانيين).

ثانيا: إن اكتشاف النفط في منطقة الشرق الأوسط أثّر على مسيرة ومستقبل المنطقة، الأمر الذي جعل القوى العالمية (بريطانيا وفرنسا) تركز على مصالحها الاقتصادية، ولو كان ذلك على حساب كرامة شعوب المنطقة، فاستُخدمت المؤتمرات والمعاهدات الدولية للقضاء على أي محاولة تضر بالمصالح الغربية، ومنها منع إنشاء دولة كردية.

ثالثاً: كانت هناك رغبة أوروبية قوية في المحافظة على دولة تركيا لكن مع بقائها مقزّمة الحجم، لكي تبقى عقبة أمام طموحات روسيا في السيطرة على مضائق الدردنيل والبوسفور.

رابعاً: إن عامل انقسام الأكراد والصراع الداخلي في البيت الكردي لعب دورا سلبياً في عملية النضال الكردي ودفع القضية الكردية إلى الأمام. وقد استمرت حالة اللامبالاة الدولية تجاه الأكراد حتى تاريخ انحلال الاتحاد السوفياتي، رغم حالات الاضطهاد ومحاولات خنق الهوية الكردية من قبل دول إقليمية.

4- لابد من إيجاد حل سلمي للمسألة الكردية بمساهمة الدول الإقليمية المعنية بالأمر، والبدء في حوار فعال وجدي عبر مشاركة ساسة الأكراد والعرب والأتراك والإيرانيين الوطنين، بعيداً عن التطرف القومي والديني الخاص بكل طرف. وذلك لكيلا يبقى أبناء الشعب الكردي محلّ استغلال بأيدي الدول الغربية التي تريد الحفاظ على مصالحها في الشرق الأوسط.

فالشعب الكردي هو أقرب للشعوب العربية والتركية والإيرانية منه للشعوب الغربية، وإن التجاهل المستمرّ لمصير القضية الكردية -من قبل الدول المجاورة والمعنية بالأمر- سيُبقي الباب مفتوحاً أمام تدخل قوى دولية وإقليمية غير إسلامية في شؤون دول المنطقة باسم المسألة الكردية.

الخـــــاتمة

من خلال دراستنا لموضوع الحدود الدولية وتداعياتها على العلاقات الدولية، نجد بأنها شهدت العديد من التغيرات حيث أولت مختلف الدراسات أهمية بالغة لها لدورها في ترسيم حدود الدولة وتعليمها تجنبا لأي محاولات للتوتر والتوسع والنزاع، وفي هذا الإطار تم معالجة كرونولوجيا تأسيس دولة كردستان-العراق وإبراز مقوماتها من الناحية الجيوبوليتيكية بالاستعانة بأهم النظريات الجيوبوليتيكية، ونقول أن هذا الاقليم قد مر بفترات عصيبة في السنوات الأولى من الإستقلال وهذا راجع بالأساس إلى الظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي خلفها المستعمر بالدرجة الأولى ونمط اللامركزية المعتمد على الإقليم (الحكم المحلي: استقلال في الشّأن الداخلي مع تبعية في الشؤون الخارجية للعراق كدولة فدرالية) وإستمرت المعاناة مع رحلة البحث عن السبل الكفيلة لإرساء الهوية الكردية ضمن محاولات حثيثة للانفصال عن العراق الذي لا يزال يعمل على طمس الهوية الكردية ومنع كل محاولات الانفصال لما للإقليم من مزايا استراتيجية.

واستمر الحال على ما هو عليه إلا غاية الاستفتاء على الانفصال في سبتمبر 2017 والذي شكل تهديدا مباشرا مس مصالح كل دول الجوار من ايران، تركيا، العراق، سوريا، العراق والذي لأول مرة تتفق كل تلك الدول حول قرار دحض كل محاولات الانفصال ملا لها من آثار وتداعيات على المنطقة أجمع.

وتوصلت الدراسة الى جملة النقاط التالية:

أولا- تعد الحدود بين الدول من الظواهر السياسية والقانونية المتفق عليها بين دولتين او اكثر والغاية من ذلك الاتفاق هو "تحديد سلطة وسيادة قوانين كل دولة بالنسبة للدول التي تجاورها " ويمكن تحديد هذا المفهوم بأنه النقطة التي تبدأ منها وتنتهي عندها سلطة وملكية وقوانين دولة ما بالنسبة لجيرانها من الدول الاخرى... من هذا المنطلق يتخذ المفهوم القانوني والسياسي للحدود أهمية كبيرة، ومن اجل هذا وضعت الدول العديد من المعاهدات والاتفاقيات من أجل سلامة حدودها وتعيش بعض الدول وضعا ليس

بالطبيعي في مجريات الحياة الدولية الاعتيادية، عند ذاك لابد من تفعيل الاتفاقات والمعاهدات الدولية المتفق عليها بين مختلف الدول تفاديا من الوقوع في بعض الخلافات الحدودية الحدودية ولا بد ان تراعي تلك الدول المصالح المتبادلة بينها في الجانب الأمني والاقتصادي، وان نصل الى حدود يطلق عليها في المصطلح السياسي "الحدود الآمنة والبريئة " ونعني بذلك قيام الملاحة التجارية او المشروعة غير المرتبطة بعمليات التهريب ومنع التسلل المعادي المرتبط بالعمليات الارهابية، ووضع المفاهيم العسكرية والدفاعية الخاصة والمشتركة التي تضمن سلامة حدود البلاد وتصونه من الاعتداءات بالاضافة الى تفعيل الجانب الاقتصادي الذي يمكن ان يثمر في الاستقرار بين الدول خاصة إذا كانت هناك حدود آمنة تكون سببا في عمليات التبادل التجاري والسياحي بينها، لكن الذي يحدث عمليا في الجانب.

ثانيا- الجيوبوليتيكا هي علم علاقة الأرض بالعمليات السياسية، وأن موضوعها يقوم على قاعدة جغرافية عريضة ولا سيما على الجغرافيا السياسية، فهي النظرية التي تبحث في قوة الدولة بالنسبة للأرض، أو هي العلم الذي يبحث في المنظمات السياسية للمجال الأرضي وتكوينها، لذك فهي فن العمل السياسي للدولة في كفاحها المميت من أجل حصولها عمى مجالها الحيوي.

ثالثا-تعود إشكالية تحديد حدود إقليم كردستان-العراق وضبطها الى الصعوبات التالية:

ان تحديد الحدود الشرقية والشمالية، والشمالية الغربية سهل لأنها تتماشى مع الحدود الدولية لـ (ايران وتركيا، سوريا) المجاورة لاقليم كوردستان العراق، الا أن عملية تحديد حدوده الجنوبية والجنوبية الغربية تواجه جملة من الصعوبات ويعود ذلك الى:

1- عدم تأسيس- وعبر المراحل التاريخية المختلفة- دولة كوردية على كامل ارض كوردستان او على كامل ارض كوردستان العراق.

2- باستثناء منطقة كوردستان للحكم الذاتي التي تشكلت وحددت من قبل الحكومة العراقية عام 1974م، والتي لم تشمل اقليم كوردستان العراق بكامله، لم تتكون وحدات ادارية ذات مضامين سياسية على ارض كوردستان العراق.

3- تعرضت كوردستان العراق الى سياسية التغيير الاثنوغرافي منذ الفترات التاريخية المتعاقبة واتسعت هذه الحملة في العقود الاخيرة والمتمثلة بترحيل الكورد من مناطقهم ولا سيما تلك التي لها اهمية استراتيجية كمنطقة كركوك، خانقين، الموصل وغيرها.

4- عدم اعتبار بعض المجموعات الاثنوغرافية الكوردية ضمن الكورد كالايزيدية والشبك واللور وغيرهم، لاسباب سياسية من قبل الجهات الرسمية العراقية، كذلك من قبل بعض الباحثين.

5- قلة المعلومات وندرة الاحصاءات عن كوردستان العراق وحجبها في حالة وجودها وذلك بسبب السياسة العنصرية التي مارست بحق الكورد وكوردستان وعدم السماح بنشر الكتب والدراسات العلمية الدقيقة عن جغرافية وتاريخ كوردستان.

6- أن العديد من الباحثين حددوا منطقة كوردستان العراق عن طريق تحديدهم للمناطق التي يسكنها الكورد ضمن الوحدات الادارية (الالوية والاقضية.. الخ)، التي تعرضت الى تغييرات كبيرة جراء اعادة النظر في حدود الوحدات الادارية منذ تكوين الدولة العراقية، حيث دمجت او فصلت بعض الوحدات الادارية عن بعضها.

رابعا- تتسم علاقات إقليم كردستان-العراق بدول الجوار بالتفاوت في نمط العلاقة بين التعاون حينا والتوتر حينا آخر والسعي للتوسع والسيطرة مرة أخرى، فنمط العلاقات تحكمه المتغيرات الحاصلة في البيئة السياسية والإقليمية والدولية وفي سياسة الإقليم ذاته، دون أن ننس تأثير القوى الكبرى(أمريكا، اسرائيل، اوربا و روسيا) في تحريك العلاقات وتأجيجها بما يخدم مصالحها في المنطقة.

خامسا- تكمن المعضلة في التأسيس لدولة كردية في الاختيار بين منطقة حكم ذاتي قوية ومفتوحة الحدود ودولة مقيدة؛ لذلك فإن عامل الجغرافيا السياسية يُعدّ من أهم المقومات الجيوستراتيجية التي يُعتمد عليها في تقويم وتقييم قوة الدولة، بسبب تأثيره القوي والواضح على وضع كيان الدولة الحالي ومستقبله وعلى سياستها الخارجية كذلك.

سادسا- لابد من إيجاد حل سلمي للمسألة الكردية بمساهمة الدول الإقليمية المعنية بالأمر، والبدء في حوار فعال وجدي عبر مشاركة ساسة الأكراد والعرب والأتراك والإيرانيين الوطنين، بعيداً عن التطرف القومي والديني الخاص بكل طرف. وذلك لكيلا يبقى أبناء الشعب الكردي محلّ استغلال بأيدي الدول الغريبة التي تريد الحفاظ على مصالحها في الشرق الأوسط.

فالشعب الكردي هو أقرب للشعوب العربية والتركية والإيرانية منه للشعوب الغربية، وإن التجاهل المستمرّ لمصير القضية الكردية -من قبل الدول المجاورة والمعنية بالأمر- سيُبقي الباب مفتوحاً أمام تدخل قوى دولية وإقليمية غير إسلامية في شؤون دول المنطقة باسم المسألة الكردية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

أ - الكتب:

1) أتكنسون، كلاوس ديفيد. الجغرافيا السياسية في مئة عام: التطور الجيوبوليتيكي العالمي. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010.

2) اسكندري، أحمد. القانون الدولي العام المجال الوطني. الجزائر: مطبعة الكاهنة، 1998.

3) الجنابى ، صلاح حميد. و غالب، سعدى. على جغرافية العراق الاقليمية، العراق: دار الكتب للطباعة والنشر 1992.

4) خليل، حسين. الجغرافيا السياسية: دراسة الأقاليم البرية والبحرية والدول وأثر النظام العالمي في متغيراتها. بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009.

5) الديب، محمد محمود ابراهيم. الجغرافية السياسية. مصر: مكتبة الانجلو المصرية، 1976.

1) رياض، محمد. الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا. مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012.

2) السرياني، محمد محمود. الحدود الدولية في الوطن العربي: نشأتها وتطورها مشكلاتها. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001.

3) سليمان، حسين عبد الرحمان. الحدود الدولية والمياه الاقليمية مفهومها والقواعد المنظمة لها. أبو ظبي: مركز الدراسات والبحوث، 2009.

6) الجنابى، صلاح حميد و سعدى، على غالب. جغرافية العراق الاقليمية، العراق: دار الكتب للطباعة والنشر 1992.

4) الظاهر، نعيم. الجغرافيا السياسية: المعاصرة في ظل نظام دولي جديد. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع د.س.ن.

5) عبد الكريم، أحمد. الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاستراتيجية. الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.

6) صافي، عدنان. الجيوبوليتيكا: الجغرافيا السياسية من النشأة الى الحداثة عمان: المركز الكتاب الاكاديمي، 2010.

7) السيد، عرفة محمد. الأهمية الأمنية للحدود الدولية. الرياض: أكادمية نايف للعلوم الأمنية، 1999.

8) مناصر، علي. الجغرافيا الطبيعية والبشرية. فلسطين: مركز المناهج لوزارة التربية والتعليم العالي، 2015.

9) سعد الله، عمر. القانون الدولي للحدود. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

10) سعد الله، عمر. الحدود الدولية: النظرية والتطبيق. الجزائر: دار هومة، 2007.

11) فتح الله، سفين. جلال دراسات جيوبوليتيكية. كردستان: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2013.

12) حمة، فؤاد وحور، رشيد فؤاد. الجيوليتيكس المعاصرة تحليل منهج سلوك. كردستان: مديرية الطبع والنشر السليمانية، 2012.

13) دوفاي، الكسندر. الجغرافيا السياسية: "جيوبوليتيك ". لبنان: عويدات للنشر والطباعة، د.س.ن.

14) السماك، محمد أزهر. الجغرافيا السياسية "بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013.

7) محمد، خليل اسماعيل. اقليم كوردستان العراق :دراسات في التكوين القومي للسكان. العراق: دس ن.

15) مفيد محمد، شهاب. الجوانب القانونية لتسوية نزاعات الحدودية. القاهرة: دار النهضة العربية، 1994.

ب-المجلات :

1) خالد، خالد يونس. "القضية الكردية في المعادلة الدولية ودورها في مستقبل الشرق الأوسط". مجلة سردم العربي، العدد 4، (2004).

ج-المواقع الالكترونية:

1) الغدادي، تغريد رامز هاشم محسن. "مفهوم الحدود كظاهرة سياسية بابل". أطلع عليه بتاريخ 11 جانفي، 2018، http ://www.uobylon.edu.ig.

2) عماد، ايمان. "لماذا وضعت الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية". أطلع عليه بتاريخ 05 جوان، 2018، http ://www.limaza.com.

3)العفيفي، فتحي. "مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية". أطلع عليه بتاريخ 10 جانفي، 2018، http ://bouzidyabaimaktoobblonge.com.

4)وادي، عبد الحكيم سليمان. "الدولة وأنواع الحدود". أطلع عليه بتاريخ 10 ماي، 2018،

5) http ://www.rachelcentre.ps.news.

6)السديري، سارة فهد عبد الله. "مشكلة الحدود السعودية اليمنية". أطلع عليه بتاريخ 28 جانفي، 2018، http ://bouzidyahaimaklooblag.com.

7) خالد محمد ويس، إقليم كردستان، أطلع عليه بتاريخ 2018/06/01. cabinet.gov.krd/a/d.aspx?a=3998&l=14، :

8) موقع حكومة كردستان، على الرابط الالكتروني:،أطلع عليه بتاريخ: 01 جوان،2018:

http://www.gov.krd/p/p.aspx?l=14&s =030000&r =26&p=366.

9) فؤاد حمه خورشيد، جيوبولتيكية تقسيم كوردستان، أطلع عليه بتاريخ 01 جوان 2018. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=361483،

10) دون مؤلف، مقومات إقليم كردستان العراق، أطلع عليه بتاريخ: 01 جوان، 2018 http://www.kdp.info/p/p.aspx?p=29&l=14&s=000000&r=38 تاريخ التصفح: 2018/06/01.

11) موقع حكومة كردستان، مقومات الإقليم، أطلع عليه بتاريخ 02 جوان 2018.http://www.gov.krd/p/p.aspx?l=14&s=020000&p=252،.

12) فؤاد حمه خورشيد، الانحدار الجيوبوليتيكي لسكان اقليم كوردستان،أطلع عليه بتاريخ: 02 جوان ، 2018.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=367278،

13) دون مؤلف، مقومات كردستان جيوبوليتيكيا. بتاريخ 02 جوان. 2018. http://www.arabgeographers.net/vb/threads/arab3780

14) حكومة كردستان، نظام الحكم،أطلع عليه بتاريخ 02 جوان، 2018، http://www.gov.krd/p/p.aspx?l=14&s=030000&r=366&p=261

15) دون مؤلف، استفتاء انفصال إقليم كردستان، أطلع عليه بتاريخ 02 جوان، 2018.

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events

16) ابراهيم شريف، الموقع الجغرافي للعراق واثره في تاريخه العام حتى الفتح الاسلامي، أطلع عليه بتاريخ عليه 02 جوان، 2018، http://www.arabgeographers.net/vb/threads/arab3780

17) عارف العبيد، مستقبل علاقة إقليم كردستان بالحكومة العراقية، أطلع عليه بتاريخ 03 جوان، 2018.

http://www.bayancenter.org/2017/10/3760

18) دون مؤلف، تركيا وكردستان، أطلع عليه 03 جوان 2018.

https://www.turkpress.co/node/27940

19) انج علاء الدين، تركيا وإقليم شمال العراق، ترجمة: ترك برس، أطلع عليه بتاريخ، 03 جوان 2018،
http://www.rudaw.net/arabic/business/030120181
20) إبراهيم الجلبي، تركيا وكردستان: التقارب الحذر، أطلع عليه بتاريخ، 03 جوان 2018،
https://www.noonpost.org/author/9587،
21) باسم دباغ، تركيا وكردستان العراق: مصالح أبعد من خشية الانفصال، أطلع عليه بتاريخ، 03 جوان 2018،
www.alaraby.co.uk/politics
22) رانج علاء الدين، لماذا ينشط التحالف بين تركيا وحكومة كردستان في الوقت الحالي. أطلع عليه بتاريخ، 03 جوان 2018،
https://www.turkpress.co/node/27940
23) دون مؤلف، السياسة الخارجية التركية تجاه كردستان، أطلع عليه بتاريخ، 02 جوان 2018،
http://aljaml.com/node/12752
24) دون مؤلف، تداعيات انفصال كردستان على ايران، أطلع عليه بتاريخ، 03 جوان 2018،
http://www.aljazeera.net/
25) دون مؤلف، تداعيات انفصال كردستان على ايران، أطلع عليه بتاريخ، 03 جوان 2018،
http://www.aljazeera.net/
26) عماد آبشناس، طهران والقضية الكوردية، أطلع عليه بتاريخ، 03 جوان 2018،http://alwaght.com/ar/News
27) دون مؤلف، أكراد سوريا، http://www.aljazeera.net، بتاريخ: 2018/06/03.

28) ربيع الحافظ، اكراد سوريا، http://www.aljazeera.net بتاريخ: 2018/06/03.

29) دون مؤلف، رسالة كردستان لاكراد سوريا، أطلع عليه بتاريخ، 03 جوان 2018، http://www.aljazeera.net

30) دون مؤلف، انفصال كردستان: أي فرص؟، أطلع عليه بتاريخ، 03 جوان 2018، http://orient-news.net/ar/news_show/140927/

31) صلاح حميد الجنابى و سعدى على غالب، مرجع سابق.دون مؤلف، تداعيات انفصال كردستان عن العراق، أطلع عليه بتاريخ، 03 جوان 2018، http://alwaght.com/ar/News/105031

هـ - الرسائل الجامعية:

1) جزا توفق طالب، اقليم كوردستان العراق :دراسة في الجغرافية السياسية،اطروحة دكتوراه (منشورة) مقدمة الى كلية العلوم الانسانية، (العراق: جامعة السليمانية، 2004).

ثانيا: باللغة الأجنبية:

A- Internet Resources:

1) Border, Natural. http://enwikpediaorg06.06.

2) Buchner, Georg. "geopoliitics new world encylopedie " 20/05/2018 www.newworldencylopedia.org.geoplitics.

3) La coste, yves. "la geoplitique: une histoire contrastée" http://journals.openedition.org/histoire.cnrs/8082.

International law.and geopolitics : "Orakhaelashv, Alexander. (4

http://combridge.org. "Object conflicting légitimaires

الملاحق

الملحق رقم 01: خريطة كردستان

المصدر: د.م، خريطة كردستان، أطلع عليه بتاريخ 10 مارس 2018،

www.ahewar.org

الفـــــــهرس

الفهرس:

العنوان الصفحة

مقدمة 07

الفصل الأول: الحدود الدولية: المفهوم وبدايات الاهتمام..... 15.

المبحث الأول: الحدود الدولية: نطاق المفهوم ودلالاته..... 15.

المطلب الأول: تعريف الحدود الدولية وبدايات الاهتمام..... 15.

الفرع الأول: الحدود الدولية كظاهرة سياسية.....16.

الفرع الثاني: الحدود الدولية كظاهرة قانونية..... 18.

الفرع الثالث: المسار التاريخي لتشكل الحدود الدولية..... 19.

المطلب الثاني: خصائص وأهمية الحدود الدولية..... 20.

الفرع الأول: خصائص وسمات الحدود الدولية..... 20.

الفرع الثاني: أهمية الحدود الدولية (في الحياة السياسية، العلاقات الدولية،)..... 22.

المطلب الثالث: تصنيفات الحدود الدولية(أنواعها)..... 23.

الفرع الأول: الحدود الطبيعية..... 23.

الفرع الثاني: الحدود الصناعية.....24.

الفرع الثالث: الحدود الناشئة عن سياسات التوسع(الحدود المتحركة).....25.

المبحث الثاني: الأطر النظرية لمسألة الحدود الدولية.....25.

المطلب الأول: أهم النظريات المفسرة للحدود الدولية.....25.

الفرع الأول: نظرية الحدود الطبيعية.....25.

الفرع الثاني: نظرية الحدود الاستراتيجية.....26.

الفرع الثالث: نظرية الحدود القومية.....27.

المطلب الثاني: الأطر القانونية المنظمة للحدود الدولية.....28.

الفرع الأول: الاتفاقيات والمعاهدات الدولية .....28.

الفرع الثاني: الأعراف الدولية.....29.
الفرع الثالث: أطر أخرى.....29.
المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في تشكيل الحدود الدولية.....31.
المطلب الأول: العوامل السياسية والقانونية.....31.
الفرع الأول: العوامل السياسية.....31.
الفرع الثاني: العوامل القانونية.....32.
المطلب الثاني: العوامل الطبيعية والثقافية.....32.
المطلب الثالث: العوامل الاجتماعية والاقتصادية.....33.
الفرع الأول: العوامل الاجتماعية.....33.
الفرع الثاني: العوامل الاقتصادية.....34.
خلاصة واستنتاجات.....34.

الفصل الثاني: الجيوبوليتيكا ومسألة الحدود..... .....47.
المبحث الأول: الجيوبوليتيكا: مدخل مفهومي..... 47.
المطلب الأول: في ماهية علم الجيوبوليتيكا..... 47.
الفرع الأول: مفهوم الجيوبوليتيكا..... .47.
الفرع الثاني: نشأة وتطور علم الجيوبوليتكا..... 49.
المطلب الثاني : الجيوبوليتيكا وعلاقاتها بالعلوم الأخرى..... 53.
الفرع الأول: الجيوبوليتكا والجغرافيا السياسية: وجه الاختلاف وحدود الالتقاء..... 53.
الفرع الثاني: الجيوبوليتيكا والتاريخ..... 54.
المبحث الثاني: الحدود الدولية من منظور نظريات الجيوبوليتيكا..... 56.
المطلب الأول : نظرية "فريديريك راتزل" و مسألة الحدود (نظرية المجال الحيوي)..... 56.
المطلب الثاني: نظرية ماهان ومسألة الحدود (نظرية القوة البحرية..... 57

المطلب الثالث: نظرية "هالفورد جون ماكندر" ومسألة الحدود (نظرية قلب الأرض)..... 60.
خلاصة واستنتاجات..... 62.

الفصل الثالث: إقليم كردستان-العراق: بين واقع الحدود الثقافية والرغبة في تشكيل الحدود السياسية.....65.
المبحث الأول: جيوبوليتيكية إقليم كردستان-العراق..... 66.
المطلب الأول: التعريف بإقليم كردستان-العراق.....66.
الفرع الاول: اقليم كوردستان-العراق: دلالة المفهوم وبدايات التشكل..... .66.
الفرع الثاني: الموقع الجغرافي -الفلكي لإقليم كردستان العراق واشكالية تحديد حدوده..... .69.
المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية لإقليم كردستان..... 74.
الفرع الأول: المقومات الطبيعية والاقتصادية.....74.
الفرع الثاني: من الناحية الاجتماعية والثقافية ومسألة الهوية..... 79.
المبحث الثاني: مشروع دولة كردستان كمحدد للعلاقات في منطقة الشرق الأوسط..... 83.
المطلب الأول: تجربة دولة كردستان العراق: نظام الحكم ومساعي الانفصال..... 83.
الفرع الأول: طبيعة نظام الحكم والأطر القانونية المؤسسة..... 83.
الفرع الثاني: مشروع استقلال دولة كردستان: بين الرغبة في التأسيس وتحديات الواقع..... 85.
المطلب الثاني: تداعيات تجربة دولة كردستان على دول الجوار..... 89.
الفرع الأول: العراق واقليم كردستان: تجاذبات المصالح وتحديات الوحدة. .....89.
الفرع الثاني: تركيا وإقليم كردستان : انفتاح أم احتواء؟ .....93.
الفرع الثالث: إيران وإقليم كردستان: التهديد الدائم .....99.

الفرع الرابع: سوريا وإقليم كردستان: بين هاجس الاستقرار وحلم القومية الكردية.....104.
المطلب الثالث: استقلال دولة كردستان: دراسة في سيناريوهات المستقبل..... 109.
الفرع الأول: سيناريو تحقيق انفصال دولة كردستان (قراءة في أدوار القوى الكبرى).....109.
الفرع الثاني: سيناريو عدم اكتمال مشروع دولة كردستان (قراءة في التحديات وإمكانية تفكك الوضع القائم).....114.
الفرع الثالث: سيناريو الحفاظ على الوضع القائم.....119.
خلاصة واستنتاجات .....121.
قائمة المراجع.....130.
الملاحق.....137.
الفهرس.....139.
الملخص.....143.

الملخـــص

الملخص:

جاء إختيارنا لموضوع البحث الذي تجسد بعنوان "مسألة الحدود كمحدد للعلاقات بين الدول" حيث تناولنا مسألة الحدود من الناحية القانونية والسياسية من خلال الوقوف على أهم النظريات القانونية والسياسية التي تناولتها، كما تطرقنا الى الفرق بين الحدود والتخوم، ثم تعرفنا على المعالم الأساسية للنظريات الجيوبوليتيكية وتفسيراتها الكيفية والكمية لمسألة الحدود وتداعياتها على دول الجوار وعلى نمط العلاقت الدولية فيما بينها، وفي إطار الدراسة التطبيقية كان لزاما علينا دراسة حالة تكون أقرب في تفسير إشكالية الدراسة، إذ تناولنا بالتحليل الجيو-بوليتيكي والجيو-اقتصادي إقليم كردستان-العراق واشكالية تعليم وترسيم حدوده على دول الجوار، كما ركزنا في بحثنا على مساعي انفصال الإقليم عن الدولة الام (العراق) ومحاولات التأسيس لدولة "**كردية**" تتفوق فيها الهوية الاثنية على الدود السياسية، متناولين في ذلك تداعيات ذلك على كل من ايران، العراق، تركيا، سوريا، وسياسات الأخيرة تجاه إقليم كردستان-العراق والتأرجح في هذه العلاقة ما يفسر بحثها الدائم على الحفاظ على مصالحها واستقرارها، كما أشرنا الى دور القوى الكبرى في انفصال العراق وبالتحديد الدور الإسرائيلي والامريكي والروسي في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الحدود الدولية، الجيوبوليتيك، العلاقات الدولية.

:Abstract

The subject of the topic is the question of borders as determinant of relations between states.we dealt with the issue of borders legally and politically by examining the most important legal and political theories that we have dealt with.we also discussed the difference. Between borders and boundaries.then we identified the basic features of geopolitical theories and their interpretations.and the quantity of the issue of borders and its implications on neighboring countries and the pattern of international relations between them.and within the framework of the applied study we had to study . we had to study a case that is closer to explaining the geoplitical economic analysis of the kurdistan And the problems of education and demarcation of its borders on neighboring countries. We have also focused on the attempts to separate the region from the mother country (Iraq) and the attempts to establish a Kurdish state in which the ethnic identity is superior to the political woes, Turkey, Syria, and the recent policies towards the Kurdistan region - Iraq and swing in this relationship explains their constant search to maintain their interests and stability, as we pointed to the role of major powers in the separation of Iraq and specifically the role of Israeli, American and Russian in the region.

Keywords: International , Geopolitical, International Relations.